سلسلة دراسات إدارية 1

المعيشة والتدبير
من منظور اقتصادي إسلامي

■ د. محمد محمود مرتضى

مركز براثا للدراسات والبحوث
Baratha Center for Studies and Research

■ **المَعِيشَةُ والتَّدبيرُ من منظورٍ اقتصاديٍّ إسلاميٍّ**

د. محمد محمود مرتضى

سلسلة دراسات إدارية 1

المَعِيشَةُ والتَّدبيرُ

من منظورٍ اقتصاديٍّ إسلاميٍّ

د. محمد محمود مرتضى

مركز براثا للدراسات والبحوث
بيروت - بغداد

◆ رقم الطبعة: الأولى
◆ تاريخ الطبعة: 2024 م- 1445هـ
◆ عدد الصفحات: 162 صفحة
◆ مكان الطبعة: بيروت - بغداد

© جميع الحقوق محفوظة للمركز

الفهرس

11 | مقدمة

الفصل الأول | 15
التدبيرُ في معناه وأشكاله وأنواعه

المبحث الأول
16 | التدبير وحقيقته العمليّة

المبحث الثاني
19 | أهميّة التدبّر والتدبير

21 | مآلات ونتائج حسن التّدبير وعواقب سوئه

المبحث الثالث
22 | المفاهيم الأساسيّة في بحث التدبير

22 | أوّلاً- التدبير في اللغة والاصطلاح

23 | 1 - تدبير البيت (المنزل)

23 | 2 - التَّدبير في القرآن الكريم والسّنّة الشريفة

26 | ثانياً-المعيشة:

27 | ثالثاً-الرّزق:

الفصل الثاني | 37

فنون تدبير المعيشة

المبحث الأول

38 | استراتيجيّةٌ للحياة

39 | أوّلاً- التنظيم والانضباط

41 | ثانياً - التفاني في العمل والجهد الحثيث

42 | 1 - الأنبياء والأئمّة والعمل الحثيث الدؤوب

45 | 2 - العمل كطريق أساسي لتطوّر الإنسانيّة

49 | ثالثاً-الاستثمار

51 | 1 - آياتٌ مشجِّعة (ومحرِّضة) على الاستثمار الاقتصادي

56 | 2 - منافع الاستثمار وفوائده العامّة

57 | رابعاً- الاهتمام الجدّي بالرقابة والسيطرة

60 | خامساً-مشورة الآخرين والوقوف على آرائهم وقناعاتهم

61 | 1 - ضوابط المشورة ومحدّداتها

62 | 2 - الفرقُ بين مصطلحي الشورى والمشورة
62 | 3 - المَشورة ضمن الأسرة
63 | 4 - إيجابيّات المشــورة وفوائدها
65 | 5 - عواقب التّمسُّك بالرّأي والاستبداد به
65 | 6 - اتّخاذ القرار الحقيقي بعد المَشورة والنقاش العقلي
66 | سادساً-الحزم والجدّية في اتّخاذ القرار النهائي
67 | 1 - شروط ومعايير الصحّة في اتّخاذ القرار
69 | 2 - أنماط القرارات وأنواعها
70 | سابعاً- تحديد الأولويّة في صرف المال وإنفاقه
71 | 1 - أقسامُ الإنفاق
72 | 2 - كتابة النفقات وتدوينها
74 | ثامناً-التّخطيط
53 | أقسام التّخطيط
76 | ما يجب القيام به في موضوع التخطيط
77 | خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث | 79
الطُّرق النموذجيّة للتّدبير

المبحث الأول
الدخل | 80

أوّلاً- مصادرُ الدّخل | 81

1 - | 42

2 - | 45

3 - إصلاح مصادر الكسب | 93

4 - | 45

5 -طرق العمل الكفيلة برفع مستوى الدخل | 94

ثانياً- الاستهلاك | 81

1 - أهمّيّة الاستهلاك في الاقتصاد | 95

2 -المعايير الصحيحة للاستهلاك في الدين الإسلامي | 97

3 - النزعة الاستهلاكيّة المفرطة | 123

ثالثاً- الادّخار | 133

1 - أهمّيّة الادّخار | 134

135 | 3 - الأسـلوب الأنجع والأفضل في حفظ المال المدّخر وتناميه

141 | خلاصة الفصل الثالث

الفصل الرابع | 143
نتائج ومآلات حُسن التدبير وعواقب سوئه

144 | **المبحث الأول**
النتائجُ الإيجابيّة الحَميدة لحُسن التدبير

141 | أولاً

146 | ثانياً- العائلة الصغيرة

148 | **المبحث الثاني**
زيادة معدّل الإنتاج وتزايد الدخل

156 | **المبحث الثالث**
العواقب الوخيمة لسوء التدبير المعيشي

156 | أوّلاً- الفقرُ والحرمانُ

156 | ثانياً- الإسراف والتبذير

158 | ثالثاً- التبعيّة الاقتصاديّة

159 | رابعاً-البطالة

160 | خامساً- هدر المال

● المُقدّمَة

ظهر على مسرح البشريّة كثيرٌ مِن الرؤى والأفكار التي قدّمت خطابات ووجهات نظر مختلفة ومتباينة ومتضاربة فيما يخصّ تنظيم حركة الإنسان في الحياة وتحديد الغاية التي خلق الإنسان مِن أجلها على هذه الأرض، والهدف مِن عيشه وحياته الماديّة فيها، حيث يمكننا اختصار غايات ومقاصد كلّ تلك المنظومات والإيديولوجيّات الفكريّة والاجتماعيّة في ثلاث نظرات ورؤى أساسيّة، هي:

الرّؤية الأولى: اعتبرت أنَّ الغاية الرئيسة لوجود الإنسان في هذه الحياة، تكمن في إشباع رغباته وشهواته الماديّة دونما قيود أو ضوابط أو معايير. وهذه الرؤية في الواقع هي رؤية انعكاسيّة لحالة الضعف الإيماني أو عدم وجوده أصلاً لدى أتباع هذه الرؤية ومنتجيها، حيث أنَّهم ينكرون الجانب المعنويّ للإنسان، ولا يقرّون بوجود حياة أخرى يحاسب الناسُ فيها على أعمالهم وأفعالهم وما قدّمته أياديهم في الدنيا.

الرّؤيــة الثّانيــة: اعتبرت أنَّ الإنســان لا يمكنه أنْ يعيش بتوازن ومســؤوليّة عــلى الأرض مِــن دون وجود ضوابط ومعايير أخلاقيّة دينيّة، تقوم أساســاً عــلى عنصر الإيمان بوجود الله وما يترتّب عليه مِن التزامات وســلوكيّات أخلاقيّــة في الدنيــا. وقد تطــرّف بعض أصحاب هذا النهــج إلى حدّ أنَّهم رفضــوا بالمطلق الأمور الماديّة، وامتنعوا عن الانخراط في الدنيا وأعمالها والتزاماتها، حيث اعتبروه عائقــاً أمام الخلاص الروحي وعائقاً أمام نيلهم رضا الله وبلوغ النعيم الأخروي.

الرّؤية الثّالثة: وهي رؤية متوازنة معتدلة وسطيّة، يؤمن أصحابها بأنَّ الإسلام دين وسطي شامل لكلّ مناحي الحياة، يربط بين دنيا الإنسان وآخرته بشكل وثيق. فالدنيا مزرعة الآخرة، بما يعني أنَّ الإنســان عليه واجب ومســؤوليّة بنــاء الحياة على الأرض والعمــل فيها وعدم تركها وإهمالها أو تناســيها، بمــا فيها القضايا الماديّة التي هي جزء أســاسيّ مــن مكوّنات ومحتويات وتأسيسات الدينا. ولكنَّ العمل والبناء هنا يجب أنْ يكون انعكاساً للإيمان بالله وقيمه ومبادئه وبالآخرة، فالعلم في الدنيا مقدّمة لحياة الآخرة.

وما يؤكّد هذه الرؤيةُ والمنهجُ الإلهي الواقعي المســؤول والحكيم، هو أنّ الرســولَ الكريم والأئمّة الأطهار(ع) ســاروا عليه والتزموا به وأكّدوا عليه، وهذا دليل شرعي على صحّته وأحقيّته وضرورة السير به، حيثُ أنَّه يمكننا أنْ نأخذ -مِن خلال أفعالهم وأقوالهم- فكرة أنَّهم لم يجدوا أيّ تعارض أو تناقض بين الجانبين الروحي والمادّي في حياة الإنســان المؤمن الملتزم، فلا تعارض بين العبد المنهمك في تدبّر شــؤونه الحياتيّة الماديّة، محاولاً توفير ســبل معيشة بالعمل والســعي والكســب الدنيويّ، وبين قيام العبد

نفسه بواجباته الدينيّة والعباديّة وعمله لآخرته. وهذا ما نتبنّاه فكراً وعملاً في هذا الكتاب.

وبطبيعة الحال، تحفل المكتبة العربيّة والإسلاميّة بكتب عديدة عالجت موضوع التدبّر في الدنيا وسعي الإنسان لتأمين حياته ومعيشته فيها في ظلّ المفاهيم والقيم الدينيّة وبغطاء مِن الأحكام الشرعيّة والنصوص الإسلاميّة المعروفة.

ونحنُ هنا -في كتابنا هذا- نعيدُ التأكيدَ على هذه الرؤية التدبريّة الواعية والمسؤولة التي تربط بين الدنيا والآخرة، ونؤكّد على ضرورة دراسة القضيّة بعمق ووعي ومسؤوليّة، كي نعي تماماً حقيقة وجوهر كلمات وعبر الإمام علي(ع) في قوله: «حُسن التَّدبيرِ يُنمّي قليلَ المالِ، وسوءُ التَّدبيرِ يُفنِي كثيرَهُ»[1].

وهنا قد يُطرح سؤالٌ حول سبب إعادة دراسة ومعالجة موضوع التدبّر المعيشي، وفي الإجابة نؤكّد على أنَّ هناك الكثير مِن الظروف والأسباب المعقّدة التي يعيشها مجتمعنا العربي والإسلامي ، ومنها وعلى رأسها: تعقيدات ومشكلات المعيشة المكلفة والغالية التي يتسبّب بها ضعف الدخل الفردي والعام، وتصاعد موجات الغلاء الفاحش، والتطرّف المعيشي، مع هيمنة أفكار وسلوكيّات التحلّل الأخلاقي والقيمي الفردي والمجتمعي، وهو تحلّل ناجم أساساً عن عدم الوعي وضعف المسؤوليّة

1 - علي بن محمّد الليثي الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، تحقيق: حسين الحسيني البيرجندي، مطبعة ونشر: دار الحديث، إيران/قم، ط1، عام 1998م، ص227-228.

والجهل الواسع بما يمكن تسميته «فنّ تدبير المعيشة» بالاستناد إلى أفكار ومعايير الشرع الإسلامي. ولا ننسى طبعاً الواقع السياسي المفكّك والمنقسم، فهذه كلّها قضايا حاضرة بقوّة في حياتنا ومجتمعنا، وينبغي أنْ تدفعنا للتقصّي والتدقيق في كثير مِن الأحكام والنصوص الدينيّة التي تبيّن «أُسس التدبير»، مع ضرورة شرحها وتبيان معانيها الحقيقيّة المفترض أنْ تعطينا فكرة مهمّة وحيويّة عن كيفيّة استثمار نِعَم الحياة الدنيا خير استثمارٍ في سياق قيامنا بالعمل المنظّم القائم على الرؤية التشريعيّة المقدّسة.

ففي النهاية نحن نريد أنْ نكون مسلمين مؤمنين ملتزمين بنهج الإسلام القائم على التكامل الروحي والمادّي، الذي يعتبر أنَّ الدنيا مفتاح وجسر ضروري للآخرة، وهذا مرهون ببناء الشخصيّة الإسلاميّة التقوائيّة المؤمنة بالله، بما يحصّنها في الحياة الدنيا في مواجهة كلّ وجميع أشكال الانحراف والباطل.

قمنا بتقسيم كتابنا هذا إلى مقدّمة وأربعة فصول، وكلّ فصل قسّمناه إلى عدّة مباحث.

نشيرُ في نهاية هذه المقدّمة السريعة عن الكتاب إلى أنّنا اتّبعنا فيه الأسلوب أو المنهج النظري التحليلي، وهو منهجٌ قائمٌ على جمع المعلومات والروايات والنصوص مِن مظانّها ومصادرها المعتبرة، ومِن ثَمَّ تحليلها وفقاً للرؤية الإسلاميّة القرآنيّة والحديثيّة.

الفصل الأوّل:

التدبيرُ في معناه وأشكاله وأنواعه

المبحثُ الأوّل:
التدبير وحقيقته العمليّة

وُصفَ اللهُ تعالى نفسه في كتابه الكريم بـ «المدبّر». وهذا الوصفُ له دلالة كبيرة على صعيد حياة الإنسان المؤمن في ضرورة ما هو مطلوب منه مِن سعي حثيث للتحلّي بهذه الخصلة الأخلاقيّة الحميدة، وعملٍ واعٍ وجاد لاكتسابها عمليّاً، بوصفها قيمة كبرى وفضيلة سامية.

وعلى طول المسيرة البشريّة في كلّ حركة التاريخ، شهدت الحياة الجماعيّة -التي كان قد وصلها الإنسان بعد تطوّرات وتعقيدات وجوديّة ومكابدات كبيرة- الكثير مِن الصراعات والتدافعات والحروب الناجمة أساساً عن التضارب في حركة المصالح بين بني البشر، وعدم وصولهم إلى منهج حياتي يعيشون تحت ظلّه بأمن وسلام.

ولا شكَّ بأنَّ تلكَ الحياة الجماعيّة كانتْ تشهدُ الكثيرَ مِن فترات السلام والتعاون والانسجام والتفاعل والاستقرار الحياتي المجتمعي، لكنْ للأسف بقيت عقليّة التدافع والتصارع باقية وممتدّة.

طبعاً، في أتون تلكَ الأوضاع والتحوّلات المجتمعيّة، العقل السليم والواعي يحكمُ بالضرورة بحسن التدبير لكلّ ما يتعلّق بالحياة في مختلف شؤونها ومواقعها الإنسانيّة الخاصّة والعامّة، ووجوب التأمّل والتدبّر في نتائج الأمور ومآلاتها، وذلك مِن أجل أنْ يصل الناس لمرحلة الاستمتاع بحياة سعيدة وطيّبة وإيجابيّة، منتجة وفاعلة على هذه الأرض.

وقـد أدّت تطـوّرات الحياة البشريّـة في مختلف مواقعهـا، خاصّة على صعيد التوسّع في الحياة الحضريّة المدنيّة، إلى ضرورة مواكبة هذا التطوّر مِـن خلال زيـادة الاهتمام بموضوع التدبـير وتحوّله إلى علـم وفنّ قائم بذاته، بحيث يتمكّن الناس مِن ترشـيد سـلوكيّاتهم وأفعالهم، وصولاً إلى الغاية الحقيقيّة، وهي إمكانيّة تحقّق الكمال الممكن لهم.

والاهتمام الأكبر بهذا الشـأن التدبيري الحيـاتي (والوجودي العام) جاء مِن جهة الأديان التي حفّزت الإنسان وشجّعته على التدبّر العقلي والمعرفي والروحي في عظمة الله تعالى في كلّ ما يتّصل بخلقه وموجوداته، مستهدياً ومسترشـداً بالفطرة السليمة، وذلك لكي يستلهم مِن التدبير الإلهي الطرق النموذجيّة لتدبير شؤون حياته.

وبالعودة إلى الإسـلام، وإلى القرآن الكريم الذي هو دستور المسلمين، نلاحظ الاهتمام البالغ والكبير بهذا المفهوم الفكري-الاجتماعي العملي، حيث وردت الكثير مِن الآيات الكريمة التي تتحدّث عن التدبير مِن خلال استخدام مفردات عديدة كالتدبّر والمدبِّر وغيرهما، تعطينا فكرة عن معاني الإشراف والإدارة المعروفة حاليّاً بين الناس، وتشتمل على مفاهيم التنظيم والبرمجة والتوجيه والتخطيط وغيرها.

ويعرض لنا القرآن واقع التدبير (والإدارة إذا جاز التعبير) في حياة أنبياء الله تعالى، فتتحدّث مثلاً إحدى الآيات عن التدبير في حياة النبيّ يوسف عليه السلام عندما كان أميناً على خزائن مصر، يقول تعالى: ﴿**قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ**

إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُون * ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُون﴾(يوسف/47-49). وتشير الآية إلى ما قام به يوسف(ع) مِن تدبير اقتصادي مبرمج ومخطّط، أسهم في إخراج المصريين مِن واقع الفقر والقحط والمجاعة.

والتدبير لا يتعلّق بجانب حياتيّ معيّن، اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي، بل قد يصل إلى الجانب الثقافي والمعرفي والعلمي والعقائدي وغيره، بمعنى أنَّه ذو تأثير مباشر على كلّ مجالات الواقع الحياتي الإنساني[1]. ولهذا نجد في كلّ تراث أهل البيت(ع) تأكيد الأئمّة(ع) على ضرورة ووجوب السير في منهج التّدبير الصّحيح في مختلف الشؤون الحياتيّة[2].

1 - طبعاً لا تخلو المكتبة العربيّة والإسلاميّة مِن وجود عدد غير قليل مِن الكتب والمراجع التي تحدّثت عن موضوع التدبير، نذكر منها هنا:
- كتاب: تدبير المنزل أو السياسة الأهليّة، تأليف: الشيخ الرئيس أبي عليّ الحسين بن عبد الله بن سينا، طبع في بغداد سنة 1347هـ(1928م).
- كتاب: تدبير المنزل ورعاية الطفولة (تدبير منزل ودستور بچه دارى)، تأليف: بدر الملوك تكين، طبع في طهران.
- كتاب: تدبير المنزل (تدبير منزل)، تأليف: بدر الملوك بامداد، طبع في طهران.
- كتاب: إصلاح المال، تأليف: عبد الله بن محمّد البغدادي، مؤسّسة الكتب الثقافيّة، لبنان/بيروت، ط1، عام 1993م.

2 - محمّد رضا الحكيمي، الحياة، منشورات مكتب ترويج الثقافة الإسلاميّة، إيران/ طهران، طبعة أولى، عام 1989م، ج4، ص346-354.

المبحثُ الثاني:
أهميّةُ التّدبّر والتّدبير

لمـاذا يكـونُ التدبير؟ ومـا أهمّيته على صعيـد حياة الإنسـان الخاصّة والعامّة؟ ولماذا ركّزت عليه أحكام الشريعة؟.

في الواقـع لا يمكـنُ الاختـلاف والتجادل حـول أهميّة فعل التدبـير في حياة الإنسان، فهو مِن الأمور التنظيميّة المطلوبة جدّاً والمهمّة جدّاً لكلّ إنسان. وأهميّة التدبير مذكورة في تعاليم الشريعة، بل هو بالأساس مرهونٌ بتطبيق تعاليم الشريعة، والاستخدام الفعّال للقوى الإدراكيّة التي أنعم الله تعالى بها على الإنسان.

لقد وضعت الشريعة الإسـلاميّة أفضل السبل وأيسرها وأضمنها لوصول الإنسان إلى كماله الممكن له بما يضمن تحقّق سعادته في الدنيا والآخرة. وهذه السـبل أو الطرق (الشرعيّة) تشـتمل وتتناول كلّ جوانب ومجالات حياة الإنسان (والمجتمع ككل) المعنويّة والماديّة.

إنَّ الديـن فطرة، وهو قيمة القيم في حياة الإنسـان، ولا يمكن للإنسـان الاسـتغناء عن وجوده بأيّ شـكل مِن الأشكال، ومَن لا دين له لا حياة له، ولهـذا مِن الطبيعيّ أنْ يكون له (للدين) رأيٌ وحُكْمٌ في كلّ ما يتعلّق بحياة الإنسـان ومختلف شـؤون وقضاياه الخاصّة والعامّة، بمـا يعني أنَّ الناس يحتاجون الدين لتنظيم حياتهم ومعيشـتهم وعلاقاتهـم، بناء على التدبير الديني نفسـه، وحسـن تقديره ومعرفته، والصبر على سـبله وطرقه. يقول الإمامُ جعفر الصادق(ع): «لا يَصلُحُ المؤمنُ إلاّ على ثَلاثِ خِصالٍ: التَّفَقُّهِ

في الدِّينِ، وحُسـنِ التَّقديرِ في المعيشةِ، والصَّبرِ على النّائبَةِ»[1]. وهو يعني أنَّ قيام الإنسان بتدبير شؤون حياته المعيشيّة، لا بدّ وأنْ يكون مقروناً –مِن جهة- بإدراكه العقلي والقلبي لأحكام دينه وتعاليمها وأسسـها، ومِن جهة أخرى بالصبر على الضغوط والنوائب.

ويتحدّث أيضاً الإمام جعفر (عليه السلام) في رواية أخرى عن المعيشة والتدبير، فيقول: «لا، بَل هُو الكسبُ كلُّهُ، ومِن الدِّينِ التَّدبيرُ في المعيشةِ»[2]. وهذا يعني أنَّ الاعتدال (عدم التبذير وعدم الإسراف)، ومحاولة تجنّب تبديد الثروة والجهود. والتدبير (التفكّر في نتائج الأمور وعواقبها) هما أساس وجوهر المعيشة، إذ يجب على المرء أنْ يخطّط لحياته وينظّمها ويديرها (في اقتصادها واجتماعها وكلّ ما يتعلّق بحركته فيها) بشكلٍ يجعله قادراً على أنْ يحياها بوعي ومسؤوليّة واستقرار روحي ومادّي. وهذه الإدارة التدبيريّة تعني أنْ يكون هذا الإنسان (المدبّر) عالماً وعقلانيّاً وعارفاً بشؤون واقعه وحياته وعصره. يقول الرسول الكريم(ص) في نصٍّ مهمّ عن التدبير، يخاطبُ فيه ابن مسعود: «يا ابنَ مسعود، إذا عملتَ عمَلاً فاعملْ بعلم وعقلٍ، وإيّاكَ وأنْ تعملَ عملاً بغيرِ تدبّرٍ وعلم، فإنّه جلَّ جلالهُ يقولُ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا﴾[3].

1 - راجع: ابن أبي شعبة الحراني، تحف العقول عن آل الرسول، دار المحجّة البيضاء، لبنان/بيروت، طبعة عام 2020م، ص263.
2 - محمّد بن الحسن الطوسي، الأمالي، طبعة مكتبة الداوري، إيران/قم، طبعة عام 1992م، ج2، ص458.
3 - الفضل بن الحسن الطبرسي، مكارم الأخلاق، منشورات دار المعرفة، إيران/طهران، طبعة أولى لعام 1986م، ص458.

مآلات ونتائج حسن التّدبير وعواقب سوئه:

في حديــث له عن المؤمنين يتحدّث الإمام علي(ع) عن أنَّ من صفاتهم امتلاكهم لرؤية تدبيريّة مســتقبليّة. يقول(ع): «»المؤمِنُونَ هُم الَّذينَ عَرَفُوا ما أمامَهُمْ»[1]؛ لأنَّ حســن التدبير والدراية العمليّة بآليّاته العمليّة، لها دلالة على مســتوى وعي الإنســان، وعلى رقيّــه، وامتلاكه لرؤيــة تدبيريّة يمكن أنْ يحقّق مِن خلالها الاســتثمار الأنفع لثروته، والســير بهدي المســؤوليّة والحكمة لجهة عدم التبذير والإسراف، واجتناب الســير في مزالق الحياة، بما يمكن أنْ يؤدّي إلى راحة البال وسلامة النفس وعزّتها وكرامتها.

وأمّا إنْ سلكَ المرءُ سبلَ قلّة التدبير، وانجَرَّ وراء شهواته ورغباته الأولى، فمــن الطبيعي أنْ يســقط في وادي الهلاك، فلا اســتقرار ولا راحة، وإنَّما قلق وضياع وتشــتّت وتبعيّة واستلاب ووضاعة اجتماعيّة وابتذال أخلاقي، والحرمان مِن الثروة وفقدان النعم، والسير على طرق الإفساد والانحلال.

ولعلّنا ندرك هنا بعد وقوفنا على نتائج حسن التدبير الإيجابيّة، وعواقب سوء التدبير السلبيّة، مدى الأهميّة الكبرى التي تترتّب على موضوعة التدبير وأهميّة أنْ نتّخذه سبيلاً ومنهجاً أساسيّاً لنا في كلّ حياتنا. وتزداد تلك الأهميّة مع معرفتنا بكثير مِن الأمور والشؤون الحياتيّة المرتبطة بحياتنا ومعيشتنا، على صعيد توفير متطلّبات العيش، والاقتصاد المنزلي والمجتمعي، وارتفاع مســتويات المعيشة والغلاء الفاحش، إضافة إلى واجب مراعاة الأصول الأخلاقيّة والمعايير القيميّة السلوكيّة، والاقتصاديّة، والثقافيّة في كلّ جوانب الحياة.

---

1 - محمّد باقر المجلسي، بحار الأنوار، منشورات مؤسّسة الوفاء، لبنان/بيروت، طبعة2، عام 1982م، ج75، ص25.

المبحثُ الثالث:
المفاهيم الأساسيّة في بحث التدبير

تبحثُ هذه الدراسة في ثلاثة مفاهيم أساسيّة، هي: (التّدبيرُ، والمعيشةُ، والرّزقُ). وهذا ما يدفعنا لتبيان هذه المفاهيم الثلاثة وتفكيكها وشرحها وبيان معانيها اللغويّة والاصطلاحيّة، وإظهار إفاداتها الخاصّة في القرآن والروايات.

● أوّلاً- التدبير في اللغة والاصطلاح:

التدبيرُ هو مصدر الفعل دبّرَ، وجمعه: تدابير. والتدبير المنزلي هو حسن القيام بشؤون المنزل، أي حسن تسييره وإدارته والإشراف عليه والعناية به. والتدابير هي جملة الإجراءات والترتيبات وآليّات العمل المطلوبة لتحقّق فعل ما أو عمل ما. وتدبّر الأمر هو النظر في عاقبته، واستدبره: رأى في عاقبته ما لم يرَ في صدره، والتدبير في الأمر: أنْ تنظر إلى ما تؤول إليه عاقبته، والتدبّر: التفكير فيه[1]. والتدبير: أنْ يتدبّر الرجل أمره ويدبّره، أي: ينظر في عواقبه. بعبارةٍ

1 - انظر للمراجع اللغويّة الآتية:
- جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، لبنان/بيروت، طبعة عام 1983م، ج4، ص273، مادة «دبر».
- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، منشورات مكتب الإعلام الإسلاميّ، إيران/قم، طبعة عام1983م، ص324، مادة «دبر».
- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، منشورات دار القلم، لبنان/بيروت، طبعة عام 1981م، مادة «دبر».

أخـرى: إنّ التدبير هو الإتيـان بالشيء عقب الشيء، ويُراد به: ترتيبُ الأشـياءِ المتعدّدة المختلفة، ونظمها، بوضعِ كلّ شيءٍ في موضعه الخاصّ به...[1].

1 - تدبير البيت (المنزل):

يعني تدبير البيت تنظيم كلّ شـؤون ومتعلّقات الحياة المنزليّة، الماليّة منها والماديّـة. وأمّا فنّ تدبير المنزل، فهو يعني جملة الترتيبات وأسـاليب العمل الحديثة التي يتمّ السير بها ضمن المنزل مِن أجل توفير أسباب الراحة، وترتيب البيـت وتجميله[2]. وكذلك يُقال: دبَّرَ أمـر البيت، أي نظَّمَ أموره، والتصّرفات العائدة إليه، بما يؤدّي إلى صلاح شأنه، وتمتّع أهله بالمطلوب مِن فوائده[3].

2 - التَّدبير في القرآن الكريم والسّنّة الشريفة:

أشـارَ القـرآن الكريـم إلى أنّ التدبـيرَ صفـةٌ مِـن صفات اللـه تعالى[4]

---

1 - راجع: محمّد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، لبنان/بيروت، طبعة عام 1981م، ج11، ص289-290.

2 - لويس معلوف، المنجد (قاموس عربي - فارسي)، ترجمة: محمّد بندر ريقي، منشورات بازار بين الحرمين، إيران/طهران، ج1، مادة «دبر».

3 - محمّد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق ج11، ص260.

4 - قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾(سورة السجدة/٥)؛ قوله تعالى: ﴿قُلْ مِن يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ﴾(سورة يونس/٣١)؛ قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۖ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى ۚ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُم بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾(سورة الرعد/٢).

وملائكته[1]. والتدبير الإلهيّ للعالم هو: تنظيم مختلف مكوّناته ومجالاته تنظيماً صحيحاً ومُتقناً، بحيث يتطلّع كلّ شيءٍ فيه إلى هدفه المنشود.

لذلك، فإنّ الله يدبّر الأمرَ، أي يقدّر، «ويُنْفِذُه على وجهه، ويرتّبه على مراتبه على أحكام عواقبه»[2]. وهذا التدبير يشمل الهداية التكوينيّة والتشريعيّة للكائنات التي خلقها تعالى، وهما هدايتان تتحقّقان عبر بعثة الأنبياء والرسل(ع). أمّا ما يتعلّقُ بتدبير الملائكة، فقد جاء في قوله عزّ وجل: ﴿**فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا**﴾[3]، وهو يعني -بحسب ما يُروى عن الإمام علي(ع)[4]- أنَّ الملائكة تشرفُ على أمر العباد وتدبّر شؤونهم من عامٍ إلى عامٍ آخر.

كما جاءَ عن الإمام جعفر الصادق(ع): «الكَمالُ كُلُّ الكَمالِ: التَّفَقُّهُ في الدِّينِ، وَالصَّبرُ عَلَى النّائبَةِ، وَتَقديرُ المعيشةِ»[5]، حيثُ يؤكّدُ على ضرورة التّدبير ووعي المعيشة واتّباع السلوك والسبيل الصّحيح في الشؤون الاقتصاديّة، وهذا ما يمكنُ أنْ يوصل المرء إلى كماله الممكن له، بما يعني أنَّ التّحسُّب للعواقب والتخطيط المبرمج الحكيم والواعي لمختلف شؤون الحياة، هو من مقوّمات الرقي وتحقّق السعادة الإنسانيّة.

---

1 - يقول تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾(سورة النازعات/5).

2 - الفضل بن الحسن الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، لبنان/بيروت، طبعة أولى، عام 1995م، ج5، ص136.

3 - سورة النازعات/5.

4 - الطبرسي، مجمع البيان، مصدر سابق، ج10، ص652.

5 - محمّد بن يعقوب الكليني، الكافي، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، إيران/ طهران، دار الكتب الإسلاميّة، مطبعة حيدري، ط5، عام 1984م، ج1، كتاب العقل والجهل، باب صفة العلم، ح4، ص32.

فعلى المستوى الاقتصادي مثلاً، يمكنُ للإنسان الذي يلتزم بالتدبير منهجاً له على هذا الصعيد بالذات، أنْ يستثمر ما لديه مِن موارد وإمكانيّات اقتصاديّة حتّى لو كانت محدودة، ويمتنع عن تبذيرها وتبديدها؛ أي إنّه يجبُ على العبد أنْ يكون على صوابٍ مِن التقدير، وحكمةٍ مِن التدبير[1]. فالتدبير سببٌ أساسيّ وجوهريّ في متانة اقتصاديّات الحياة ورقيّها وتطوّرها. وعن أيّوب بن الحرّ: سمعتُ رجلاً يقولُ لأبي عبد الله عليه السلام: بلغني أنّ الاقتصاد والتدبير في المعيشة نصف الكسب، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «لا، بَلْ هُو الكَسْبُ كُلُّهُ»[2]. وقد أكّد الإمام عليّ(ع) على أنّ التدبير سبيلٌ للرقيّ الاقتصاديّ، حين قال: «حُسنُ التَّدبيرِ يُنمِي قليلَ المالِ»[3]. بمعنى أنَّ هناك بعض الأشخاص ممّن لا يملكون ثروات طائلة، ولكنّهم مع تنظيمهم لشؤونهم بشكل حكيم ومسؤول، ومع قدرٍ كبير مِن حسن التدبير، ووضع الأمور في نصابها الصحيح، واستثمار القابليّات والمواهب، يمكنهم أنْ ينمّوا ثرواتهم ويوسّعوا أرزاقهم.

إنَّ التدبيرَ الحياتي هو بطبيعته الذاتيّة جزءٌ أساسيّ مِن مفهوم الدين. لذا، فإنّ حسن التدبير كان صفة لازمة للمؤمنين بحيث يمتازون بها عن غيرهم؛ لأنّهم لا يستهلكون أموالهم عبثاً، ولا يبذّرونها، بل يراعون الاعتدال في إنفاقها.....[4].

---

1 - انظر: المفضل بن عمر الجعفي، التوحيد، تعليق كاظم المظفر، بيروت، مؤسّسة الوفاء، ط2، 1984م، المجلس الأوّل، ص10.

2 - الطوسي، الأمالي، م. س، ج2، ص458.

3 - الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، مصدر سابق، ص227.

4 - عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «مِن الدِّينِ التَّدبيرُ في المعيشَةِ». (راجع: الطوسي، الأمالي، مصدر سابق، مجلس يوم الجمعة، ج17، ص670).

● **ثانياً-المعيشة:**

كلمة (المعيشة): «مشتقّةٌ مِن مادّة (عَيَشَ)، وهي تعني: الحياة، وتستعمل لذوات الأرواح فقط. وهذه الكلمة أخصّ مِن كلمة (الحياة)؛ لأنّ تعبير الحياة يمكن إطلاقه على البارئ عزَّ وجلَّ، وعلى الملائكة، بينما تختصّ كلمة العيش بحياة الإنسان والحيوان فحسب»[1]. و(معايش) جمع (معيشة)، وهي عبارة عن الأدوات والوسائل والمستلزمات التي تحتاجها الحياة البشريّة للاستمرار العضوي على الأرض، ولا يمكن الوصول إليها إلّا بالعمل والسعي والمثابرة تارة، أو ربمَّا مِن دون سعي تارةً أُخرى. ومع «أنّ بعض المفسّرين حصر كلمة(معايش) بالزراعة والنبات، أو الأكل والشرب فقط، ولكنّ مفهومها اللغويّ أوسع مِن أنْ يُخصّص، ويُطلق ليشمل كلّ ما يرتبط بالحياة مِن وسائل العيش»[2]. وورد في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنا لَكُمْ فِيها مَعايِشَ**﴾[3]. فـــ(المعاش) في هذه الآية: يحتمل أنْ يكون اسم زمان أو اسم مكان، بمعنى زمان أو الحياة مكانها، ويمكن أنْ يكون مصدراً ميميّاً، فيكونَ له محذوفٌ، والتقدير: (سبباً لمعاشكم)[4].

---

1 - انظر: الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مصدر سابق، مادة «عيش».

2 - راجع:

■ ناصر مكارم الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، منشورات مدرسة الإمام عليّ عليه السلام، إيران/قم، طبعة أولى، عام2000م، ج8، ص51.

■ محمّد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق، ج18، ص99.

3 - سورة الحجر/20.

4 - ناصر مكارم الشيرازي، الأمثل في كتاب الله المنزل، مصدر سابق، ج19، هامش الصفحة 332.

نشير هنا إلى أنَّ كلمة (عيش) لها ألفاظ (مشتقّات) عديدة في كتاب الله (تكـرّرت في حدود ثماني مرّات)، وكذلك هنـاك أحاديث وروايات كثيرة جـدّاً تحدّثت عنها باسـتفاضة واضحة. وبطبيعة الحـال، لم يكن المعنى التـي وردت فيه تلك الكلمـة منحصراً أو متركّزاً فقط حول كسـب المال وبذله وإنفاقه، وإنّما تسلّط الضوء بمعظمها على العائلة وضرورة سعي ربّ الأسرة لبناء حياة سـعيدة لأبنائه ماديّاً وروحيّاً. يعني هي أحاديث تحفيزيّة تشجيعيّة للأسر لكي تكون على قدر المسؤوليّة في البناء الحياتي والعيش البشري الهانئ والمرفّه والسعيد، وتتبوّأ مكانتها المحترمة في المجتمع.

● ثالثاً-الرّزق:

يـراد مِن الرزق، العطاء والبذل المسـتمر[1]. والرزق هو كلّ شيء يمكن أنْ يسـهم في تقوية وجود الإنسـان واسـتمرار عيشـه الأرضي، وضرورة سـعي الإنسـان للحصول عليه مِن مأكل ومشرب وملبس ومسكن وغيره. والرزق لا يقتصر على البعد المادّي العضويّ فقط، بل هو أيضاً كلّ عطاء رمزيّ ومعنويّ في الحياة يقدّمها ويمنحهما الله تعالى لخلقه، كالعشـيرة، والأصحـاب، والجَمال، والعلـم، والعقل، والقيـم، والأخلاق، والوعي، والمسـؤوليّة، والفهـم، والإيمان، وغيرها. وعطاء الله رزقـاً طيّباً حلالاً – روحـاً ومـادّة- هو أمر مسـتمرّ ومتواصل لعبـاده في امتداد الحيـاة كلّها، ولذلك جاء في الدعاء: «اللّهمّ ارزقني علماً كاملاً، أو نقول: اللّهمّ ارزقني

1 - الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن م. س، مادة «رزق».

الشهادة في سبيلك»[1]. وتتحدّث كثير مِن الآيات القرآنيّة عن سبل وموارد استخدام كلمة الرزق، منها:

-قوله تعالى: ﴿**وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ**﴾[2]: فالطيّبات -كما يؤكّد الشيرازي في تفسيره- لها معنىً واسعٌ جدّاً، حيث تشمل الجيّد مِن الطعام واللباس، والزوجة، والمسكن، والدواب، كما تشمل الكلام والحديث الطيّب الزكيّ النافع[3].

-قوله تعالى: ﴿**بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ**﴾[4]. وهو هنا يتحدّث عن الشهداء ممّن انتقلوا إلى عالم البرزخ، حيث يعدهم تعالى بأنْ يكونوا أحياء مرزوقين. والرزق هنا ليس ماديّاً ولا يتحقّق بأمور وعطايا ماديّة، بل هو «عبارةٌ عن المواهب المعنويّة التي يصعب علينا تصوُّرها في هذه الحياة الماديّة»[5].

وهذا ما يمكن أنْ نستوحيه حقيقةً ممّا ورد في بعض الأدعية المباركة:

«اللّهُمَّ ارزُقني حَجَّ بَيتِكَ الحرامِ»[6].

«اللّهُمَّ ارزُقني فيه طاعَةَ الخاشِعينَ»[7].

---

1 - الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، م. س، ج6، ص463.

2 - سورة غافر/64.

3 - الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، م. س، ج15، ص308.

4 - سورة آل عمران/169.

5 - الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، م. س، ج6، ص465.

6 - علي بن موسى (رضي الدين) ابن طاووس، إقبال الأعمال، تحقيق جواد القيّومي الأصفهاني، مكتب الإعلام الإسلامي، إيران/طهران، ط1، عام1993م، ج1، باب4، فصل11، في ما نذكره مِن دعاء زائد عقيب كلّ فريضة مِن شهر رمضان، ص79.

7 - ابن طاووس، إقبال الأعمال، مصدر سابق، ج1، باب19، فصل1، في ما يختصّ باليوم الخامس عشر مِن دعاء غير متكرر، ص297.

«اللّهُمَّ ارزُقنا تَوفيقَ الطّاعَةِ وبُعدَ المعصِيَةِ»[1].

ويمكننا هنا أنْ نثبتَ هنا بعض سمات (وخصائص) «مفهوم الرزق»:

1 - الـرزقُ عطاءٌ مِن الله عزّ وجل ورحمةٌ منه لجميع مخلوقاته. ويمكن تقسـيمه إلى قسـمين، الأوّل: هو «الـرزق العام» الذي يشـمل عطاء الله تعالى لكلّ المخلوقات في الدنيا، سـواء كانوا بشراً أم غير بشر، مؤمنين أم مشركين، تُقاةً أم فجرةً. والثاني: هو ما يمكن تسميته بالرزق الخاصّ، وهو الواقع في مجرى الحِلِّ[2].

2 - الـرزقُ هو كلّ شيء (أداة أم سـبيل أم مسـلك أم وسـيلة) يمكن أنْ تكون موضع نفع وفائدة للمرزوق. فالمال مثلاً أداة للعيش، ولو جمع منه الإنسان كمّيات كبيرة، فإنّ رزقه هنا يكون مقدار ما يصرفه ويستهلكه منها، وما زاد عنه ليس رزقاً له. بما يعني أنَّ موضوع السـعة في الرزق أو الضيق فيـه لا علاقة له بكمّيـة الأموال، (كـثرةً أم نقصاناً)، بـل علاقته محصورة بالوعي والمسـؤوليّة والإنفاق الصحيح للبناء الأسري الاجتماعي السعيد والمزدهر والمرفَّه.

3 - بما أنَّ الله عزّ وجل (واجب الوجود) هو خالقُ الحياة والوجود كلّه، وهو علّة كلّ شيء، فلا يوجد لأحد أيّ حقّ عليه، ما عدا ما التزم به (وفرضه) تعالى على نفسه مِن أجل عباده وخَلْقه. يقول تعالى: ﴿**وَما مِن**

1 - إبراهيم الكفعمي، المصباح (جنّة الأمان الواقية وجنّة الإيمان الباقية)، ط3، بيروت، مؤسّسة الأعلمي، ط3، عام 1983م، دعاء مرويّ عن الإمام المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف، ص280.

2 - الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق، ج3، ص140.

دابَّةٍ فِي الأَرْضِ إلاّ عَلَى اللهِ رِزْقُها﴾[1]. والرزق هو أمر قرّره تعالى على نفسه تجاه مخلوقاته؛ أي هو حقّ على الله تعالى. بمعنى أنّه حقٌّ مجعولٌ من قِبَله، وعطيّةٌ منه من غير استحقاقٍ للمرزوق من جهة نفسه[2]... وقد يثير هذا الموضوع بعض الهواجس، ولكنْ لا مشكلة ولا ضير في أنْ يقرّر ويثبُتَ تعالى على نفسه ما هو حقٌّ لغيره؛ لأنَّ الله هو المقرّر، وهو الجاعل المُوجب لذلك على نفسه، ولا علاقة لغيره بهذا الأمر. يقول تعالى: ﴿**كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ**﴾[3]، وقال: ﴿**وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنا نَصْرُ الْمُؤمِنِينَ**﴾[4]. والرحمة في حيّز مهمّ منها، تعني الرزق والسعة في العيش وتوفير سبل العيش الآمن الرغيد، كما أنّ العقل يؤيّد ذلك، فالرزق هو ما يُديم به المخلوق الحيّ وجودَه..[5].

4 - ما ذكره عزّ وجل: ﴿وَتَرْزُقُ مِن تَشاءُ بِغَيْرِ حِسابٍ﴾[6]. وهو توصيف للرزق من حيث أنَّه يكون بلا حساب؛ لأنَّه منه تعالى، وذلك بالنّظر إلى حال المرزوقين، بلا عوضٍ، ولا استحقاق، ولكون ما عندهم من استدعاء، أو طلب، أو غير ذلك، مملوكاً له تعالى ملكاً حقيقيّاً محضاً، لا يقابل عطيَّته منهم شيءٌ، فلا حساب لرزقه تعالى. وأمّا كون نفي الحساب راجعاً إلى التّقدير، بمعنى: كونه غير محدودٍ ولا مقدّرٍ، فيدفعه المفهوم

1 - سورة هود/9، من جهة ما جعله على نفسه من الحقّ.
2 - الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق، ج3، ص140.
3 - سورة الأنعام/12.
4 - سورة الروم/47.
5 - انظر: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق، ج10، ص149.
6 - سورة آل عمران/27.

مِن آيات القدر، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقناهُ بِقَدَرٍ﴾[1]، فالرزق منه تعالى عطيّةٌ بلا عوضٍ...[2].

5 - تحديد مقدار الرزق بيده تعالى: إنَّ الله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء، ويمنعه وينقصه عمّن يشاء. وهذا لا يعني أنْ يتثاقل الإنسان ويتقاعس عن العمل وبذل الجهد والسعي لنيل رزقه؛ لأنَّ الله -وإنْ كان هو الرزّاق الكريم- فهو أيضاً مَنْ نظّم الحياة كلّها على قوانين ونواميس يجب على الإنسان أنْ يكتشفها ويتفاعل معها ويعمل على تسخيرها لمصلحته. فالحياة لا تسير ولا تتحرّك بالعواطف. والظنّ بأنَّ الله يبعث الرزق بلا عمل، فمعيار الرزق هو العمل والسعي وفهم الحياة على أساس المصالح التي يراها الله تعالى ضروريّة فيما يتعلّق أيضاً بالابتلاء لعباده حتّى في موضوعة المعيشة والتدبير، إذ «ما أكثر مَن ذهب ضحيّةً لثروته وأمواله الطائلة مِن دون أنْ يرى راحةً في حياته..»[3].

وهنا جدير بنا أنْ نشير إلى مسألتين مهمّتين وضروريّتين لفهم هذه النقطة، وهما:

أ-الأولى: أنَّ مشيئة الخالق العظيم لا ترتبط بظنّيات البشر وتخميناتهم. بمعنى أنَّها خارج نطاق مألوفاتهم واعتباطاتهم، بل هي محسوبة بدقّة، ولا يمكن أنْ تنفصل عن الحكمة الإلهيّة. ومسألة الاستعداد والقابليّة هنا مهمّة للغاية، ولها دور مركزيّ أيضاً.

---

1 - سورة القمر/49.

2 - راجع: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سابق، ج3، ص141.

3 - انظر: ناصر مكارم الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، مصدر سابق، ج7، ص398.

ب-الثانيــة: أنَّــه لا تناقــض بين النظــم والقوانين ونظام الأســباب وبين مشيئته تعالى. بمعنى أنَّ المشيئة لا تلغي بالمطلق قوانين الحياة ونواميسها وأســبابها التي وضعهــا الله تعالى، فهذه الأخيرة خلقهــا ووضعها وركّزها الله تعالى، الخالق العظيم، وعالم السبب هو نفسه عالم الوجود المخلوق بإرادتــه عزّ وجل، وهي كلّها غير منفصلةٍ عن المشــيئة التشريعيّة. وبعبارةٍ أُخــرى: «إنّ إرادة اللــه في مجال بســط الرزق وضيقــه، مشروطةٌ بظروفٍ تتحكّم بحياة الناس، كالسعي، والإخلاص، والإيثار...»[1].

6 - التبشــير القرآني بحتميّــة وجود حياة رغيدة وهنيئــة للبشر. يأتي هذا على عكس مــا كتبه وصاغه كثير مِن المفكّريــن العالميين -خصوصاً في المجال الاقتصادي- مِن نظريّات سياســيّة واقتصاديّــة اعتبروا مِن خلالها أنَّ البشرية مقبلة على مســتقبل أســود نتيجة زيادة السكّان ونقص الموارد والثروات. ولو قارنا ما يقوله هؤلاء بما ورد في نصوصنا الدينيّة المقدّســة، نجد أنَّ الله تعالى وفّر للبشريّة الرزق والنعم الوفيرة التي لا تنفد مِن خلال ضخامة مصادر الطبيعة وخيراتها الواســعة والكبــيرة، ولكنَّ الخلل يكمن في مصــادرة تلــك الخيرات مِن قبــل أنظمة النهب الدوليّــة الكبرى، وفي آليّات توزيعها القائمة على الاحتكار والهيمنة واستعباد الشعوب.

لقــد تكفّل الخالق العظيم بتوفــير الرزق لمخلوقاته كافّــة، وهذا الرزق ملحوظٌ بحيث يناسب حال الموجودات مِن حيث الكمّيّة، والكيفيّة....[2].

1 - انظر: الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، مصدر سابق، ج7، ص402.
2 - الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، مصدر سابق، ج6، ص463-464.

7 - الرّزّاق الكريم: يقول عزّ وجل: ﴿إِنَّ اللهَ هُو الرَّزّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾[1]. وهذه الآية تعني أنَّ الرزّاق هو الله حصراً. وهذا يفيدنا في:

ألف - يجبُ ألاّ تتمّ نسبة الرزق إلاّ له تعالى، فهو الرزّاق لا غيره، ومَن ينسب فعل الرزق لغيره تعالى، ينسب عمله تعالى إلى غيره. يقول عزّ وجل: **﴿وَاللهُ خَيْرُ الرّازِقِينَ﴾**[2].

باء - حصول النفع مِن فعل الحرام لا ينبغي أنْ يُنسبَ إليه تعالى. نعم هو رزق محرّم، وانتفاع محرّم، والله تعالى لا يرزق الإنسان مِن حرام، فكراً وسلوكاً، وهو تعالى نفى نسبة المعصية إليه. يقول عزّ وجل: **﴿قُلْ إِنَّ اللهَ لا يَأْمُرُ بِالفَحْشاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللهِ ما لا تَعْلَمُونَ﴾**[3]. ويقول تعالى: **﴿يَنْهَى عَنْ الْفَحْشاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾**[4]. وعندما نقول بأنَّ الانتفاع المحرم هو رزق، فهذا يأتي مِن باب التشريع، وهو لا يتعارض ولا يتناقض مع كونه رزقاً بحسب التكوين، إذ لا تكليف في التكوين حتّى يستتبع ذلك قبحاً. وما بيّنه القرآن مِن عموم الرزق، إنّما هو بحسب حال التكوين، وليس البيان الإلهي بموقوفٍ على الأفهام الساذجة العامّيّة، حتّى يضرب صفحاً عن التعرّض للمعارف الحقيقيّة، وفي القرآن شفاءٌ لجميع القلوب. قال تعالى: **﴿وَنُنَزِّلُ مِن القُرْآنِ ما هُو شِفاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤمِنِينَ وَلا يَزِيدُ الظّالِمِينَ إِلا خَساراً﴾**[5].

---

1 - سورة الذاريات/58.
2 - سورة الجمعة/11.
3 - سورة الأعراف/28.
4 - سورة النحل/90.
5 - سورة الإسراء/82.

طبعـاً هناك آيـات قرآنيّة عديدة تحدّثت عن نسـبة الملـك الذي أعطاه ووهبه تعالى لكثير مِن الشـخصيّات التاريخيّة المعروفة، كنمرود وفرعون وقارون، وغيرهم. وهذه النسـبة لا تتنافى مـع عدالته تعالى، ويُراد بها: أنّ ذلـك كلّه بإذن الله، بحيث آتاهم ذلك، امتحانـاً منه لهم، وإتماماً للحجّة عليهم، وخذلاناً واستدراجاً لهم، ونحو ذلك. بما يعني أنَّ جميع ما يفيضه اللـه عـلى خلقه مِن الخير -وكلّه خـيرٌ يُنتَفع به- هو رزق بحسـب انطباق المعنى، إذ ليس الرزق إلاّ العطيّة التي ينتفع بها المرزوق[1].

8 - تقديـر الرزق: هناك أناس -مِن عبّـاد الدنيا- يفعلون كلّ شيء تحت زعـم أنَّهم يريدون تأمـين حياتهم وحياة أسرهم، حيـث يتوهّمون أنَّهم إذا لم يسـلكوا طرق الظلم وأشكال الفساد المتعدّدة ويفعلون الأفاعيل، فإنَّهم لـن يتمكّنـوا مِن الحصول على مسـتوى جيّد مِن العيـش الحياتي. هؤلاء وأمثالهم انتقدهم القرآن الكريم والروايات المشرّفة، ووجّهوا لهم تحذيرات بألاّ يمدّوا أيديهم وأرجلهم عبثاً، وألاّ يطلبوا الرزق مِن سبل محرّمة وعبثيّة ولا معقولة، بل ينبغي أنْ يتحرّكوا سـاعين لرزقهم بطرق مشروعة؛ لأنَّ الله تعالى هو الرزّاق، وهو الضامن لتحصيل الأرزاق، وهو عزّ وجل لم يُهمِلهم حتّى في ظلمة الرحم[2]، فكيف يهملهم ويتركهم وهم في أنوار الحياة.

9 - خلق الله تعالى والإنسـان والمخلوقـات كلّها، وأوجب رزقهم على نفسـه. فالإنسـان (وهو خليفة الله في الأرض) أبدعه الله، وأسـكنه على

1 - انظر: محمّد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، م.س، ج3، ص139.
2 - راجع: الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، مصدر سابق، ج6، ص468.

الأرض، ووفّر له كلّ متطلّبات تحقّق وجوده الفاعل عليها، حيث رزقه مِن الطيّبات، وطلب إليه أنْ يتعقّل ذاته، ويتأمّل ويفكّر، ويشعر بالمسؤوليّة. وهذه كلّها ليست أموراً ماديّة، بل هي أمور معنويّة؛ أي هي رزق معنوي يضاف إلى الرزق المادّي. لذا، يجب على الإنسان أنْ يسلك أفضل طُرُق كسب الرزق وأنقاها..[1].

استنتاجات الفصل الأوّل وخلاصته العمليّة:

■ يرتكزُ بحثنا هنا على ثلاثة مفاهيم جوهريّة هي: التّدبير، والمعيشة، والرّزق.

■ وصفَ اللهُ تعالى نفسه بـ«المُدبّر»، ونَسَبَ فعلَ «التدبير» إلى ذاته المقدّسة، وطالبَ عباده بأنْ يلتزموا بهذه الصفة، ليكونوا مدبّرين حقيقيين في حياتهم وسلوكيّاتهم وعلاقاتهم؛ لأنَّ التدبيرَ زينةٌ لهم، وفضيلةٌ مهمّةٌ مِن فضائل الإسلام.

■ الفطرةُ السليمة التي أودعها الله في كينونة الإنسان، تدعوه وتحضّه على فعل التدبير، مثلما أنَّ تعاليم الأديان كلّها -بما فيها وعلى رأسها الدين الإسلامي- شجّعت وتشجّع هذا الإنسان على السير في سبل التدبّر في عظمة خِلْقَة الله تعالى، لينعكسَ هذا تدبّراً رصيناً في حياته على كلّ المستويات والأصعدة؛ أي أنْ يستلهم مِن تدبير خالقه الطريقة المثلى في تدبير شؤون حياته.

---

1 - مرتضى مطهّري، عشرون كلمة (بيست كفتار)، منشورات صدرا، إيران/طهران، ط5، عام 1979م، ص136.

■ يـضربُ لنا القرآن الكريـم مثالاً تاريخيّـاً واقعيّاً عـن المعنى العملي للتدبير، وهو النبيّ يوسف(ع) الذي عاش زمن أحد الفراعنة، حيثُ أنّه قامَ بالتدبير الاقتصادي الحاسم مِن خلال أمانته الفاعلة لخزائن مصر.

■ لا يمكـنُ تحقيـق حالة «الرّقيّ أو الرخاء الاقتصـاديّ» مِن دون القيام بمقتضيات التّدبير الصحيح العلمي العقلاني المدروس.

■ إنَّ مِن أهمّ مآلات ونتائج حُسْن التدبير الحياتي، تمكُّن الإنسان المدبّر مِن الاسـتثمار الفاعل والصحيح لأموالـه، والمحافظة عليهـا، وتنميتها، ومنع تبديدها.

■ إنَّ مِـن أهـمّ نتائج سـوء التدبير، ارتهان الإنسـان لمزاجـه وعواطفه، وتبعيّته الاقتصاديّة وغير الاقتصاديّة لغيره، وبالتالي هشاشـة حياته وعيشه وعدم استقراره، وسقوطه في مهاوي الضياع والفقر والانحطاط الأخلاقي والاجتماعي.

■ إنّ التّدبـيرَ الحيـاتي -بما هـو فاعليّة عقليّـة وعلميّـة تخطيطيّة ذاتيّة وموضوعيّة فرديّة ومجتمعيّة- هو أعلى مستويات ودرجات الوعي العقلاني والرقي الفكري والعملي.

■ اللـه هو الرّزاق الكريـم، والرزق الذي يمنحه للعبـاد هو عطاء وبذل مادّي ومعنوي دائم ومستمرّ.

■ الله تعالى هو الذي يقدّر رزق العباد؛ أي إنَّه تعالى هو المعيار في سعة الرزق وفي ضيقه، وهو رزق يجري بحسـب ما يـرى تعالى مِن ضرورات لاختبار خلقه وامتحانهم.

الفصل الثّاني:

فنون تدبير المعيشة

المبحثُ الأوّل:
استراتيجيّةٌ للحياة

تعني الاستراتيجيّة بأحد معانيها العامّة، (إذ لا يوجدُ تعريفٌ جامع ومانع لها)، مجموعة البرامج والمحدّدات الفكريّة والسلوكيّة التي يجب اتّباعها كآليّات عمل في استثمار وتسخير شتّى الأمور السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة، والعسكريّة، وغيرها، وذلك بهدف الوصول إلى غايات محدّدة سبق أنْ تمّ التخطيط لها في السابق. وأمّا الاستراتيجيّة -فيما يخصُّ المعيشة والتّدبر الحياتي- فهي تعني اتّباع برامج محدّدةٍ مدروسة ومنتجة على الصعيد الأسري والمجتمعي مِن أجل الاستثمار الأجدى والأنفع لكلّ المصادر والموارد المُتاحة في الأسرة والمجتمع، وذلك بغاية تحقّق تطلّعات وأهداف المعيشة في المديين القريب والبعيد على نحو مثالي. وتتمحور برامج التدبير المعيشي الحياتي حول جملة برامج وآليّات العمل المطلوب تنفيذها للوصول إلى الرقيّ الاجتماعي، ولو بشكله النسبي، وتحقيق الضمان الاقتصادي والطمأنينة الاجتماعيّة، وامتلاك القدرة الاقتصاديّة على التحكّم بمشكلات المعيشة إلى درجة إزالتها. وهذا كلّه لا يمكن الوصول إليه طبعاً إلاّ بوجود إدارة كفيّة فعّالة رصينة مدبّرة بوعي ومسؤوليّة وحكمة عالية.

ويمكن الإشارة هنا إلى أبرز تلك الآليّات المعيشيّة العمليّة أو «استراتيجيّات التدبير المعيشي»:

● **أوّلاً- التنظيم والانضباط:**

وهـما مِن أبـرز آليّات العمل الاسـتراتيجيّة الخاصّـة بموضوعة التدبير المعيشي، والتي تعني ضرورة ترتيب مناهج الحياة وتنظيمها وضبطها على أسـس اقتصاديّة وغير اقتصاديّة واضحة وقادرة على تحقيق غايات العائلة والمجتمع في الزمان والمكان المناسبين بأفضل النتائج وأقلّ الخسائر.

فالمدبّـر والمدير المنضبط والمخطِّـط والكفوء هو الـذي يلتزم التزاماً كامـلاً بشروط نجاح عمله، مع مراعاته لأهمّ سـمتين فيـه، وهما التنظيم والانضباط. يتوكّل على الله ولا يتواكل عليه، يعمل يوميّاً ولا يؤجّل عمل يومـه إلى غده. والإنسـان المتديّن هو بالـضرورة يجب أنْ يكون إنسـاناً منضبطـاً في كلّ مواقع حياته، خاصّة في مسـألة التدبير المعيشي. والإمام عليّ يؤكّـد على هذه النقطة، يقـول(ع): «فِي كُلِّ وَقْتٍ عَمَـلٌ»[1]، والعلم يعني المسؤوليّة والوعي والالتزام والعمل المنضبط الدائم.

وفي روايـة أخـرى ينقل الإمام الصـادق(ع) موعظةً وردت على لسـان لقمان الحكيم في الإطار نفسه: «اعْلَم أَنَّكَ سَتُسأَلُ غَداً إِذا وَقَفتَ بَينَ يَدَي اللهِ عَزَّ وَجَلَّ عَن أربعٍ: شـبابكَ في ما أَبلَيتَهُ، وَعُمرِكَ في ما أَفنيتَهُ، وَمالِكَ مِمّا اكتَسبتَهُ وَفي ما أَنفَقتَه، فَتَأَهَّبْ لِذلِكَ، وَأَعِدَّ لَهُ جَواباً»[2].

وهذا كلّـه يعني أنَّ المسـؤوليّة عن العمل -أي عمـل وخاصّة التدبير- يجـب أنْ تكون حاضرة فيه، بجزئيّاته وكليّاته، حتّى على مسـتوى الإنجاز

1 - الواسطي، عيون الحِكم والمواعظ، م.س، ص354.

2 - الكليني، الكافي، م. س، ج2، كتاب الإيمان والكفر، باب ذم الدنيا...، ح20، ص135.

المبـاشر وعدم التأجيل وعدم التمهّل أو التماهل؛ لأنّ الإنسـانَ سيُسـألُ ويُسـاءلُ عن كلّ شيءٍ في حركته الحياتيّة الوجوديّة مِن منطلق مسـؤوليّته تجـاه خالقه، فضلاً عن أنَّ واجبه اليومـي الاجتماعي يقتضي منه الالتزام حتّى بـأدقّ تفاصيل عمله اليومي، وعدم الاستسـهال والتماهل والتأجيل والتسـويف في كلّ أعمالـه، وإنْ لم يفعل ويتثاقـل ويؤجّل ويماطل، فهو بهذا يتسبّب في إيذاء نفسه ومجتمعه الذي قد يسقط في مهاوي الانحطاط والانهيار. كما أنَّه ينبغي على أيّ إنسان ألاّ يتوهّم أنّه قادر على تأجيل تنفيذ أيّ مِن مسؤوليّاته الحياتيّة إلى أزمان لاحقة لأنَّ الحياة تنتظره أو أنّه سيبقى على قيد الحياة مطولاً!.

إنَّ الإدارة التدبيريّة الناجحة والفعال والمنتجة، هي الإدارة التي يشرف عليها أناس منضبطون منظّمون قادرون على الوفاء بتعهّداتهم والتزاماتهم في أوقاتها الزمنيّة المحدّدة، والسير بالتزاماتهم دون أيّ تخلّف أو تأخّر.

نعم، إنَّ طبيعة النشاطات الحياتيّة في متعلّقاتها وشؤونها التدبيريّة المفضية إلى توفير سبل المعيشة الجيّدة، لا ينبغي أنْ يقوم بها سوى هؤلاء الأشخاص المنظّمين والمنضبطين الفاعلين الواعين القادرين على تحمّل المسؤوليّة، والوفاء بالالتزامات والعهود، البعيدين عن الترهل واللامبالاة، المجتنبين لأيّ إفراط أو تفريط في كلّ مجالات الحياة. يقول عزّ وجل: ﴿**أَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كانَ مَسْؤُولاً**﴾[1]. ويقول الإمام جعفر الصادق(ع): «كانَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام يَحتطِبُ

1 - سورة الإسراء/34.

ويَستقِي ويَكنِسُ، وكانتْ فاطمةُ عليها السلام تَطحَنُ وتَعجنُ وتَخبزُ»[1].

وجاء عن الإمام موسى الكاظم(ع): «اجْتَهِدُوا فِي أَنْ يَكُونَ زَمانُكُمْ أَرْبَعَ ساعات: ساعَةً لِمُناجاة الله، وساعَةً لأَمْرِ الْمَعاشِ، وساعَةً لِمُعاشَرَةِ الإِخْوَانِ والثِّقَات الَّذينَ يُعَرِّفُونكُمْ عُيُوبَكُمْ ويُخْلِصُونَ لَكُمْ فِي الْباطِنِ، وسَاعَةً تَخْلُونَ فِيها لِلَذّاتكُمْ في غَيْرِ مُحَرَّمٍ، وبِهذِه السّاعَة تَقْدِرُونَ عَلَى الثَّلاث ساعات. لا تُحَدِّثُوا أَنْفُسَكُمْ بِفَقر، ولا بِطُولِ عُمُر، فَإِنَّهُ مَن حَدَّثَ نَفْسَهُ بِالْفَقرِ بَخِلَ، ومَنْ حَدَّثَهَا بِطُول الْعُمُرِ يَحْرِصُ. اجْعَلُوا لأَنفُسكُمْ حَظّاً مِن الدُّنْيا، بِإِعْطائِها ما تَشْتَهِي مِن الْحَلال، وما لا يَثْلمُ الْمُرُوَّةَ وما لا سَرَفَ فِيهِ، واسْتَعِينُوا بذلكَ عَلَى أُمُورِ الدِّينِ، فَإِنَّهُ رُوِيَ: لَيْسَ مِنّا مَن تَرَكَ دُنْياهُ لِدينِهِ، أَو تَرَكَ دِينَهُ لِدُنْياهُ»[2].

● ثانياً - التفاني في العمل والجهد الحثيث:

السعي الجدّي والحثيث لتدبير المعيشة هو من أسس البناء الاستراتيجي الحياتي المنظّم والفاعل. وبالنظر لطبيعة القوانين المهيمنة على وجودنا كبشر، يمكن القول بأنَّ السعي الحثيث هو أيضاً وسيلة فعّالة يمكن استثمارها في بناء وإنتاج الشخصيّة الإنسانيّة المدبّرة، وهو أيضاً وازعٌ لاكتمال قدراته البدنيّة والعقليّة والنفسيّة، وتوسيع قابليّاته الذاتيّة، وتفتيح استعداداته الجوّانيّة، وإنضاج إمكانيّاته وطاقاته الفطريّة؛ لأنَّ

1 - الكليني، الكافي، م. س، كتاب المعيشة، باب عمل الرجل...، ح1، ص86.
2 - الحرّاني، تحف العقول عن آل الرسول، مصدر سابق، ص409.

الإنسان لم يأت إلى الدنيا متعلّماً، بل يحتاج للعمل والسعي واكتساب الخبرات والمهارات العمليّة (لا النظريّة فقط). وهذا ما ركّز عليه القرآن الكريم، يقول تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنا الإِنْسانَ فِي كَبَدٍ﴾[1]. فالكبد هنا هو المشقّة والتعب، والحركة هي أمور ذاتيّة تكوينيّة في حركة الحياة البشريّة والوجوديّة عموماً. والإنسان طرف أساسي ورئيسي في معادلتها. بما يعني أنّ الدنيا دار عملٍ واكتساب وسعي، ومكان لبذل الجهود وصقل شخصيّة الإنسان وتشذيبها، وهذا دونه معاناة ومكابدة بشريّة كبيرة.

إنَّ وصولَ الإنسان إلى تأمين حاجاته ومقتضيات معيشته، بما فيها استثمار موارد الطبيعة وخيراتها الهائلة، هو أمرٌ لا يتوفّر بسهولة ويسر، بل بحاجة لمجهودات ضخمة يجبُ أنْ يقومَ بها الإنسان. وهذه ضرورات وحقائق تكوينيّة فرضتها قوانين الطبيعة ذاتها على الإنسان نفسه، باعتباره المحورَ الأساس والركيزة الأهمّ في الموضوع كلّه، وذلكَ مِن أجلِ أنْ يتسنّى له الخلاص مِن الفقر والحرمان والحاجة والخوف والقلق واللا استقرار، وكلّ ما مِن شأنه الإخلال بنظمِ حياته الفرديّة والاجتماعيّة.

1ـ الأنبياء والأئمّة والعمل الحثيث الدؤوب:

أراد الله تعالى مِن عباده أنْ يعملوا عملاً دؤوباً وصادقاً. وهذا كان سلوك وعادة كلّ أنبياء الله تعالى وأوليائه والعاملين في سبيله. فقد جاء عن الإمام موسى بن جعفر الكاظم(ع) إشارته إلى هذا السلوك النبوي. فعن الحسن

1 - سورة البلد/4.

بن عليّ بن أبي حمزة، عن أبيه، قال: رأيتُ أبا الحسن عليه السلام يعمل في أرضٍ له وقد استنقعت قدماه في العرَق، فقلت: جُعلت فداك، أين الرجال؟ فقال عليه السلام: «يا عَليُّ، قَد عَملَ باليدِ مَن هُو خيرٌ مِنّي في أرضِه، ومِن أبي». فقلت: ومن هو؟ فقال: «رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم وأَميرُ المؤمِنينَ عليه السلام، وآبائي كُلُّهُم كانوا قَد عَملُوا بأَيدِيهِم، وهُو مِن عَملِ النَّبيينَ والْمُرسَلينَ والأوصياءُ والصّالِحينَ»[1].

كما أكّد الإمام جعفر الصادق(ع) على ذلك عندما أعرب عن حبِّه لمن يكسب مِن عرق جبينه، ويعمل تحت حرارة الشمس لتأمين لقمة عيشه، فقد روي عن أبي عمرو الشيبانيّ أنّه قال: رأيتُ أبا عبد الله عليه السلام وبيده مسحاةٌ، وعليه إزارٌ غليظٌ يعمل في حائطٍ له، والعرقُ يتصابُّ عن ظهرِه، فقلتُ: جُعلتُ فَداك، أعطني أكفكَ. فقال عليه السلام لي: «إنيِّ أُحبُّ أنْ يَتأذَّى الرّجُلُ بحرِّ الشَّمسِ في طَلَبِ المعيشَةِ»[2].

ولا شكَّ بأنَّ العمل بمستوياته وأنواعه كافّة -خاصّة منه تحصيل المعيشة- يشعر الإنسان بوجوده وقيمته، كما أنّه يسهم في صقل ذات الإنسان وإظهارها على حقيقتها الجوانيّة. ولكنْ هناك بعض الناس يتقاعسون ويتخاذلون عن العمل، ولا شكَّ في أنَّ هؤلاء وأمثالهم جاهلون بأنفسهم وقدراتهم، وجاهلون أيضاً بطبيعة الدين في تعاليمه وقيمه وأحكامه التي

1 - الكليني، الكافي، م. س، ج5، كتاب المعيشة، باب ما يجب مِن الاقتداء بالأئمّة عليهم السلام، ح10، ص75-76.

2 - الكليني، الكافي، م. س، ج5، كتاب المعيشة، باب ما يجب مِن الاقتداء بالأئمّة عليهم السلام، ح13، ص76.

تحضّ على العمل والنشـاط والإنتاج الحقيقي في ميادين الحياة، وتعطي للعامـل قيمتـه مِن حيث اعتبارها أنَّ كلّ عمل الإنسـان المتديّن هو كرامةٌ لـه. ويظهر ذلك في وصية الإمام جعفر الصادق(ع) لأحد أصحابه، حينما سأله كيف يَحفَظ كرامة نفسه، إذ أوصاه عليه السلام: أنْ يعتمد على نفسه، ويعمـل لكسـب رزقه. فقد روي عن علي بن عقبة قولـه: قال أبو عبد الله عليه السـلام لمولىً له: «يا عبدَ الله، احفظْ عِزَّكَ». قال: وما عزّي! جُعلت فداك؟ قال عليه السلام: «غُدُوُّكَ إلى سُوقِكَ وإكرامُكَ نَفسَكَ». وقال عليه السـلام لشـخصٍ آخر: «مالي أراكَ تَركتَ غُدُوّكَ إلى عِزّكَ؟!». قال: جنازةٌ أردتُ أن أحضرها. قال عليه السلام: «فَلا تَدَعْ الرَّواحَ إلى عِزِّكَ»[1].

وتجب الإشارة هنا إلى أنَّ تأمين حاجات المجتمع والناس لا يتمّ إلّا مِن خلال العمـل وبذل الجهد وزيادة الإنتاج، والانخراط الجدّي المسـؤول في كلّ ميادين الشـغل والإنتاج الحقيقي. وهذا العمل الحقيقي هو العمل النزيـه الذي يمكننا عدّه ضرورياً لإصلاح الحياة الفرديّة والمجتمعيّة ككلّ انطلاقـاً مِـن قيمه الأصيلـة، خاصّة قيمـه الدينيّة التي تحـضّ الفردَ على العمـل، ولا تجيز له تركه أو إهمالـه، ولا التقاعس عنه طلباً للرزق والبناء الحيـاتيّ المثمر، حتّى في أصعب الظـروف وأحلكها. روي عن زرارة: أنّ رجلاً أتى الإمام الصادق(ع)، فقال له: إنيّ لا أُحسن أنْ أعمل عملاً بيدي، ولا أُحسـن أن أتّجر، وأنا محارفٌ[2] محتاجٌ! فقال له الإمام عليه السـلام:

1 - محمّد بن الحسن الطوسي، تهذيب الأحكام، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، لبنان/ بيروت، طبعة عام 2005م، كتاب التجارات، باب فضل التجارة، ج7، ح12، ص4.
2 - المحارف: المحروم، يطلب فلا يُرزق، وهو خلاف المبارك.

«اعْمَلْ، فَاحمِلْ على رَأسكَ، واسْتغنِ عَن النّاسِ، فإنَّ رَسولَ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم قَد حَمَلَ حَجَراً عَلى عُنُقِه، فَوَضَعَهُ في حائطٍ مِن حيطانِه، وإنَّ الحجَرَ لَفِي مَكانِه ولا يُدرى كَمْ عُمقُهُ»[1].

2ـ العمل كطريق أساسي لتطوّر الإنسانيّة:

لا يمكن لأيّ مجتمع أو دولة أو أمّة أنْ تتطوّر مِن دون تطوير الفرد ذاته وتنميته. بما يعني ضمناً أنَّ تطوير وترقّي وازدهار شخصيّة هذا الفرد -وازدهار وترقّي المجتمع- مرهون بالعمل والجهد والإنتاج والنشاط والفاعليّة الحقيقيّة.

بناءً عليه، يمكن القول بأنّ إهمال العمل والإنتاج، هو مِن أسوأ الأمور وأكثر الأخطاء فداحة التي تصيب المجتمع، وتدفع الناس للتكاسل والخمول والتقاعس، وتمنع الإنسان مِن النضوج وأخذ الخبرة واكتساب المهارات الحياتيّة العمليّة في شخصيّته ووعيه وأدائه، وتؤثّر سلباً أيضاً على مسألة نمو المجتمع وانتعاشه ونهضته. وهنا يروى عن الإمام الصادق(ع) أنَّ تاجراً جاءه شارحاً له بأنَّه (أي التاجر) قد وفّر مالاً كثيراً، ويريد ترك العمل؛ لأنّه ليس بحاجةٍ إليه. فنهره الإمام الصادق(ع)، وأخبره بأنّ تفكيره هذا غير صائبٍ، فالإنسان الذي يترك العمل سوف لا يكون مفيداً لمجتمعه[2].

---

1 - الكليني، الكافي، م. س، ج5، كتاب المعيشة، باب الحثّ على الطلب...، ح14، ص67-77.
2 - انظر: الكليني، الكافي، م. س، ج5، كتاب المعيشة، باب فضل التجارة...، ح4، ص148, ح10-11، ص149.

وهذا كلّه يعني أنَّ الشارع المقدّس -في كلّ نصائحه ومواعظه وإرشاداته- كان يؤكّـد على أهميّـة العمل المنتج النافع، ويحضّ الناس على السـعي للرزق الطيّب وعـدم تركه أو إهماله، وعدم الاكتفاء بالقليل منه في مجال الإنتاج، وخدمة العائلة، والمجتمع والأمة ككل.

أ- العمل قوّةٌ ماديّة ومعنويّة (للجسد والرّوح):

العمل النافع والمنتج هو مِن أهمّ أسباب سلامة النفس والجسد، ويشكّل أيضاً دافعاً لتنامي قدرة الإنسـان العامل المنتج وتصاعد خبراته وإمكاناته. وعلى العكس منه، البطالة فهي التي تتسبّب في تبديد القدرات والطاقات، وبـثّ الهموم واليـأس والمرض في نفوس العاطلين عـن العمل. والإمام عليّ عليه السـلام الذي يُعدّ مثالاً للعامل المجدّ، أشـار إلى هذه الحقيقة، بقوله: «مَن يَعْمَل يَزدَدْ قُوّةً، ومَن يُقَصِّر في العَمَلِ يَزدَدْ فَترَةً»[1].

كما قال عليه السـلام: «مَن قَـصَّرَ فِي العَمَلِ، ابتُلِيَ بالْهَمِّ، ولا حاجَةَ للهِ في مَن لَيسَ للهِ في مالِهِ ونَفسِهِ نَصِيبٌ»[2].

إنّ الإنسانَ خُلِقَ ليعمَلَ وينتج ويؤدّي دورَه ووظيفته في بناءِ الحياة على

1 - الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، م.س، ص454.

2 - انظر:

-محمّد بن الحسين الرضي (الشريف الرضي)، نهج البلاغة (الجامع لخطب الإمام علي عليه السلام ورسائله وحكمه)، دار قتيبة للطباعة والنشر، سوريا/دمشق، ط1، عام 2018م.

-شرح النهج للشيخ محمّد عبده، دار الذخائر، مطبعة النهضة، إيران/قم، ط1، عام2001م، الحكمة127، ص30.

أُسسِ العدل ومعايير الأخلاق والإنسانيّة انطلاقاً من قيم الدّين نفسه. وللعمل فوائد مادّية ومعنويّة على روح الإنسان وأيضاً على جسمه وقواه الحركيّة العضويّة. ومن أهمّ تلك الفوائد المعنويّة والروحيّة هي في أنْ يكون الإنسان فعّالاً وله حضور نوعي بارز في مجتمعه وأمته. ولكنَّ العمل وبذل الجهد في العمل -حتّى العمل الذهني العقلي منه- يحتاج لغذاء يمنح الجسد الطاقة الضروريّة حتّى يستمر الإنسان في الإنتاج والعطاء. أمّا العاطلون عن ممارسة أي عمل، ممّن ليس لهم أدنى نشاط جسدي لهم، فهم مستغرقون في الألفة مع واقع الخمول والقنوط، والكسل، والاتّكال على الآخرين....[1].

إنَّ الإنسان يحتاج إلى العمل لنموّه الجسدي العضوي، ولكنْ أيضاً هو يحتاجه روحيّاً ومعنويّاً من أجل نموّ وتكامل قواه المعنويّة والفكريّة والعقليّة، ووعيه لكلّ أوضاعه الثقافيّة والتربويّة. وعلى العكس من حالة العمل، تأتي حالة البطالة ليكون لها تأثيرات سلبيّة جدّاً على القوى النفسيّة والعقليّة والإدراكيّة للإنسان، حيث تعيق عمليّة نموّه الروحي والعقلي، ممّا قد يدفع المجتمع العاطل إلى وديان التخلّف والفساد والفشل. جاء عن الإمام الصادق(ع) في حديثه للمفضّل بن عمر: «فانظُر كيفَ كُفيَ الخلقَةَ التي لم يكُن عندَهُ فيها حِيلةٌ، وتركَ عليه في كلِّ شيءٍ من الأشياءِ موضِعَ عمَلٍ وحرَكةٍ، لما لهُ في ذلكَ من الصّلاحِ، لأنّهُ لو كُفيَ هذا كُلَّهُ حَتّى لا

1 - انظر: محمّد رضا الحكيمي، المعايير الاقتصاديّة في التعاليم الرضويّة (معيارهای اقتصادی در تعاليم رضوی)، مشهد المقدّسة، منشورات الروضة الرضويّة المقدّسة، إيران/مشهد، ط1، عام 1991م، ص222-223.

يكونَ لهُ في الأشياء موضِعَ شُغلٍ وعمَلٍ، لما حملتهُ الأرضُ أشراً وبطراً..... ولَـو كُفيَ النّاسُ كُلَّ مـا يحتاجونَ إليه، لما تهنَّؤوا بالعيـشِ، ولا وَجَدوا لهُ لَذَّةً... إلى أنْ قال: «وهكذا الإنسـانُ: لَو خَلا من الشّـغلِ، لخرَجَ من الأشرِ والعبـث والبطرِ إلى ما يعظُمُ ضرَرُهُ عَليه، وعَـلى مَن قَرُبَ منهُ، واعتَبرَ ذلكَ بمَن نَشَأَ في الجدَةِ ورَفاهيَةِ العَيشِ والترَفّهِ والكِفايةِ وما يُخرجُهُ ذلك إليه»[1].

ب ـ ذمّ التّكاسل والتقاعس والبطالة:

نحن نعيشُ في مجتمعات مسـلمة، دسـتورها القـرآن، ومرجعيّتها القيم الدينيّة الإسـلاميّة الواردة فيه نصّـاً أو اجتهاداً أو اسـتبناطاً. ولهذا، فنحن يجب أنْ نستوحي ونستلهم دائماً من ثقافتنا التراثيّة الدينيّة ما يجعلنا قادرين على البناء والإنتاج الحضاري الرصين. ولا شـكَّ أنَّ ديننا وقيمنا الإسلاميّة تحضّ على العمل، وتعتبر أنّ النشاط والعمل ضرورةٌ من ضرورات الحياة التـي لا يمكن التخلّي عنها بوجه، وتحضّ على عدم التكاسـل والتقاعس والتراخـي. جاء عن الرسـول الكريم(ص): «مَلعونٌ مَلعـونٌ مَن ألقَى كَلَّهُ عَلى النّـاسِ»[2]. كما نقل عن الإمام موسى الكاظـم(ع): «إنّ اللهَ لَيُبغِضُ العبدَ النَّوّامَ، وإنّ اللهَ لَيُبغِضُ العبدَ الفارِغَ»[3].

1 - الجعفي، التوحيد، م. س، الخبز والماء رأس معاش الانسان وحياته، ص45.
2 - الكليني، الكافي، م.س، ج4، أبواب الصدقة، باب كفاية العيال...، ح9، ص12.
3 - محمّد بن علي بن الحسين (ابن بابويه)، مَن لا يحضره الفقيه، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، إيران/قم، ط2، 1985م، ج3، كتاب المعيشة، كسب الحجام وكاهته، ح3635.

فالمجتمعُ الذي يسوده الكسل والبطالة وتنتشر فيه العطالة العقليّة والعلميّة بالذات، سوف يعاني ناسه وأفراده، ويعيش حالة الاهتزاز الدائم في اقتصاده وسياسته، وربمّا يدخل في غياهب المجهول نتيجة تبديد ثرواته وطاقاته وقدراته؛ لأنَّ أبناءه متقاعسون ومتكاسلون عن تنمية خيرات بلادهم وثرواتها. مِن هنا ضرورة العمل وعدم التقاعس، واشتراك جميع أبناء المجتمع في الجهد الإنتاجي بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ...[1].

إنَّ التكاسل والاتكاليّة والعطالة كلّها أمور سيّئة ذمّتها الشريعة والنصوص المقدّسة. جاء عن الإمام عليّ الرضا(ع): «الذي يَطلُبُ مِن فَضلِ اللهِ ما يَكُفُّ بِهِ عيالَهُ، أعظَمُ أجراً مِن المجاهدِ في سبيلِ اللهِ»[2]..

● ثالثاً-الاستثمار:

الأموال التي تكون بحوزة الإنسان، يخفيها ويكتنزها بلا عمل ولا استثمار، تتحوّل عبئاً عليه، ومسؤوليّة تلقى على عاقته، سيُسأل عنها أمام خالقه إنْ لم يبادر إلى تحريكها واستثمارها في أعمال ومشاريع تعود عليه وعلى مجتمع وبلده بالفائدة والتطوّر والازدهار، فضلاً عن أنَّ هذا الاستثمار المالي هو بحدِّ ذاته أحد أهمّ العوامل في التنمية الاقتصاديّة للمجتمعات.

---

1 - جعفر السبحاني، الخطوط الأساسيّة للاقتصاد الإسلامي (سيماى اقتصاد إسلامى)، منشورات مؤسّسة الإمام الصادق للأبحاث والتعليم، إيران/قم، ط1، عام 2000م، ص40.

2 - الكليني، الكافي، م. س، ج5، كتاب المعيشة، باب مِن كدّ على عياله، ح2، ص88.

إنَّنا نتصوّر أنَّ بقاءَ الأموال مجمّدة في خزائنها، وفي الوقت نفسه: الإنفاق منها، بلا استثمار حقيقي، هو شكل مِن أشكال تبديد الثروات وهدر الأموال وتضييع الطاقات البشريّة. لذا، مِن الضروريّ السعي لصياغة وإصلاح تخصيص الأموال وطرق (وآليّات) الإنفاق والصرف، بحيث يتمّ اجتناب تجميد المال وهدره بلا طائل، بل أنْ توضع خطط اقتصاديّة فعّالة ومنتجة لتحريك المال واستثماره وحتّى إدخاره، ولكنْ على أنْ يتمّ تسخيره واستثماره في كلّ ما يؤدّي إلى خدمة التطوّر الاقتصاديّ للفرد والمجتمع ككل. وهذه الاستراتيجيّة الخاصّة بموضوعة تدبير المعيشة هي التي يمكنها أنْ تسهم في تجفيف منابع الفقر والحرمان والتخفيف مِن المظالم، بل والقضاء على بؤر التخلّف والقهر في مجتمعاتنا التي تعاني ما تعانيه مِن سوء إدارة الثروة، وكلّ موضوعة الاقتصاد، رغم المسؤوليّة الجسيمة الملقاة على عاتق المعنيين بالإشراف على إدارة موضوع المال والثروة اللذين هما رصيد قوي للفرد والمجتمع ككل. وبعبارةٍ أخرى: إنّ المال قَوّامٌ عليهما، والخطابات القرآنيّة في هذا المجال جاءت بصيغة الجمع[1]، وذلك للدلالة على أهمّيّة الرصيد المالي وقوّاميّته في المجتمع. وهذه «القواميّة» تبيّن لنا مدى الأهمّيّة الكبيرة للاستثمار، حتّى وإنْ كانت الثروة بأيدي الناس؛ لأنّ الثروة لو سُخّرت لخدمة المجتمع، وتأمين مصالحه، سوف لا تفقد قوّاميّتها، لكنّها لو ادُّخرت وأصبحت خاملةً، ستفقد هذه

1 - نقرأ في كتاب الله الكثير مِن العبارات التي وردت بصيغة الجمع، مثل قوله تعالى: ﴿خلقَ لكم﴾، ﴿جعلَ لكم﴾، ﴿للنّاس﴾، ﴿رزقاً لكم﴾..

القوّاميّـة[1]. جاء عن الإمام الصادق(ع): «إنمَّا أعطاكُـمْ اللهُ هذه الفُضولَ مِن الأموالِ، لتُوجِّهوها حيثُ وَجّهَها اللهُ، ولَم يُعطِكُموها لتكنزُوها»[2].

وبـشيء مِن الاسـتطراد والتفصيل، يمكننا أنْ نشـير هنا إلى أنَّ الإسـلام أكّد على خاصّية العمل والاسـتثمار في جميع المجـالات الاقتصاديّة التي تهـمّ وتخدم الناس والمجتمـع في جميع المجالات، الصناعيّـة والزراعيّة والتجاريّة والبحثيّة والخدماتيّة، وغيرها. وضمن السياق نفسه يمكننا ملاحظة أنَّ النصوص الدينيّة شـجّعت الناس على الاسـتثمار تحت عناوين مختلفة ومتنوعة: إمّا بشـكلٍ مباشرٍ، مثل: إصلاح المال، والعمران، والإحياء، وإمّا بشكلٍ غير مباشرٍ، مثل: منع ركود الثروة، وحرمة الإسراف والتبذير، وحرمة إتلاف المال، وترويج مبدأ القناعة، والاقتصاد في استهلاك الأموال[3].

ويمكننـا هنا ذكر بعض النصوص المقدّسـة (آيـات وأحاديث) تحرّض وتشجّع على استثمار الأموال:

1ـ آياتٌ مشجِّعة (ومحرِّضة) على الاستثمار الاقتصادي:

أ- مشروعيّة السعي لجمع الثروة: فقد أعلن القرآن الكريم في غير موضع

1 - راجع: فينومينولوجيا الفقر والتنمية (بديده شناسي فقر وتوسعه)، إشراف: محمّد الحكيميّ، منشورات المركز الإعلاميّ في حوزة قم العلميّة، إيران/قم، طبعة 1، عام 2001م، ج3، ص266.

2 - الكليني، الكافي، م.س، ج4، أبواب الصدقة، باب في أداء المعروف، ح5، ص32.

3 - رضا الحسينيّ، نمط توزيع الدخل وسلوك المستهلك المسلم (الكوي تخصيص درامد ورفتار مصرف كننده مسلمان)، منشورات مركز الثقافة والفكر الإسلاميّ، إيران/ طهران، ط1، عام 2001م، ص159.

عن ضرورة جمع الثروة، وأعطى مشروعيّة كاملة له، كما وأشار إلى أهمّيّة تأمين المصادر الاقتصاديّة واستثمارها في مجال الإنتاج، مستخدماً مفهوم التسخير والإنشاء، فهو تعالى خلق الإنسان على هذه الأرض، وسخّر له كلّ ما فيها من ثروات وموارد، وطلب إليه (أمراً ومسؤوليّة) بأنْ يتحرّك في خطّ إعمارها. يقول تعالى: ﴿**هُوَ أَنشَأَكُم مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**﴾[1]. هو إذاً عمران وتنمية وبناء للأرض، ولكنّه لا يحصلُ من دون علم ومعرفة واستثمار حقيقي.

■ ويمكن للمرء أنْ يستلهمَ من قصّة النبيّ يوسف(ع) أنَّ النجاح الاقتصادي يحتاج لإدارة قويّة واعية ومسؤولة قادرة على تنفيذ برامجها بأقلّ التكاليف والوصول بالمجتمع إلى برّ الأمان. وهذا ما لاحظناه حيثُ أنّ يوسف عليه السلام وضعَ برنامجاً اقتصاديّاً فعّالاً تمكّنَ بموجبه من قيادة مصر ورسم سياستها الاقتصاديّة لأكثر من عقد زمني ضمن خطّة عمل استثماريّة أقامها على عدّة محاور، الأوّل: توفير عناصر الإنتاج الأساسيّة، الثاني: تجميع وإنشاء ثروةٍ ماليّةٍ كبيرة بغاية استثمارها، الثالث: إشادة مخازن للموادّ الغذائيّة بغية حفظها لسنوات القحط واليباس. قال عزّ وجلّ: ﴿**قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ**﴾[2].

1 - سورة هود/61.
2 -سورة يوسف/47-49.

■ خلق الله الكون والحياة، وجعل الإنسان خليفته في الأرض، وأكرمه بالعقل والهدى، وسخّر له كلّ مقوّمات الوجود والتمكين الأرضي الحقيقي كي يستطيع استثمار مكنونات الطبيعة واستغلال مختلف مقدّراتها وخيراتها، فيطوّر حياته ويحسّن من شروط وجوده الماديّة والمعنويّة. ومن المؤكّد أنّ الحصول على نعم الله واستخراجها والتمكّن منها، لا يمكن أنْ يتمّ بسهولة ويسر، إذ لا بدّ من أدوات عمل ومنهج ومنظومة عمل برامجيّة استثماريّة حتّى على أبسط مستويات الاستثمار، فعلى سبيل المثال: إنّ استخراج لحمٍ طريٍّ من البحر: ﴿**وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا**﴾[1] لا يحصل من دون بناء سفن وقوارب، وصناعة أدوات صيد فعّالة.

■ يروي القرآن الكريم في كثير من آياته قصصاً وأحداثاً عن حضارات وأمم ومجتمعات قديمة سابقة، والغاية منها أخذ العبرة والدرس والموعظة الحسنة. ففي سورة الكهف يقول تعالى في إحدى الآيات: ﴿**قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا * قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا * آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا * فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا**﴾[2]. وهذا حديث عن مشروع استثماري ضخم جرى خلال العهود القديمة، وتمّ من خلاله

1 - سورة فاطر/12.
2 - سورة الكهف/94-97.

تسخير إمكانات ماليّة وبشريّة وطبيعيّة كبيرة لإنجاز وإشادة سدّ يفصل بين جبلين، بحيث يمنع عبور وتقدّم الأعداء من تلك الفسحة، وتمّت عمليّة بنائه خلال عهد «ذي القرنين»، وجاء البناء استجابة لنداءات ومطالب سكّان المنطقة، وذلك إمّا باستثمار أموال السكّان وذي القرنين معاً، وإمّا باستثمار أموال السكّان فحسب. وقد حدّثتنا الآيات السابقة عن نجاح هذا المشروع، وأنّ ذا القرنين أقرّ بأنّ هذا النجاح لم يكن ممكناً تحقيقه لولا رحمة الله ولطفه، إذ أكرمه تعالى بقدرةٍ مكّنته من صناعة ذلك السدّ.

■ فرض الله عزّ وجل على المسلمين بأنْ يستعدّوا ويتجهّزوا ويعدّوا العدّة لمواجهة الأعداء، وهذا الإعداد يشمل الإنسان في بنيته وبدنه وعقله وعلمه، مثلما يشمل التجهيز العسكري الكامل (من شراء الأسلحة الحديثة، والتدريب المنتظم المستمرّ، وتقوية همم الجنود وعزائمهم، وغيرها)، منعاً لأيّ مظهر من مظاهر الطمع قد يفكّر فيه الأعداء. يقول عزّ وجل: ﴿**وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ**﴾[1].

■ عندما نراجع القرآن نجد أنَّ هناك آيات كثيرة تحدّثت عن موضوع الاستثمار الاقتصادي والمالي في مختلف المشاريع، منها الآيتان 37 و38 من سورة هود، والآية 27 من سورة المؤمنين التي تشير إلى توفير بعض الأمور من أجل صناعة سفينة نوح عليه السلام عن طريق الوحي.

1 - سورة الأنفال/60.

والآيتان 12 و13 من سورة سبأ تشيران إلى خطّة النبيّ سليمان عليه السلام الاستثماريّة في صناعة جدران، وتماثيل، وأواني طعام كبيرة، وقدور ثابتة، وغيرها.

ب ـ روايات مشجِّعة على الاستثمار:

نذكر منها:

■ روى زرارة عن الإمام الصادق(ع) الرواية الآتية: «ما يَخلُفُ الرّجُلُ بَعدَهُ شَيئاً أشَدَّ عَلَيهِ من المالِ الصّامتِ». قال زرارة: قلت له كيف يصنع به؟ قال عليه السلام: «يَجعَلهُ في الحائطِ والبُستانِ أو الدّارِ»[1].

■ روى محمّد بن عذافر، عن أبيه، قال: أعطى أبو عبد الله عليه السلام أبي ألفاً وسبعمائة دينار، فقال له: «اتَّجِر لي بها». ثمّ قال عليه السلام: «أما إنّهُ لَيسَ لي رَغبَةٌ في ربحِها، وإنْ كانَ الرّبحُ مَرغوباً فيهِ، ولكِنّي أحبَبتُ أن يَراني اللهُ عزَّ وجلَّ مُتعرِّضاً لفَوائدِه». قال: فربحت له فيه مائة دينار، ثمّ لقيته، فقلت له: قد ربحت لك فيها مائة دينار، ففرح أبو عبد الله عليه السلام بذلك فرحاً شديداً، وقال لي: «أَثبِتْها في رَأسِ مالي»[2].

■ أوصى الإمام جعفر الصادق عليه السلام أحد أصحابه أنْ يشتري مزرعةً أو بستاناً؛ لأنّ الذي يمتلك رصيداً مادّيّاً يؤمّن حاجاته وحاجات عياله، سوف لا يعاني كثيراً، ويرتاح باله لو تعرّض إلى نائبةٍ أو حادثة. فقد روى محمّد بن مرازم، عن أبيه: أنّ أبا عبد الله عليه السلام قال لمصادف

1 - الكليني، الكافي، م. س، ج5، كتاب المعيشة، باب شراء العقارات...، ح2، ص91.
2 - الكليني، الكافي، م.س، ج5، كتاب المعيشة، باب ما يجب من الاقتداء بالأئمّة عليهم السلام، ح12، ص76.

مـولاه: «اتّخِذْ عقدةً أو ضَيعةً، فإنّ الرّجـلَ إذا نزَلت به النّازِلةُ أو المصيبةُ، فذَكرَ أنّ وَراءَ ظهرِهُ ما يقيمُ عيالَهُ، كانَ أسخَى لنفسه»[1].

■ وأوصى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم الناس باستثمار أموالهم، وعدَّ ذلك من المروءة، حيث قال: «مِن المروءَة استصلاحُ المال»[2].

كـما أكّد الإمام عليّ بن الحسـين عليه السـلام على هذا الأمـر -أيضاً- بقوله: «استثمارُ المالِ تمامُ المروءَة»[3].

2 - منافع الاستثمار وفوائده العامّة:

يمكن أنْ نذكر هنا أهمّ عوائد الاستثمار وفوائده الفرديّة والمجتمعيّة:

أ- الإسـهام في تطوير المجتمع وتحقيـق الرقيّ الاقتصاديّ للدول: ويتمّ مِـن خلال جـذب كثير مِـن رؤوس الأمـوال لكبار المسـتثمرين ورجال الأعمال، وهذا ما يعود بالنفع على أبناء المجتمع؛ لأنَّه يؤدّي إلى الاستفادة مِن الطاقات والقـدرات البشريّة والاقتصاديّة، ويرفع مِن مسـتوى الإنتاج الوطني، وبالتالي تزيد المداخيل وتتحسّن شروط الحياة. وهذا كلّه سيمنع كثيراً من حدوث أزمات بطالة وعطالة، ويرسّـخ أسس الاستقرار السياسي والمجتمعي.

ب- الازدهـار والتطـوّر الاجتماعـي: فعندمـا تتراكم الـثروات الناجمة عن المشـاريع الاسـتثماريّة، وتتزايد قدرات الناس الاقتصاديّة، وتتحسّن

1 - الكليني، الكافي، م. س، ج5، كتاب المعيشة، باب الدين، ح5، ص92.
2 - الصدوق، مَن لا يحضره الفقيه، م. س، ح3616.
3 - الكليني، الكافي، م. س، ج1، كتاب العقل والجهل، ح12، ص20.

أحوالهم وتزدهر شؤونهم، مِن الطبيعي أنْ ينعكس هذا على تنميتهم العلميّة والعقليّة، لتتزايد خبراتهم وتجاربهم، ويتفرّغوا للإنتاج والازدهار والتقدّم بعيداً عن أيّة اهتزازات سياسيّة وغير سياسيّة، بما يؤدّي إلى بلوغهم مستوى متطوّراً مِن الوعي والفعّاليّة والاقتدار السياسيّ والاقتصاديّ.

ج- الاستقلال السياسي: وللاستثمار في مشاريع التنمية والتصنيع وبناء القدرات الذاتيّة دور مهمّ وحيويّ في تحقّق الاستقلال عن الخارج، خاصّة عندما تصل الدولة إلى مستوى متقدّم مِن الاعتماد على قدرات مجتمعها الذاتيّة وتحقيقها للاكتفاء الذاتي في جميع مواقعها الزراعيّة والصناعيّة وغيرها، وعندما يحدث التقدّم والازدهار والاكتفاء الذاتي، وتكون على رأس الهرم السياسي والاقتصادي قيادات واعية مسؤولة نزيهة، لن يجد الفقر له طريق أو سبيل إلى المجتمع.

د- استغلال الطاقات والقدرات الطبيعيّة والبشريّة: يُعدّ الاستثمار المنظّم والمبرمج بشكل علمي مدروس مِن أهمّ السبل لتطوير الموارد واستغلال الطاقات البشريّة والموارد الطبيعيّة لتحسين شروط حياة المجتمعات وتطويرها وإعمارها المادّي والمعنوي.

● رابعاً- الاهتمام الجدّي بالرقابة والسيطرة:

لا ينجح أيُّ عمل في حياة الإنسان مِن دون معايير وشروط، ولا يمكن أنْ يستمرّ في النجاح والتقدّم بلا متابعة ومثابرة وتطوّر، وتأمين عمليّ الإشراف والإدارة والتقييم الدائم له، فهذا ما يضمن -إضافة إلى النجاح- رفع الكفاءة لكلّ القدرات والإمكانيّات الذاتيّة والموضوعيّة المتاحة، وتطويرها على

كلّ المستويات والأصعدة، في الأسرة والمجتمع والدولة ككل. وعمليّة الإشراف تلك، لا بدّ وأنْ تتضمّن أيضاً الرقابة الفعّالة المستمرّة على الأداء، سواء منها رقابة الإنسان لنفسه، أو رقابته لسلوكه وعلاقاته. يقول الإمام عليّ(ع): «مَن حاسَبَ نَفسَهُ، وَقَفَ عَلى عُيوبِه، وأحاطَ بذُنوبِه، واستقالَ الذّنوبَ، وأصلَحَ العُيوبَ»[1]. وليس من الضروري أنْ تكون الرقابة عمليّة علنيّة وسافرة، بل يمكن -وربمَّا هذا المهمّ- أنْ تكون علنيّة وخفيّة في الوقت نفسه، نظراً لتأثيرها الحيويّ على تطوّر الأداء ونجاح الأعمال. وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم، يقول تعالى: ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنا الإِنْسانَ وَنَعْلَمُ ما تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ**﴾[2]. فالإنسان يمكن أنْ يسقط تحت تأثير المغريات، ولهذا يجب مراقبة أدائه وعمله، خصوصاً عندما يكون في موقع المسؤوليّة الاقتصاديّة والماليّة وغيرها. وقد ذكر الإمام عليّ(ع) في عهده لمالك الأشتر نصائح مهمّة على هذا الصعيد، فيقول (ع): «ثُمَّ لا يَكُن اختيارُكَ إيّاهُمْ عَلَى فِراسَتِكَ واسْتنامَتِكَ وحُسْنِ الظَّنِّ مِنْكَ، فَإنَّ الرِّجالَ يَتَعَرَّفُونَ لِفراساتِ الوُلاةِ بتَصَنُّعِهِمْ وحُسْنِ خِدْمَتِهِمْ، ولَيْسَ وَراءَ ذلكَ مِن النَّصيحَةِ والأَمانَةِ شَيءٌ، ولكِن اختَبِرهُمْ بما وَلُّوا لِلصّالِحينَ قَبلَكَ، فَاعمِدْ لأَحْسَنِهِمْ كانَ فِي العامَّةِ أَثَراً، وأَعرَفِهِمْ بالأَمانَةِ وَجْهاً»[3]. ويقول في موضع آخر: «ثُمَّ انظُرْ فِي أُمُورِ عُمّالِكَ، فَاستَعْمِلهُمُ اختباراً، ولا تُوَلِّهِمْ مُحاباةً وأَثَرَةً، فَإنَّهُما جِماعٌ مِن شُعَبِ الْجَوْرِ والْخِيانَةِ. وتَوَخَّ مِنهُمْ أَهْلَ التَّجْرِبَةِ والْحَياءِ» إلى

1 - الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، م.س، ص435.
2 - سورة ق/16.
3 - الرضي، نهج البلاغة، م. س، ج3، الرسالة53، ص98-99.

أنْ قال: «ثُمَّ تَفَقَّدْ أَعْمالَهُمْ، وابْعَث الْعُيُونَ مِن أَهْلِ الصِّدْقِ والْوَفاءِ عَلَيهِمْ، فَإِنَّ تَعاهُدَكَ فِي السِّرِّ لأُمُورِهِمْ حَدْوَةٌ لَهُم عَلَى اسْتِعمالِ الأَمانَةِ والرِّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ»[1].

وروى الريّان بن الصلت أنّ الإمام عليّ الرضا(ع) قال: «كانَ رَسولُ اللهِ صلّى الله عليه وآله وسلّم إذا وَجّهَ جَيشاً فَأَمَّهُم أميرٌ، بعثَ مَعهُ مِن ثِقاتِهِ مَنْ يَتَجَسَّسُ لَهُ خَبرَهُ»[2].

وما تقدّم يعني أنَّ الرقابة مطلوبة دائماً، خاصّة على صعيد عمل الإدارات والمؤسّسات كلّها، ولا يمكن لأيّ عمل أو استثمار أنْ ينجح مِن دونها.

وهناكَ رقابة مهمّة، وهي الرقابة على الاستهلاك، حيث أنَّ الرقابة على كيفيّة إنفاق الأموال وآليّات الإنفاق، هي مِن المسائل المهمّة للغاية في مجال التدبير المعيشي. وهذا النمط مِن الرقابة على الصعيد المعيشي يعني ضبط وتحديد إنفاق وصرف المال بما يتلاءم ويتناسب مع مستوى الدخل الفردي وإنتاجيّة المجتمع ككل، وهي تعني ضمناً الامتناع عن التبذير والإسراف وتبديد المال والثروة. ولنا في حسن إدارة النبيّ يوسف(ع) للمسألة الاقتصاديّة في مصر خير نموذج ومثال، حيث أنّه أدار الأموال ونظّم الزراعة والمحاصيل في السنوات السبع ذات النعمة الوفيرة تنظيماً دقيقاً، وأشرف عليها بنفسه وفق برامج محدّدة، ليتمكّنَ لاحقاً مِن ادّخار أكبر قدرٍ ممكنٍ مِن المحاصيل الزراعيّة لسنوات الجدب. وحسبما

1 - الرضي، نهج البلاغة، م. س، ج3، الرسالة53، ص95.
2 - مسند الإمام الرضا عليه السلام، تحقيق عزيز الله عطارديّ خبوشانيّ، منشورات مكتبة الصدوق، إيران/قم، طبعة عام 1985م، ص76.

أشارت إليه بعض الروايات، فإنّه عليه السلام تجاوزَ محنةَ سنوات الجدب، وجنّبَ الناس القحط والمجاعة، مِن خلال حسن تدبيره..[1].

لقد امتلكَ النبيّ يوسف(ع) حسّ القيادة وحسن التدبير والوعي بالواقع القائم، حيث قام بمعاوضة المحاصيل الزراعيّة في سنوات القحط واليباس مع الأموال، والمواشي، والغلمان، والجواري، والدور، والأراضي الزراعيّة، ثمّ بعد ذلك أعاد هذه الأموال والممتلكات إلى أهلها بشكلٍ عادل؛ لأنّ هدفه كانَ إنقاذ أهل مصر مِن ويلات القحط والمجاعة والبلاء والحاجة[2].

● خامساً-مشورة الآخرين والوقوف على آرائهم وقناعاتهم:

الإنسان ليس كاملاً، ومشورة الآخرين مسألة مهمّة لسدِّ ثغرات عدم الكمال لديه، خاصّة فيما يتعلّق بموضوع حسّاس وحيويّ كالتدبير المعيشي على مستوى الفرد والمجتمع والأمة. فالإحاطة بهذا الموضوع وإدراكه مِن جميع جوانبه، لا تتوفّر حتّى لأذكى الأذكياء، ولهذا يجب أخذ مشورة الآخرين والوقوف عند قناعاتهم ومعرفة وعيهم حول هذا الموضوع.

وقد أحاط الإسلام قضيّةَ المشورة بأهميّة بالغة جداً، فكراً وسلوكاً، فالنبيّ الكريم(ص)، وهو القدوة والأسوة الحسنة، كانَ يستشيرُ مَن حوله مِن الصّحابة، مع أنّه معصومٌ، ليشعرهمْ عمليّاً بأهميّة المشورة والنقاش،

1 - الطبرسي، مجمع البيان، م. س، ج5، ص372.
2 - للتوسّع حول الموضوع والاستزادة فيه، راجع: الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، م. س، ج7، ص424.

ويعطي للناس انطباعاً قويّاً حول ضرورة المشاركة في الرأي حول كثير مِن قضايا المسلمين العامّة، ولينمّي فيهم مداركهم وقواهم العقليّة والروحيّة والفكريّة العمليّة. وهذا السلوك الفكري والأخلاقي الرصين منه(ص)، كان مِن عوامل نجاحه في دعوته ومحبّة الناس له وانفتاحهم عليه، وبالتالي تحقيق أهداف الإسلام العليا.

وبالنظر لأهميّة موضوع المشورة، نشير في النقاط الآتية لبعض فوائدها ونتائج تطبيقاتها العمليّة في حياة الفرد والمجتمع المسلم:

1 - ضوابط المشورة ومحدّداتها:

وردت عدّة آيات كريمة تتحدّث عن موضوع المشورة، يقول تعالى: ﴿**شاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ**﴾[1]. حيث يأمر الله عزّ وجل نبيّه الكريم(ص) بضرورة أنْ يقوم بمشاورة المسلمين، طبعاً ليس في أصول العقائد وأساسيات الدين والأحكام الإلهيّة المُوحى بها إليه، بل الطلب يتركّز على مشاورتهم في آليّات التطبيق والتنفيذ لتلك الأحكام والقيم على أرض الواقع العملي، فيطلب(ص) وجهة نظر المسلمين في ذلك، «ولهذا عندما كان يقترح أمراً أحياناً، يبادره المسلمون بهذا السؤال: هل هذا حكمٌ إلهيٌّ لا يجوز إبداء الرأي فيه، أو إنّه يرتبط بكيفيّة التطبيق والتنفيذ؟ فإذا كان مِن النوع الثاني، أدلى الناس فيه بآرائهم، وأمّا إذا كان مِن النوع الأوّل، لم يكن منهم تجاهه سوى التسليم والتفويض»[2].

---

1 - سورة آل عمران/159.

2 - الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، م. س، ج2، ص749.

2 - الفرقُ بين مصطلحي الشورى والمشورة:

الشـورى هي أنْ تجتمعَ مجموعةٌ مِن أهل العلم والاختصاص والخبراء للنقاش والحوار (والمشـورة) حول موضـوع أو قضيّة معيّنة في مجال ما، لتتـمّ خلاله تدارس النقاط المطروحة وتحليلها، وتبادل للقناعات، وإبداء وجهـات النظر الفكريّة الرصينة المتعدّدة حول تلك القضيّة، حيث أنّه مِن خـلال تفاعل الآراء وتلاقحها والنقاشـات الجدّية حولها، يمكن الوصول لمعايـير عمل محـدّدة وحقيقيّة يُسـتهدى بها، ويمكن أنْ تفتحَ مسـارات وسبلاً عمليّة للسير عليها بوعي وحكمة ومسؤوليّة.

ولا بد أنْ نشـيرَ هنا إلى وجودِ التباسٍ لـدى كثير مِن الناس في خلطهم بين مفهومي الشـورى والمشـورة، بمـا يتطلب ويقتـضي التفريق بينهما، فـ»القرار في الشورى يكون جماعيّاً، إذ يتشاور المختصّون في قضيّةٍ ما، ويكون القرار مطابقاً لرأي الأغلبيّة. أمّا القرار في المشورة، فيتّخذه شخصٌ واحدٌ بعد استشـارته لشـخصٍ أو أشـخاصٍ، ويكون هذا القرار حسب ما يراه المستشير مناسباً؛ أي إنّ القرار النهائيّ يكون طبق ما يستسيغه هو»[1].

3 - المَشورة ضمن الأسرة:

لا يمكنُ للأسرة أنْ تنجحَ في إدارة شؤونها وتدبير معيشتها والوصول لغايات نبيلة عليا في مسـيرتها الحياتيّة على مسـتوى التربية والعلم والعمل والفعاليّة الوجوديّة إذا صحّ التعبير، مِن دون أنْ يكون هناك حالة توافق وانسجام ووعي

1 - الطالب، مديريّت ورهبرى در تشكّلهاى اسلامى، م. س، ص115.

كبير فيما بين أفرادها، لتسود بينهم روح المودّة والتعاون والوعي والمسؤوليّة. وهذا لا يحدث ولا يتحقّق مِن دون حوار وتبادل الآراء والمشورة، ومِن خلال ذلك يمكن أيضاً تجنّب نشوء خلافات ومشكلات في الأسرة، أو على الأقلّ التخفيف منها في مختلف مواقعها وعلاقاتها وتعاملاتها.

نعم، يجب أنْ يكون الحوار والتشاور جزءاً مِن العمليّة التربويّة في الأسرة، وتعويد الأفراد على النقاش الحرّ وقبول الرأي الآخر واحترام الاختلاف في الرأي، وأنْ ينفتحوا على كلّ الآراء والمقترحات ويعيروها أهميّة بروح المودّة والمسؤوليّة، كما عليهم التخلّي عن الأنانيّة وتحكيم العقل؛ لأنّ الاستشارة المتبادلة تصقل الأفكار وتشذّبها.

إنّ للمشورة في الأسرة فوائد كبيرة، مِن أهمّها تقليص مساحة الخلاف والمشكلات، وخلق أجواء مِن الاستقرار وبثّ روح التعاون والمحبّة والانسجام، بما يساعد على تطوّر الأسرة وحسن تدبيرها لمعيشتها.

4 - إيجابيّات المشورة وفوائدها:

يؤكّدُ ديننا الإسلامي على أهميّة فعل الاستشارة والوقوف على آراء الآخرين حول كثير مِن المواضيع والقضايا، وخاصّة منها قضيّة التدبير الحياتي. وقد وردَ حديثٌ مهمٌّ عن الإمام علي(ع) يعتبرُ فيه أنّ الاستشارة تعني مشاركة الناس في عقولهم، وتوسعة أُفق اتّخاذ القرار، ليكون أقرب للجماعيّة منه للفرديّة، يقول(ع): «مَن شاوَرَ الرِّجالَ شارَكَهُا فِي عُقُولِها»[1].

1 - الواسطي، عيون الحِكم والمواعظ، م.س، ص440.

كما أنَّ استشـارة الآخرين تساعد الإنسـان على وعي الأمور مِن زواياها وأبعادها المتعدّدة والمختلفة بما يعينه على تشـخيص الخطأ. يقول الإمام علي(ع): «مَن استَقبَلَ وُجُوهَ الآراءَ عَرَفَ مَواضِعَ الخطَأ»[1].

واستشارة الناس أيضاً تقرّب الإنسان مِن النهج والرؤية العقلائيّة، وتجعله يتقبّـل الآراء المختلفة، حتّى لو كانت نقداً. يقولُ الإمام علي(ع): «العاقِلُ مِن اتَّهَمَ رَأيَهُ، ولَم يَثِق بما سَـوَّلَتهُ لَهُ نَفسُـهُ»[2]. وجـاءَ عنه(ع): «كَفاكَ مِن عَقْلِكَ ما أَوْضَحَ لَكَ سُبُلَ غَيِّكَ مِن رُشْدِكَ»[3].

ويمكـن أنْ نثبت هنا مجموعة إيجابيّات ومنافع لا تخلو منها المشـورة المتعلّقة بحسن تدبير المعيشة:

- تمنعُ التكرار الأداتي في العمل.
- تقلّلُ مِن الأخطاء.
- تجنِّبُ الإنسان الملامة والندم.
- تجنِّب الإنسان الكثير مِن الخسائر.
- تمنعُ الإنسان مِن الوقوع تحت تأثير الديون التي لا مبرّر لها.
- تبعدُ الإنسان عن اتّخاذ قرارات عاطفيّة طائشة بلا معنى.
- تسهمُ في رفع المستوى المعيشيّ للإنسان.

1 - علي بن الحسين الرضيّ، خصائص الأئمّة، منشورات الروضة الرضويّة المقدّسة، إيران/مشهد، ط1، عام 1985م، ص110.

2 - الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، م.س، ص55.

3 - محمّد بن الحسين الرضي (الشريف الرضي)، نهج البلاغة (الجامع لخطب الإمام علي عليه السلام ورسائله وحكمه)، دار قتيبة للطباعة والنشر، سوريا/دمشق، طبعة1، عام 2018م، الحكمة429، ص65.

- الاستفادة مِن خبرات وتجارب الآخرين في أعمالهم وأفكارهم في كلّ ما يتّصل بقضايا التدبير المعيشي.
- قد تكون دافعاً لكسب رضا الآخرين والحصول على عطفهم.
- قد تمنع الإنفاق غير المحسوب وغير المدروس.

5 - عواقب التّمسُّك بالرّأي والاستبداد به:

يعدُّ تمسّك الإنسان برأيه وقناعته ومختلف آرائه إلى درجة الاستبداد بها دون سماح للآخر بمراجعتها أو نقدها أو مناقشتها، مِن أسوأ الأمراض الروحيّة والمعنويّة التي تضرب الإنسان وتعيق تطوّره وتقدّمه، وربمَّا تميت الطاقات والمواهب، وتودي بالإنسان (المستبدّ برأيه) إلى الانحطاط والتخلّف والمهالك. يقول الإمام عليّ(ع): «الاستبدادُ برأيكَ يزلُّكَ ويهوّرُكَ في المهاوي»[1]. لذا، فإنْ تصوّر العقل أنّه غنيٌّ فسوف يزلّ[2]. وهذا الأمر بذاته ناشئٌ مِن جهل الإنسان[3]. وبالطبع، فالعاقبة هي الهلاك لا محالة[4].

6 - اتّخاذ القرار الحقيقي بعد المَشورة والنقاش العقلي:

كانَ الرسولُ الكريم(ص) يشاور أصحابه في كثير مِن القضايا الحياتيّة،

1 - الآمدي، غرر الحكم ودرر الكلم، م.س، ح1208.
2 - أبو الفتح الكراجكي، كنز الفوائد، مكتبة مضطفوي، إيران/قم ط2، عام1989م، ص88.
3 - الواسطي، عيون الحِكم والمواعظ، م.س، ص385.
4 - محمّد باقر المحمودَيّ، نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، منشورات مؤسّسة التضامن الفكريّ، لبنان/بيروت، ط1، عام 1991م، ج7، ص276.

فيتحدّثون أمامه عن قناعاتهم ويبدون آراءهم بخصوص القضيّة موضع النقاش، ولكنْ في النهاية يبقى القرار الأخير بيده(ص)، فهو القائد صاحب القرار النهائي. وإلى هذا المعنى بالتحديد أشارت الآية: ﴿**وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ**﴾[1]. فالعزم هنا هو للرسول(ص). ولعلّنا نأخذ عبرة ممّا تقدّم، إذ إنَّ المسؤول يجب أنْ يستشير مسؤوليه ومرؤوسيه في قضايا المجتمع والدولة، ويستعرض معهم -نقاشاً وتحليلاً- مختلف أبعاد القضايا وزواياها المختلفة، حتّى يتمّ الوصول إلى مرحلة العمل والتنفيذ، واتّخاذ القرار الذي لا يكون جماعيّاً، بل يُتّخذ مِن جانبٍ واحدٍ هو جانب القائد، مع عدم تناسي التوكّل على الله تعالى والاستعانة بقدرته كحالة معنويّة محرّضة ودافعة للعمل بأعلى وأرقى معانيه.

● سادساً-الحزم والجدّية في اتّخاذ القرار النهائي:

عند مناقشة أيّة قضيّة سياسيّة أو اقتصاديّة أو اجتماعيّة يتمّ دراسة وتدقيق المعطيات وتحليل البيانات والمعلومات بعد جمعها وتقصّي حقيقتها. وهذا أمر يجري مِن قبل فرق العمل، ولا يقوم بها فرد واحد، حتّى يأتي موعد اتّخاذ القرار النهائي الحاسم، ليكون محصّلة نهائيّة لكلّ الدراسة والتحليل والتدقيق في الخيارات وسبل العمل وآليّات التنفيذ.

ولا شكَّ بوجود مسائل أخرى مهمّة يمكن أنْ تؤثّر إيجاباً حال توافرها في اتّخاذ القرار، منها:

1 - سورة آل عمران/109.

- دراسة المعلومات المعروضة ذات الصلة ومراجعتها وتحليل نتائجها.
- البحث الجدّي عن جوهر الموضوع وضرورة معرفة حقيقته الذاتيّة.
- تشـخيص الموضوع بشكلٍ علمي صحيحٍ بعيداً عن العاطفة والمزاج والهوى.
- ضرورة امتلاك الرؤية البعيدة والقدرة العميقة على النظر والتفكير.
- ضرورة الوصول إلى معالجات وحلولٍ ملائمة جدّية.
- الوقوف على نواقص الموضوع ومعايبه وثغراته، مثلما يجب الوقوف على إيجابيّاته ومحاسنه.
- المعرفة العميقة والجدّية لأهمّيّة اتّخاذ القرار.
- دراسة مختلف جوانب الموضوع وأبعاده وزواياه المتعدّدة.

وكثـيراً ما يتمّ تشـبيه عمليّة اتّخـاذ القرار على يد قائـد الجماعة بقارئ الأقـراص المدمجـة المصـوّرة، حيث يتمّ اسـتقبال المعلومـات المرمّزة والمشـفّرة على شـكل رموز رقميّة، ليتمّ لاحقاً ترجمتهـا إلى صور وأرقام وأصوات، بمـا يعني أنَّها عمليّـة متكاملة لها معايـير وضوابط وخطوات عديدة تنتهي حكماً بالاختيار والاتّخاذ.

1 - شروط ومعايير الصحّة في اتّخاذ القرار:

هناكَ شروطٌ عديدة ذات تأثير واضح في صحّة اتّخاذ القرار، وهي تتصلُ بمزايا نفسيّة عالية لصاحب القرار، في شخصيّته وحزمه وشهامته. ويمكنُ أنْ نجد هذه الشروط والمعايير بشكل واضح للعَيان في سيرة ومسيرة أنبياء الله عزَّ وجل، ولا سيّما النبيّ الأكرم محمّد(ص) والأئمّة الأطهار مِن أهل

بيته(ع)، فقدْ كانَ هؤلاء القَادة العظام منارات عليا سامقة في الفكر والعمل وأداء المهمة والدّور الرَّسالي، واتّخاذ القرارات الصعبة والمصيريّة في أعقد الظروف مِن دون أدنى تردّد، كما أنّهم كانوا يختارونَ الطّريق الأسلم والسَّبيل الأقوم والأنفع مِن خلالِ حُسن تدبيرهم ووعيهم الرسالي.

وعندما نُراجعُ تاريخَ دعوةِ الرّسول الكريم(ص) التي استمرّتْ /23/ سنة، نَجدُ أنّه(ص) اتّخذَ الكثيرَ مِن القرارات الحَازمة والمَصيريّة بثباتٍ وتصميم وإرادةٍ جدّيّة وقويّة لا تلين، أدّت إلى تغييرات وتحوّلات كبيرة كميّة وكيفيّة في مجرى الأحداث، حيث جرى تحطيم وكسر أصنام الكعبة، وتخْريب مسجد ضرار، وإصراره على إقامة حدود الله تعالى، وما إلى ذلك مِن أحداث تَحْكي عن حزمه في الأمور. وكذلك هو الحَال بالنسبة للإمام عليّ عليه السلام، حيثُ اتّخذَ قراراتٍ مصيريّةً لا يجرؤ على اتّخاذها سوى أصحاب الهمم العالية. ونلمسُ هذا الأمر جَليّاً في أحاديثه وخطبه، فقالَ مرّةً بشأن الأموال التي تُنهب مِن بيت مال المسلمين: «وَاللهِ لَو وَجَدتُهُ قَد تُزُوِّجَ بِهِ النِّساءُ ومُلِكَ بِهِ الإماءُ لَرَدَدتُهُ»[1].

مِن هنا يحتاج اتّخاذ القرار إلى قوّة شخصيّة وإرادة، وشجاعة وعدم الخوف؛ لأنَّ الخوف هنا دلالة على الاستكانة وضعف الشخصيّة، وهي صفة لا تتناسب مع موقع أو مكانة قيادة الأمّة[2]. فالمدير أو المسؤول

1 - محمّد بن علي ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، منشورات الرّوضة الحيدريّة المقدّسة، العراق/النجف، 1997م، ص377.

2 - قال الإمام عليّ عليه السلام: «شدَّة الجبنِ مِن عَجزِ النَّفسِ». (انظر: الواسطي، عيون الحُكم والمواعظ، م.س، ص298).

المقتـدر والمدبّـر في كلّ مواقع الحياة وقضاياها وشـؤونها، خاصّة تلك التي تتعلّق بالتدبير المعيشي، هو المسـؤول الذي يحسـم أمره في القبض عـلى ناصية القـرار ليتّخذه بعيـداً عن العاطفـة والخوف؛ أي بقـوّة إرادة وعزمٍ راسـخٍ متين، خاصّة عندما يرى أنَّ المصلحة تتطلّب مثل هذه القوّة والجديّة والحزم والحسـم، وبالتالي فإنّه قبل أنْ يتَّخذ أيَّ قرارٍ، عليه القيام بما يلزم مِن مشورةٍ وتحقيقٍ، قدرَ المستطاع، بغية سلوك الطريق الصحيح، ومعرفة مكامنه، وحينها تكـون قراراته صائبةً تُحمد عقباها. والنتيجة، فإنَّ ثمرة ذلك النّجاح[1]. وهذا ما أشـار وشـدّد عليه الإمام علي(ع) في مقولته الرائعة: «الظَّفَرُ بالْجَزمِ والْحَزمِ»[2].

2 - أنماط القرارات وأنواعها:

تتنـوّع القـرارات التي يتّخذها الإنسـان في حياته، خاصّة بالنسـبة لمن هم في مواقع المسـؤوليّة الاجتماعيّة أو السياسـيّة أو غيرها، حيث يمكن ضبطها في شكلين أو نوعين:

- قـراراتٌ مرتبطة بأهداف مرحليّة قصيرة المـدى: وهي تلك القرارات المتعلّقة بشـؤون الحياة ومختلف قضاياها اليوميّـة، والتي غالباً ما تتكرّر بشكل يومي يعتاد عليه المرء.
- قـراراتٌ مرتبطة بغايات وأهداف اسـتراتيجيّة بعيدة المدى: وغالباً ما

1 - الحكيمي، دراسة ظاهرة الفقر والتنمية (بديده شناسي فقر وتوسعه)، م.س، ج3، ص462-463.

2 - المجلسي، بحار الأنوار، م.س، ج74، ص165.

تتعلّق بقضايا غير معروفة وبمستجدّات طارئة مِن الصعب اتّخاذ أيّ إجراء دائـم حولها، لكنْ يجـب التجهيز الاحتياطي لها ولو بالشـكل الإجمالي العام.

ولهـذا ينبغي عـلى المرء قبـل أنْ يقوم اتّخـاذ أي قـرار، أنْ يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الظروف والعناصر وكثير مِن الأمور المتّصلة بشؤون الحياة والمعيشة وما يدخل فيها مِن عوامل مهمّة أخرى على غير صعيد، فالشؤون والأوضاع الاقتصاديّة لها دور، والناحية السياسـيّة لها دور آخر، ولهذا قد نجد أنَّ القرارات في بعض الأحايين قد تكون مصيريّة، ممّا يؤثّر سلباً على كيان وجودي بالكامل.

- **سابعاً- تحديد الأولويّة في صرف المال وإنفاقه:**

هنـاك ظـروف وعوائق تمنع قيـام ربّ الأسرة مِن تلبيـة جميع حاجات أسرته، كغلاء الأسـعار، وضعف الدخـل ومحدوديّته، وقلّـة الإمكانات، وشيوع البطالة، وغيرها مِن الأسباب والموانع، ولهذا ينبغي عليه -انطلاقاً مِـن فكرة التدبير والوعي المعيشي- ضبط الإنفاق وتقنين الصرف المالي، ليكـون الاقتصاد الأسري خاضعاً للظـروف والأولويّات. بمعنى أنَّه يجب على الأسرة أنْ تعيش بحسـب مـا لديها مِن إمكانـات للإنفاق والصرف، بحيث تتأمّن الحاجات الأكثر ضرورة وحيويّة للعيش بعيداً عن الاستهلاك الواسـع والإنفـاق في غـير محلّه وضرورتـه؛ لأنَّ الإنفاق الواسـع وعدم وجود تخطيط واحتسـاب للظروف الصعبة، قد يدفع الإنسـان للاستدانة والاقتراض، بما قد يشـكّل ضغطاً جديداً آخر على الأسرة قد يتسـبّب لها

بمزيد مِن الأزمات المعيشيّة التي تنهك حياة أفرادها. لهذا نقول بأنَّه يجب على المرء دراسة خياراته الأساسيّة وتحديد أولويّاته في موضوع الإنفاق والصرف المالي على أسرته. يقول الإمام علي(ع): «إِنَّ رأيَكَ لا يَتَّسِعُ لِكُلِّ شَيءٍ، فَفَرِّغهُ لِلمُهِمِّ»[1].

ويقول الشيخ الكفعمي رحمه الله: «طُوبى لمن أطاعت نفسه ناصحاً يهديه، وتجنّبت غاوياً يرديه، وقصر همّته على ما يعنيه، وجعل كلّ جدِه لما ينجيه، وطوبى لمن بادر أجله، وأخلص عمله، وقصر أمله، واغتنم مهله»[2].

وهناك نقطتان حيويّتان للغاية فيما يتعلّق بقضيّة ضبط الإنفاق المنزلي على صعيد تأمين الحاجات ذات الأولويّة في مواجهة الظروف الصعبة، وهما:

- ضرورة التصرّف بوعيٍ وحكمة ومسؤوليّة عالية، وكسب معلوماتٍ لازمةٍ في كيفيّة تسخير الأموال لموردٍ ما، وإنفاقها فيه.
- معرفة تفاصيل حركة الأسواق، خاصّة على مستوى ضرورة معرفة أسعار البضائع والخدمات التي تقدّم في مختلف الأماكن، وذلك مِن أجل اتّخاذ القرار المناسب على صعيد ضبط الإنفاق.

1 - أقسامُ الإنفاق:

إنَّ حسن التدبير المعيشي يفرض تنظيم وضبط موضوع الإنفاق والصرف

1 - الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، م. س، ص156.
2 - تقي الدين إبراهيم الكفعميّ، محاسبة النفس، منشورات مؤسّسة قائم آل محمّد، إيران/قم، ط1، عام1992م، ص70.

المالي، وذلك مِن خلال ضرورة تقسيم هذا الإنفاق إلى نفقات ثابتة قريبة يجري إنفاقها لتأمين مستلزمات الأسرة بشكل شبه يومي (أجور المأكل، والتنقّل، وإيجار المنزل، والنّفقات التي تُخصّص للاستهلاك في المدى الزمين المتوسّط)، وأخرى بعيدة أساسيّة تخصّص للاستهلاك الطويل، قد لا يمكن تأمينها للأسرة مِن خلال الدخل الشهري، بما يتطلّب وضع خطّة ماليّة اقتصاديّة بعيدة المدى لتأمينها (كشراء منزل-شراء سيارة-أجهزة كهربائيّة منزليّة).

2 - كتابة النفقات وتدوينها:

تقتضي قضيّة تأمين متطلّبات ومؤونة الأسرة اليوميّة وغير اليوميّة -مِن جملة ما تقتضيه- تدوين النفقات الأسريّة، لمعرفة حركة النفقات خلال يوم أو أسابيع أو أشهر، وذلك لكي يتمكّن الأب مِن معرفة حقيقة هذه النفقات ومدى أهمّيتها وآثارها على طبيعة التوازن الماليّ لعائلته. لذا، فإنّ التّدوينَ يعينُ الإنسانَ على وضع برنامجٍ مناسبٍ لنفقات العائلة مِن أجل ضمان المستقبل.

إنّ عمليّة التنظيم والانضباط المالي للأسرة مطلوبة جداً على صعيد حسن تدبيرها وتأمين نفقاتها، ولو بالحدّ الأساسي الأدنى، حيث يجب أنْ تتمّ عمليّة التوازن بين مستلزمات الحياة والقدرات الذاتيّة والموضوعيّة المتوافرة، بعد إنفاق ما يلزم. لذلك، فإنّ تدوين مقدار النفقات وتحليلها مِن شأنه أنْ يخفّف الضغط المادّيّ على العائلة ويوصله إلى أدنى مستوىً

له، ويقلّص الشعور بالحرمان من السلع والخدمات التي يحتاجها...[1].

إنَّ تدوينَ النفقات هو سلوكٌ تدبيري أسري مهمّ وحيويّ ينبغي الالتزام به انطلاقاً من التخطيط الاقتصادي لقدرات الأسر. وعندما تقومُ كلّ أسرة بتدوين نفقاتها، ثمّ تدرس وتحلّل الدخل والإنفاق، لتنفق بحسب قدراتها وإمكاناتها الاقتصاديّة المتاحة أمامها، لا شكَّ أنَّ خططها ستكون متوازنة وواعية وصحيحة.

طبعاً، لا شكَّ بأنّه توجدُ فوائد كثيرة أخرى لتدوين وكتابة النّفقات، منها:

- تنظيم وضبط مستويات النفقات في الأسرة.
- الوقوف الجدّي أمام احتياجات الحياة الأسريّة، ومعرفة أولويّاتها.
- الاستثمار الأجدى والأحسن لكلّ الطاقات والإمكانات المُتَاحة.
- منع هدر الطاقات والموارد المادّيّة.
- تجنّب السرف وهدر الطاقات والتبذير.
- معرفة أهميّة النعمة وقيمتها الحقيقيّة.
- التأسيسُ للادّخار.
- التربيةُ على القناعة.
- التمهيدُ لتحقيق التوازن بين الدّخل والنّفقات.

وقد وردتْ إشاراتٌ واضحة عن موضوع التدوين في روايات أهل البيت(ع)، حيث جرى التعبير عن التدوين فيها بالتقدير والتدبير، قال

1 - انظر: إبراهيم رزاقي، الأنموذج الأمثل في الإنفاق والهجمة الثقافيّة (الكوي مصرف وتهاجم فرهنكي)، طهران، منشورات تشابخش، إيران/طهران، ط1، عام 1996م، ص187-188.

الإمام الصادق(ع): «التَّقديرُ نِصفُ العيشِ»[1].

كما جاء عن الإمام عليّ(ع): «قِوامُ العيشِ حُسنُ التَّقديرِ، ومِلاكُهُ حُسنُ التَّدبيرِ»[2].

● **ثامناً-التّخطيط:**

يُعدّ التخطيط مِن أهمّ عوامل نجاح أيّ عمل يريد أنْ يقوم به الإنسان ليعود بالنفع على حياته وأسرته ومجتمعه ككل.

والتخطيط على الصعيد الاقتصادي الأسري كاستراتيجيّة للتدبير المعيشي، يمكن أنْ يثبّت ويرسّخ القدرات الاقتصاديّة للأسرة في مواجهة تحدّيات الحياة المعيشيّة والاقتصاديّة، ويجعلها -إلى حدٍّ كبير في منأى عن الأزمات والمشكلات التي قد تنفجر في غير موقع هنا وهناك.

إنَّ تحديد خطّة العمل، بعد تقدير الإمكانات الموجودة، ودراسة آليّات التنفيذ وسبل العمل وصولاً إلى الهدف المنشود، هو أمر مهمّ وحيويّ لتفادي الكثير مِن العوائق الطبيعيّة التي قد تحدث في مسيرة الحياة. ولو لم يقم الإنسان بتحديد خطّة العمل والسبيل العملي الصحيح، فإنّه لنْ يتمكّن مِن تحقيق غايته ولا الوصول إلى هدفه الذي سبق أنْ حدّده ونظّم آليّة السير إليه. إنَّ العشوائيّة وعدم وضع الخطّة لأيّ عمل، حتماً ستؤدّي إلى الفشل والخسران، وربمّا إلى الفقر والتخلّف

1 - الشيخ الصدوق، مَن لا يحضره الفقيه، م.س، ح5904، ص416..
2 - الآمدي، غرر الحِكم ودرر الكلِم، م.س، ح6807.

الاجتماعي، وهذا ما يقوله ويؤكّده مولانا الإمام عليّ (سلام الله عليه): «سُوءُ التَّدبيرِ مِفتاحُ الفَقرِ»[1]. وعلى المستوى الأسري العائلي له(ع) مقولة رائعة ومهمّة يحدّد فيها شرط الوصول إلى الخير (والفائدة وسعة الرزق وغيرها) بحسن التدبير والتخطيط، يقول(ع): «أيُّهَا النّاسُ، لا خَيرَ فِي دُنيا لا تَدبيرَ فِيها»[2]. كما أنّه يروى –في المجال نفسه- عن الإمام الصادق(ع) قوله: «لا مالَ لِمَن لا تَقديرَ لَهُ»[3]؛ أي إنَّ مَن لا يخطّط ويُحسن التدبير بشكل صحيح (كوسيلة لكسب المال، والتمكّن مِن ادخاره)، فسوف يقع في الفشل المالي والاجتماعي، وسيضيّع حتّى ما في يده مِن مال.

أقسام التّخطيط:

للتخطيط تعاريف عديدة، ولكنْ يمكن القول هنا بأنّه –على مستوى الأسرة والتنظيم الاقتصادي العائلي- عبارة عن وضع آليّات عمل تبرمج عمليّة استثمار الأسرة لأموالها، وأيضاً وصولها إلى مستلزماتها ومتطلّباتها بشكل يتناسب مع إمكاناتها وقدراتها بأفضل السبل وأقلّ الخسائر. وعلى هذا الصعيد، يمكننا تقسيم التخطيط إلى:

1 - الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، م.س، ص284.
2 - أحمد بن محمّد البرقي، المحاسن، تصحيح وتعليق السيد جلال الدين الحسيني، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، لبنان/بيروت، ط1، عام 2008م، كتاب الأشكال والقرائن، باب الثلاثة، ح9، ص5.
3 - الكليني، الكافي، م. س، ج5، كتاب المعيشة، باب النوادر، ح52، ص317.

1 - التّخطيط في المدى الزمني القصير: هو عبارة عن برمجة آليّات التنفيذ الأسريّة للقيام بفعاليّات معيّنة وتنفيذها بهدف الوصول لنتائج صحيحة خلال زمن قصير، ربمَّا لا يجبُ أنْ يتجاوز السنة الواحدة.

2 - التخطيط في المدى الزمني المتوسط: هو توجيه الأسرة للقيام بوظائف وفعاليّات محدّدة ومنسّقة مسبقاً تقتضيها متطلّباتها، وذلك خلال فترة زمنيّة تتعدّى السنة ولا تزيد عن السنتين.

3 - التخطيط في المدى الزمني البعيد: وهو عبارةٌ عن توجيه الأسرة للقيام بوظائف وفعاليّات تقتضيها متطلّباتها وأهدافها (بعيدة المدى)، وذلك ضمن خطّة زمنيّة موضوعة للتنفيذ خلال زمن يتراوح بين خمس إلى عشر سنواتٍ.

ما يجب القيام به في موضوع التخطيط:

عند القيام بالتخطيط للأسرة لتنفيذ أهداف محدّدة، يجب أنْ يؤخذ بالاعتبار أمور أساسيّة، يمكن أنْ تؤثّر إيجاباً على نجاح التخطيط، منها:

- تثبيت أهداف مرحليّة ومتوسّطة وبعيدة المدى، يجب أنْ تصل الأسرة إليها وفقاً لبرنامج محدّد.
- القيام بواجب الاستشارة الأسريّة لجميع أفراد الأسرة، وحتّى لمن هم خارجها إذا كانوا مِن ذوي الخبرة والاختصاص.
- تحديد المسائل المهمّة، والتدقيق في الأولويّات اللازمة.
- وضع برامج العمل (الواقعيّة لا الرومانسيّة) بناءً على القدرات والموارد الموجودة المتاحة، وعدم المغامرة بخيارات تفتقر للإمكانيّات الماديّة والمصادر الاقتصاديّة.

■ الاستفادة مِن تجارب الآخرين وخبراتهم وجمع المعلومات والحقائق اللازمة في هذا الشأن.

■ التدقيق والتقصّي الدائم في طبيعة الظروف الحاضرة منها، والطارئة مستقبلاً.

● خلاصة الفصل الثاني

تعني الاستراتيجيّة بمعناها الكليّ الشامل مجموعة البرامج وآليّات العمل المقرّرة والمطلوب السير بها مِن خلال تسخير الإمكانات والقدرات السياسيّة والاقتصاديّة لأجل تحقيق نتائج وأهداف معيّنةٍ ومخطّط لها مسبقاً. ويمكن أنْ تتّصف أو تتّحدد تلك البرامج بعدّة خصائص وصفات، ومحدّدات، منها:

أ - التنظيم والانضباط: ونعني بها إعادة ضبط وترتيب أولويّات مناهج الحياة.

ب- العمل المتواصل وبذل الجهد: وهو مِن أهمّ عوامل ووسائل بناء شخصيّة الإنسان في فكره ووعيه وقدراته العقليّة والنفسيّة والعضويّة البدنيّة.

ج- الاستثمار: وهو أمر ضروري لرقيّ المجتمع اقتصاديّاً بالدرجة الأولى، حيث أنّه يمكن أنْ يعود بالنفع على الفرد والمجتمع ككل مِن خلال مساهمته الفعّالة في رفع مستوى الدخل والناتج القومي، وبالتالي سير الناس على طريق التطوّر والنهضة في جميع المجالات.

د- الإدارة الإشرافيّة: إنّ إدارة تنفيذ خطط العمل الموضوعة مسبقاً كاستراتيجيّة نظريّة، هي مِن أهمّ ضمانات نجاح عمليّة الاستثمار، والإشراف يستلزم الرقابة المباشرة، العلنيّة منها والمخفيّة.

هـ- مشورة الآخرين: إنَّ مشورة الناس المختصّين والخبراء، والوقوف

الجدّي أمام آرائهم وقناعاتهم حول القضايا موضوع العمل، هو أمر بالغ الأهميّة والحيويّة؛ لأنَّها توسّع الأفق، وتفسح المجال لتلاقح الأفكار وتلاقحها، ومشاركة الناس في عقولها.

و- الحزم في اتّخاذ القرار: إنَّ المشورة لا تعني الجماعيّة في الوصول إلى القرار، بل هي فضاء للنقاش وتبادل الآراء، ولكنْ في النهاية هناك شخص واحد هو الذي عليه مسؤوليّة اتّخاذ القرار، وهو القائد، ولكنّه يستشير ويحلّل المعطيات ويناقش المعلومات، حتّى يتوصّل إلى مرحلة اتّخاذ القرار بشكل حاسم وحازم دونما خوف أو إبطاء، خاصّة على صعيد المعيشة والتدبّر المعيشي، حيث أنَّ المسؤول الحكيم والمدبّر لقضايا المعيشة، هو الذي يملك القدرة والأهليّة العقليّة والعلميّة والمسؤوليّة لاتّخاذ القرارات الصائبة التي يلزمها العمل، وذلك بعزمٍ راسخٍ ورؤية ثاقبة نافذة؛ أي ينبغي عليه أنْ يصدر القرار بحزم ووعي عندما يرى تحقّق المصلحة فيه.

ز- الأولويّة في صرف الأموال: إنَّ التدبير المعيشي يعني الإنفاق على متطلّبات الأسرة وحاجاتها بصورة رشيدة وواعية؛ أي بمعنى أنّه يجب تقنين الإنفاق وضبطه، وهذا مِن حسن التدبير في المعيشة.

ح- تدوين النفقات وكتابتها: التدوين مطلوب لتحليل موضوع النفقات، بما يجعل الإنسان على دراية ومعرفة عميقة بطبيعة ما هو بحاجته مِن أموالٍ في حياته.

ط- التخطيط الجدّي: وهو مِن أهمّ عناصر استراتيجيّة التدبير في المعيشة. وتنبع أهمّيته وضرورته مِن خلال أنّه قد يسهم في الحفاظ على الثروة التي يحوزها الإنسان.

الفصل الثالث:

الطُّرق النموذجيّة للتّدبير

عندمـا يتمّ وضع خطّة اسـتراتيجيّة للتدبير المعيـشي في داخل الأسرة، فهي تحتاج لطريقة تنفيذ عمليّة. فما هي محاور تنفيذ استراتيجيّة المعيشة الأسريّة؟ إنَّهـا تتمحور في طرق ومواضيع ثلاثة هـي: الدخل، والإنفاق، والادّخار.

المبحثُ الأوّل:
الدخل

يُعرَّف الدخل بأنّه عبارة عن المبالغ المرصودة لاقتناء المؤونة، «وسـائر الأموال التي يُحظى بها الإنسـان، أو مجموعةٌ مِن الناس، أو أيّ مؤسّسـة أو كيـانٍ اقتصاديٍّ في زمنٍ معيّنٍ. ومصدر الدخل قد يكون إنتاجيّاً، كأجرة العمـل، والربـح، والإجارة، أو قـد يكون هديّـةً أو أيّ مبلـغٍ مدفوعٍ»[1]. وللدخل أهمّية كبيرة في علم الاقتصاد، بل هو أحد أهمّ مواضيعه وتعابيره. وبحكم أنَّ الدخل هو مصدر لتأمين مسـتلزمات الأسرة مِن حاجاتها، فإنَّ له تأثيراً كبيراً على طبيعة اختيار أسـلوب الاسـتهلاك المعيشي فيها، ففي حـال كانَ الدخل كبـيراً، فإنَّ إنفاقَ الأسرة سـيزداد، وأمّـا إنْ كان الدخل محدوداً وقليلاً، فمن الطبيعي أنْ يحدَّ هذا الوضع المالي مِن إنفاق الأسرة على حاجاتها؛ لأنَّ الوارد المالي ضعيف.

1 - علي رضا سياوش مريدي، القاموس الاقتصاديّ (فرهنك اقتصادي)، منشورات مؤسّسة كتاب بيشبرد، منشورات نِكاه، ط1، إيران/طهران، عام 1995م، ص343.

● **أوّلاً- مصادرُ الدّخل:**

تتحدّدُ مصادرُ الدّخل إسلاميّاً في خمسةِ مجالات أو محاور، أوردها الإمام علي(ع) في قوله: «إنَّ مَعايشَ الخلقِ خمسَةٌ، الإمارَةُ والعِمارةُ والتِّجارَةُ والإجارَةُ والصَّدَقاتُ»[1].

والضرورة التي تلزمنا هنا لمعرفة الدخل وأقسامه، هي أنَّ الدخل مِن مواضيع الأحكام الإسلاميّة، حيث أنَّ مِن واجب الإنسان المسلم، أنْ يسعى ويدرك مصادر تحصيل دخله، وكيفيّة الحصول عليه، ومواقع الإنفاق. وهذا كلّه يأتي في سياق موضوعة التدبير الصّحيح والمَحسوب بدقّة للمعيشة. وهو تدبيرٌ يستلزمُ دراسة أُطر الدخل، ومعرفة أقسامه، ومدى مشروعيّته، وغيرها مِن التفاصيل الأخرى التي سنذكرها هنا.

أ ـ أُطُر الدّخل:

لا يوجدُ مقدارٌ ثابت ومحدّد لدخل الإنسان، بل هو متغيّر زماناً ومكاناً، خاصّة وأنَّ علم الاقتصاد لم يحدّد كميّة أو معدّلاً ثابتاً له عابراً للزمان والمكان؛ لأنّ موضوع الدخل هنا مرهون وخاضع للعمل والإنتاج والموارد والثروات المتاحة، وللقُدرات والاستثمارات التي يمكن الاستفادة منها على هذا الصعيد.

فمثلاً على مستوى دخل الفرد أو الإنسان المسلم، يمكنُ القولُ بأنَّ

1 - محمّد بن الحسن (الحرّ العاملي)، وسائل الشيعة، تحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، مطبعة مهر، إيران/قم، ط2، عام1993م، ج19، كتاب المضاربة، باب استحباب الزرع، ح10، ص35.

دخْلَه خلال العصور السابقة مختلف عنه في أيامنا هذه، ولا وجْهَ للمقارنة بينهما.

إنّ تعيينَ دخل الفرد في هذا النظام الاقتصادي أو ذاك، يتمُّ بحسب المعايير والأصول الاقتصاديّة المتبنّاة عنده والمعتمدة فيه. وفي الإسلام -الذي يملك نظاماً اقتصادياً قائماً على الشريعة- يتمّ تحديد الدخل مِن الناحية النوعيّة، بما يسهّل تحديده كميّاً.

ب ـ التّحديد النّوعي للدّخل:

هناك أسس وقواعد نوعيّة للدخل، ومنها: تحريم المعاملات التجاريّة البعيدة عن الشرع وأحكامه، وحرمة حيازة واقتناء كلّ ما يترتّب على هذه المعاملات اللا شرعيّة، تحريم الرّبا، وحرمة صناعة الخمور وبيعها، وحرمة القمار، وحرمة الاحتكار، وحرمة الغشّ والتدليس.

طبعاً تأثير التحديد النوعيّ للدخل ليس مقتصراً على نوعيّته أو كيفيّته فقط، بل له أثر مهمّ وكبير على كمّيّته أيضاً. وبالتالي، «فإنّ هذا التأثير لا يعني عدم مزاولة النشاطات الاقتصاديّة، أو ترك مختلف المعاملات التجاريّة، والحؤول دون مكافحة الظلم والحرمان في المجتمع»[1].

إنَّ أحكام الشريعة الإسلاميّة القائمة أساساً على رعاية الإنسان وحفظه ليس فقط مِن غيره بل مِن نفسه، لها قوانين تقرّ بحقّ الإنسان وحريّته في

1 - انظر: أصول الاقتصاد الإسلامي (مبانى اقتصاد اسلامى)، المكتب التنسيقيّ للحوزة والجامعة، ط1، طهران، منشورات سمت، 1371هـ.ش، ص324-327.

السعي لكسب عيشه والحصول على متاعه، ولكنْ بشروط احترام كرامته وإنسانيّته وعدم السير في سبل الانحراف والطغيان النفسي والسلوكي. فالشريعة الإسلاميّة لم تحرّم جميع الفواحش فحسب، بل إنّها حرّمت جميع السبل ومختلف السلوكيّات والأعمال التي تؤدّي إليها.

وقد ورد الكثير من الروايات التي تنهي الإنسان عن السير في طرق الانحراف والفساد، منها ما جاء عن الإمام جعفر الصادق(ع): «وأمّا وُجوهُ الحرام، من البيع والشِّراء، فكُلُّ أمرٍ يكونُ فيه الفسادُ ممّا هو مَنهيٌّ عَنهُ، من جهة أكله، وشُربه، أو كسبه، أو نكاحه، أو مُلكه، أو إمساكه، أو هِبَته، أو عاريَته، أو شَيءٌ يَكونُ فيه وَجهٌ من وُجوه الفَساد»[1].

ولا بدّ من التنويه هنا إلى وجود بعض الأحاديث التي وصفت مسألة الحصول على المال الحرام بأنَّها عمليّة ـ(أكل السُّحت)، حيث اعتبرته من كبائر الذنوب، وهو مفهوم يمكن أنْ يشمل كلّ أشكال وأنواع وأقسام المال الحرام؛ أي إنّ كلّ مالٍ يكتسبه الإنسان من طريقٍ غير مشروعٍ يُعدّ أكلاً للسُّحت[2].

◂ أقسام الدخل:

هناك نوعان أو نمطان للدخل في الشريعة الإسلاميّة، دخل حلال (مشروع)، ودخل حرام (ممنوع-غير مشروع):

1 - الحرّاني، تحف العقول، م.س، ص245-246.

2 - عبد الحسين دستغيب، كبائر الذنوب (كناهان كبيرة)، طبعة6، 1984م، ج1، ص384-385.

أ- الكسب الحلال: يعني أنْ يكسب المرء ماله ورزقه مِن عمل حلال أجازته قوانين الشرع الإسلامي.

وتأتي أهمّيّة الكسب الحلال أو الكسب المشروع مِن خلال أنَّ أحكام الإسلام وشريعته تريد مِن الإنسان المسلم -المخلوق لله تعالى- أنْ يكون طاهراً في كلّ ما يتعلّق بوجوده الروحي والمادّي، حتّى على مستوى طهارة غذائه الداخل إلى جوفه؛ أي إنَّه ينبغي على الفرد المسلم أنْ يحتاط دوماً في كسبه وعيشه (ووجوب طهارة طعامه) لناحية عدم المباشرة بالحرام حتّى في أحلك الظروف والأوقات.

طبعاً، التلوّث الظاهري للغذاء والطعام يؤثّر سلباً على صحّة العضويّة الجسديّة، وقد يسبّب له الأمراض وربمَّا الوفاة، ولكنْ هناك تلوّث آخر لا يقلّ سلبيّة وتأثيراً سلبيّاً على حياة الإنسان الروحيّة الباطنيّة، وهو التلوّث بالحرام وعدم طهارة الطعام رمزيّاً ومعنويّاً، بمعنى أنْ يكون حلالاً بعيداً عن الحرام وأكل السحت والغشّ والتدليس والمعاملات الربويّة.

وبالعودة لكتبنا ومصادرنا الثقافيّة التراثيّة التاريخيّة، نجد أنَّ هناك الكثير مِن الأحاديث والروايات الشريفة التي تحضّ المسلم (وتطلب منه إلى حدّ الإلزام) على ضرورة أنْ يحافظ على قيمة وفكرة الحلال في كلّ ما يتّصل بكسبه وعمله والوصول للقمة عيشه، وألّا يرضى بأنْ يكون للحرام أيّ سبيل إليه، فقد جاء عن النبي الكريم(ص): «العِبادَةُ سَبعونَ جُزءاً، أفضلُها طَلَبُ الحلالِ»[1].

1 - الكليني، الكافي، م. س، ج5، كتاب المعيشة، باب الحثّ على...، ح6، ص78.

وروي عنه: «مَن باتَ كالاً مِن طَلَبِ الحلال، باتَ مَغفُوراً لَهُ»[1].

كـما جاء عن الإمام جعفر الصادق(ع): «أقرِؤوا من لَقيتُم مِن أصحابِكُم السَّلامَ، وقُولُوا لَهُم: إنَّ فُلان بن فُلان يُقرِؤكُم السَّلامَ، وقُولُوا لَهُم: عَلَيكُم بتقوَى الله وما يُنالُ به ما عِندَ الله. إنيِّ والله ما آمُرُكُم إلا بما نأمُرُ به أنفُسَنا، فعَليكُم بالجدِّ والاجتهاد، وإذا صَلَّيتُم الصُّبحَ، فانصرَفتُم، فبَكِّروا في طَلَبِ الرِّزق، واطلُبوا الحلالَ، فإنَّ اللهَ سيرزُقُكُم ويُعينُكُم عَليه»[2].

ونلاحظ في رواية أخرى عن الإمام علي(ع) أنَّه يجعل الوقت المخصّص للنشـاط الاقتصاديّ بمحاذاة العبادة والمبادئ الخلقيّة، يقول(ع): «وَليس للعاقلِ أنْ يكون شاخصاً، إلاّ في ثَلاثٍ: مرمة لمعاش، أو خطوة في معادٍ، أو لَذَّةٍ في غَيرِ مُحرَّم»[3].

كما جاءَ عن الرسـول الأكـرم(ص): «طَلَـبُ الحلالِ واجـبٌ عَلَى كُلِّ مُسـلِم»[4]. وعنـه(ص): «طُوبىَ لِمَن اكتَسَـبَ مِن المؤمِنينَ مـالاً مِن غَيرِ مَعصيَةٍ»[5].

وقد ركّز كتاب الله (القرآن الكريم) على هذه المسألة في كثير مِن آياته،

1 - محمّد بن علي ابن بابويه (الشيخ الصدوق)، الأمالي، المجلس48، تحقيق ونشر تحقيق مؤسّسة البعثة، إيران/قم، ط1، المقدّسة، عام 1996م، ح9، ص364.
2 - الكليني، الكافي، م. س، ج5، كتاب المعيشة، باب الحثّ على...، ح8، ص78-79.
3 - الرضي، نهج البلاغة، م. س، الحكمة 390، ص93.
4 - علاء الدين المتّقي الهندي، كنز العمّال، ضبط وتفسير الشيخ بكري حياني، تصحيح وفهرسة الشيخ صفوة السقا، مؤسّسة الرسالة، لبنان/بيروت، طبعة عام 1989م، ج4، ح9204، ص5.
5 - الكليني، الكافي، م. س، ج8، كتاب الروضة، ح190، ص169.

يقول عزّ وجل: ﴿**أنفِقُوا مِن طَيِّباتِ ما كَسَبتُم**﴾[1]. ويفسرّ الإمام جعفر الصادق(ع) هذه الآية بقوله: ((«إنَّها نَزلَت في أقوامٍ لَهُم رباً في الجاهِلَيَّة، وكانُوا يَتَصَدَّقُونَ منهُ، فنَهاهُم اللهُ عَن ذلكَ، وأمَرَ بالصَّدَقَةِ مِن الطيِّبِ الحلالِ». وهذا الأمر الربّانيّ يبينّ أهمّيّة الكسب الحلال وعدم الافراط في اكتناز الأموال[2].

◄ ثِمار الكسب الحلال:

هنـاكَ معان روحيّة لا يدركها الإنســان كونها لا تُـرى ولا تقاس بمعايير ماديّة حســيّة، وهي تتعلّق بإيمانه وقيمـه المعنويّة والروحيّة، فمثلاً الطعام والغذاء الداخل إلى الجسد ليستفيد منه الإنسان عضويّاً في نموّه الماديّ، لـه بلا أدنى شـكّ آثار معنويّة وروحيّــة عليه، فعندما يتناول هذا الإنســان طعاماً مِن حرام، سيتسـبّب هذا السلوك له بظلمة القلب وعدم انتفاعه مِن إشراقة الأنوار القدسـيّة، وهو يمنع معرفة الحقّ والتمييز بينه وبين الباطل، وبالتالي يؤدّي إلى سقوط الإنسان في وديان العذاب والانحطاط.

من هنا تركيز الإسلام دوماً على ضرورة السّير في طرقِ الكسب الحلال؛ لأنَّ الطعامَ الحلال ينيرُ القلب والروح ويزكيّ الإنســان ويعينه على التمييز بـين الحقّ والباطـل، بل ويكون دافعاً لرضا الله تعالى والاسـتجابة لدعاء هذا الإنسان.

1 - سورة البقرة/267.
2 - الطبرسي، مجمع البيان، ج2، ص191.

إنَّ طهارة الجسد من طهارة الطعام وحليته الشرعيّة. وهذه مسألة لها أهمّيتها الكبرى في ديننا الإسلامي الذي يريد من المؤمن ألاّ يتحرّك في أيّ سبيل وكسب حياتي معيشي وغير معيشي، إلاّ إذا كان لله فيه رضا. والرضا يأتي من الحلال والطهارة الروحيّة، وليس فقط الطهارة الماديّة، فطهارة المال مثلاً لها كبير الأثر على نقاوة القلب واستجابة الدعاء. جاء في الأثر أنّ رجلاً قال لرسول الله(ص): يا رسول الله، أُحبّ أنْ يُستجاب دعائي، فقال(ص): «طَهِّر مَأكَلتَكَ ولا تُدخِل بَطنَكَ الحرامَ»[1]. وقال(ص) في رواية أخرى: «مَن أحبَّ أن يُستَجابَ دُعاؤه، فَليُطَيِّب مَطعَمَهُ ومَكسَبَهُ»[2].

وللمال الحلال آثار طيّبة ونعم وبركاتٌ لا تقدّر بثمن، ذكرت في كثير من روايات وأحاديث الرسول وأهل بيته الكرام، منها:

■ **أنَّ الله عز وجل ينوّر قلب الإنسان:**

جاء عن النبي الكريم(ص): «مَن أكَلَ الحلالَ أربعينَ يوماً، نَوَّرَ اللهُ قلبَهُ»[3].

■ **يعين الإنسان على عبور الصراط بيسر دون أيّ تعثّر:**

يقول النبيّ الأكرم(ص): «مَن أكَلَ من كَدِّ يدِه، مَرَّ عَلَى الصِّراطِ كالبَرقِ الخاطِفِ»[4].

---

1 - العاملي، وسائل الشيعة، ج7، باب67 من أبواب سجدتي الشكر، ح5، ص145.
2 - أحمد بن فهد الحلّي، عدّة الداعي ونَجاح المساعي، منشورات مكتبة وجداني، إيران/قم، طبعة بلا تاريخ، ص128.
3 - الحلّي، عدّة الداعي ونجاح المساعي، م. س، ص140.
4 - حسين النوري، مستدرك الوسائل، تحقيق مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، لبنان/بيروت، ط2، عام 1988م، ج13، باب7 من أبواب مقدّمات التجارة، ح5، ص23.

■ **نيل ثواب المجاهد في سبيله تعالى:**

يقول الإمام موسى الكاظم(ع): «مَن طَلَبَ هذا الرِّزقَ مِن حِلِّه، ليعُودَ بِهِ عَلَى نفسِه وعيالِه، كانَ كالمجاهِدِ فِي سَبيلِ اللهِ»[1].

■ **نيل الرضا والرحمة الإلهيّة الواسعة:**

قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «مَن أكَلَ مِن كَدِّ يَدِه، نَظَرَ اللهُ إليهِ بالرَّحمةِ، ثُمَّ لا يُعَذِّبُهُ أبَداً»[2].

■ **نيل ثواب الأنبياء(ع):**

قال رسول الله(ص): «مَن أكَلَ مِن كَدِّه، يكونُ يَومَ القيامةِ فِي عِدادِ الأنبياءِ، ويأخُذُ ثوابَ الأنبياءِ»[3].

■ **نيلُ ثواب الصدقة:**

جاء عن الرسول الكريم(ص): «ما كَسَبَ الرَّجلُ كَسباً أطيَبَ مِن عَمَلِ يَدِه، وما أنفَقَ الرّجلُ عَلَى نفسِه وأهلِه وولَدِه وخادِمِه فهو صَدَقَةٌ»[4].

■ **فتحُ أبواب الجنة:**

يقول النبيّ الأكرم(ص): «مَن أكَلَ مِن كَدِّ يَدِه حلالاً، فُتِحَ لَهُ أبوابُ الجنَّةِ، يدخُلُ مِن أيِّها شاءَ»[5].

---

1 - الكليني، الكافي، م.س، ج5، كتاب المعيشة، باب الدين، ح3، ص93.
2 - النوري، مستدرك الوسائل، م. س، ج13، باب7 من أبواب مقدّمات التجارة، ح7، ص24.
3 - النوري، مستدرك الوسائل، م. س، ج13، باب7 من أبواب مقدّمات التجارة، ح8، ص24.
4 - الهندي، كنز العمّال، م. س، ج4، ح9229، ص4.
5 - النوري، مستدرك الوسائل، م. س، ج13، باب7 من أبواب مقدّمات التجارة، ح6، ص24.

ب- الكسبُ الحرام:

وهو الكسبُ الذي يأتي مِن خلال سلوك طرق واعتماد أساليب محرّمة وغير مشروعة دينيّاً، كالربا والفساد والاحتكار والغشّ والتدليس وغيرها مِن الكبائر. فهذه الأفعال والارتكابات الشنيعة تؤثّر سلباً على التدبير، ويمكن أنْ تشلّ النشاط الاقتصاديّ للإنسان وتسوقه إلى الهلاك التدريجيّ[1]. يقول الإمام عليّ الرضا(ع): «واجتنابُ الكبائرِ، وهي قَتلُ النَّفسِ التي حرَّمَ اللهُ تعالى، وأكلُ الرِّبا بَعدَ البيِّنَةِ، والبَخسُ فِي المكيالِ والميزانِ، والإسرافُ، والتَّبذيرُ، والخيانَةُ»[2].

وقد بلَغ اهتمام علماء الدين وفقهائه بقضيّة الكسب الحرام في نهي الدين عنها وتحريمه لكلّ أساليبها وسلوكيّاتها، أنَّهم وضعوا تبويباً ومهمّاً مِن أبواب علم الفقه اختصّ بعنوان (المكاسب المحرّمة)، استعرضوا فيه كلّ طرق الكسب المحرّم بحسب الشريعة الإسلاميّة، والتي يمكنُ أنْ تؤدّي -في حال اتّباعها- إلى إحداث أضرار جسيمة (ماديّة ومعنويّة) للفرد والمجتمع.

◄ نماذج مِن الكسب الحرام:

يمكن أنْ نستعرضَ هنا بعضَ مواقع أو موارد الكسب الحرام:

---

1 - الحكيمي، المعايير الاقتصاديّة في السيرة الرضويّة (معيارهای اقتصادی در تعاليم رضوی)، م. س، ص55.

2 - محمّد بن علي بن الحسين ابن بابويه، عيون أخبار الرضا(ع)، منشورات الأعلميّ، لبنان/بيروت، ط1، عام 1984م، ج2، ص125.

1.كسب المال عن طريق اتّباع أساليب وطرق ترسّخ لدى الناس قناعات خرافيّة وعقائد مضلّلة وباطلة، كالتجارة بالأصنام أو الخمور.

2.كسب المال عن طريق استغفال الناس والعمل على إضلالهم وتزييف قناعاتهم الدينيّة، مثل: بيع كتب الضلال.

3.كسب المال مِن خلال التجارة -وكلّ المعاملات التجاريّة- التي تقوّي الأعداء، كبيعهم السلاح، والثروات كالنفط وغيرها. وهذا مِن المحرّمات بالمطلق.

4.الحصول على المال مِن خلال المعاملات التجاريّة التي تتسبّب بأضرار للإسلام والمسلمين، كبيع الخمور، وآلات القمار، وغيرها.

5.كسب المال عن طريق ممارسة عمل ضارّ وعبثيّ بعيد عن الأخلاق والمنطق والمسؤوليّة، كاللَّهو الفارغ، والغناء وهجاء المؤمنين، وغيرها.

6.كسب المال بأخذ أُجرةٍ على الأعمال التي رفع الإسلام مِن شأنها، وجعلها فوق المسائل الماديّة، مثل: القضاء بين الناس، وتعليم أحكام الدين والقرآن الكريم والأذان وإفتاء الناس. فهذه الأعمال تجب على الإنسان دون أجرةٍ، إذ يمكن أنْ يُحدّد لمَنْ يقوم بها أجرةٌ مِن بيت المال.

7.كسب المال عن طريق إنتاج مصوغاتٍ ذهبيّةٍ، وفضيّةٍ، وغيرها، لا فائدة منها، سوى الزينة المفرطة[1].

1 - مرتضى مطهّري، لمحة على النظام الاقتصادي للإسلام (نظرى به نظام اقتصادى اسلام)، إيران، منشورات صدرا، إيران/طهران، ط1، عام1990م، ص211-212. للاطلاع أكثر، يمكن مراجعة المباحث الخاصّة بالمكاسب والمعاملات المحرّمة في الكتب الفقهيّة.

◀ ضرورة تجنّب كلّ المعاملات المؤدّية للكسب الحرام:

أكّدت الروايات والأحاديث على أنّ اجتناب الكسب المتأتيّ من الفعل الحرام، هو أهمّ من لزوم سائر العبادات، ونذكر منها ما يلي:

■ روي عن رسول الله(ص): «تَرْكُ لُقمَةِ الحرامِ، أحبُّ إلى اللهِ من صَلاةِ ألفَي رَكعَةٍ تَطوُّعاً»[1].

■ روي عن الإمام جعفر الصادق(ع): «جِدُّوا واجتهِدُوا، وإنْ لَم تعمَلُوا فَلا تَعصُوا، فإنَّ مَن يَبني ولا يَهدمُ يَرتفعُ بناؤهُ، وإنْ كانَ يَسيراً، وإنَّ مَن يَبني ويَهدمُ يُوشِكُ أنْ لا يَرتفعُ لَهُ بناءٌ. فَعلَيكَ بالاجتهادِ في تَحصيلِ الطَّرَفَين، لتَستَكمِلَ حَقيقتَها، وتكونَ قد سلِمتَ وغنمتَ، وإنْ لَم تبلُغ إلاّ إلى أحدهُما، فَليَكُن ذلكَ شَطرَ الاجتناب، فتَسلَم إنْ لَم تَغنَم، وإلاّ خَسرتَ الشَّطرين جميعاً، فَلا ينفعُكَ قِيامُ اللَّيلِ وتَعبُهُ، مَع تمَضْمُضِكَ بأعراضِ النّاسِ»[2]. وعنه(ع): «رَدُّ دانقٍ حَرامٍ يَعدِلُ عِندَ اللهِ سبعينَ حَجَّةً مَبرورَةً»[3].

◀ عواقبُ الكسب الحرام:

الكسبُ الحلال له آثار ونتائج إيجابيّة على حياة الإنسان بلا أدنى شكّ، فمثلاً عندما يكسبُ هذا الإنسان ماله من حلال ليشتري به طعاماً له ولأسرته، فسوف تظهر آثاره على نفسه وتكون مصدر خيرٍ وإحسانٍ له.

1 - الحلّي، عدّة الدّاعي، م. س، ص128.
2 - الحلّي، عدّة الدّاعي، م. س، ص294.
3 - الحلّي، عدّة الدّاعي، م. س، ص129.

لكن، إنْ كان طعامه من مال حرام وكسب غير مشروع، فسيكدّر نفسه ويجعلها قاسيةً لا يُرجَى منها خيرٌ. وقد أشار الإمام الحسين(ع) إلى هذه النقطة في خطابه إلى عسكر عمر بن سعد، يقول(ع): «فَقَدْ مُلِئتْ بُطونُكُم مِن الحرامِ، وطُبِعَ عَلَى قُلُوبِكُم، وَيْلَكُم ألا تنصتُونَ؟! ألا تسمعُونَ؟!»[1].

فأكل الحرام سببٌ لتضييع الأعمال وعدم قبولها[2]، وهو يحول دون استجابة الدعاء[3]، ويوجب لعنة الملائكة[4]، وضَعف تديّن المرء.

طبعاً نحن لا نعدم في حياتنا الاجتماعيّة وجود كثير من الناس ممّن يظنّون خطأً أنَّهم إنْ لم يسلكوا طرق الكسب غير المشروع بتدبير معيشتهم في ظلّ ظروفهم الصعبة، فسوف يبقون فقراء ومحتاجين. ولكنَّ هذا وهم وتضليل ووسوسات شيطان، وهو أمر بعيد عن منطق القرآن وفكر وتعاليم وأفعال الرسول وأهل البيت(ع)، حيث أنَّهم يتحدّثون دوماً عن أنَّ الله تعالى هو الضامن الأكبر للرزق الحلال لمخلوقاته كافّة. فهذا وعدٌ حقٌّ منه تعالى. وأحياناً لا يُحسن الإنسان اختيار الصواب والحلال، فيسلكُ السّبلَ القبيحة والمدمّرة في تحصيل كسبه وتدبّر معيشته، بما يؤدّي إلى حرمانه من الرزق الحلال الذي قدّره الله تعالى له. يقول الرسول(ص) في

1 - المجلسي، بحار الأنوار، م. س، ج45، ص8.
2 - قال رسول الله(ص): «مَن أكَلَ حَراماً، لَم يَقبَلْ اللهُ مِنهُ صَرفاً ولا عَدلاً». (انظر: الحلّي، عدّة الداعي، م. س، ص140).
3 - قال رسول الله(ص): «مَن أحبَّ أنْ يُستجابَ دُعاؤهُ، فليُطَيِّب مَطعَمَهُ ومَكسَبَهُ». (راجع: الحلّي، عدّة الداعي، م. س، ص128).
4 - قال رسول الله(ص): «إذا وَقَعت اللُّقمَةُ من حرام في جَوف العَبد، لَعَنَهُ كُلُّ مَلَك في السَّماواتِ والأرضِ». (انظر: المجلسي، بحار الأنوار، م. س، ج63، ص314).

حجّـة الوداع: «ألا وإنَّ الـرُّوحَ الأمينَ نَفثَ في رَوعِـي أنَّهُ لا تَموتُ نفسٌ حتَّى تَسـتكملَ رزقَها، فأجملُوا في الطَّلبِ، ولا يَحملَنَّكُم اسـتبطاءُ شَيءٍ مِـن الرِّزقِ أن تطلبُوهُ بمعصيةِ الله. إنَّ اللهَ قَسـمَ الأرزاقَ بَينَ خَلقه حلالاً ولَم يَقسم حراماً، فمَن اتَّقَى وصَبرَ، أتاهُ رزقُ الله، ومَن هَتكَ حِجابَ السِّترِ وعَجـلَ، فأخَذَهُ مِن غَيرِ حِلِّه، قُوصِصَ بِهِ مِن رِزقِهِ الحلالِ، وحُوسِـبَ بِهِ يَومَ القِيامَةِ»[1].

3 - إصلاح مصادر الكسب:

إنَّ سبل تدبير الإنسان لمعيشته (والتي تقوم إسلاميّاً على الكسب الحلال)، قد يتعرّض فيها هذا الإنسان لظروف طارئة ضاغطة بما قد يدفع للسلوك الحرام. ولهذا، مِن واجب الحكومات أنْ تعمل على إصلاحَ مصادر الكسب، وخاصّة الدخل المادّي للإنسان، حيث يلعب هذا الإصلاح المطلوب دوراً حيويّاً في تثبيت قيمة العدالة ومجمل المبادئ الحقوقيّة، وهذا كلّه يأتي ليتكامل مع تثقيف الناس وتعليمهم. يقول عزّ وجل: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا**﴾[2]. لذا، فالواجب يقتضي أنْ يتجنّب الناس أفعال الحرام والسبل غير المشروعة كافّة في سعيهم لتحصيل معيشتهم وكسبهم. يقول

1 - الحلّي، عدّة الدّاعي، م.س، ص73-74.
2 - سورة النساء/29.

تعالى في آيات عديدة مباركة: ﴿وَيَا قَوْمِ أَوْفُواْ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[1]، ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾[2]، ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِن رَّبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[3].

وبنـاء عليه، لا بدّ من اختيار النهج والسـبيل الأفضل والأنفع في كلّ ما يتعلّـق بحياتنا الاقتصاديّة، وهو نهج ومنهج إسـلامي يتأسّـس على ركائز الإيمان بالله، وقيمه، وضرورة الالتزام بمبادئه العظيمة السامية.

5 - طرق العمل الكفيلة برفع مستوى الدخل:

يمكنُ للإنسـان أنْ يزيدَ من دخله ويوسّع رزقه وكسبه الحلال من خلال طرق عديدة، منها:

- التعمّق في الاختصاص العلمي المهني.
- استثمار الأموال بطريقةٍ فعّالة منتجة كمّاً ونوعاً.
- ضمان تحقّق الاستثمار الأقصى لطاقة الإنتاج لديه.
- عدم التقاعس عـن معالجة كلّ الصعوبات والتعقيدات التي قد تعيق تطوّر الإنتاج.

1 - سورة هود/85.
2 - سورة المطفّفين/1.
3 - سورة البقرة/275.

- التسويق الناجح والفعّال للمنتجات.
- إعطاء العمال حقوقهم بل وزيادة مداخيلهم وتحفيزهم باستمرار.
- رفع مستوى المهارات للعاملين، وذلك مِن خلال الاعتماد على المراكز العلميّة التخصصيّة.
- خلق مناخات عمل صحيحة في داخل البلد وعلى كامل حدودها ومعابرها.

● ثانياً- الاستهلاك:

يُعدّ الاستهلاك مِن المجالات المهمّة التي يبحث فيها علم الاقتصاد، كما أنّه مِن أهمّ طرق التدبير المعيشي. ونعني به استثمار وتسخير جميع الموارد والمصادر الموجودة والمتاحة للحصول على مستلزمات ومتطلّبات الحياة الحاضرة والمستقبليّة، أو هو تسخير السلع الاقتصاديّة في مجال الاستثمار[1]. ولكنْ ينبغي على الإنسان القائم بأمر التدبير أنْ يسلك -في موضوع الاستهلاك- الطرق والسبل الصحيحة والمدروسة والمحسوبة مسبقاً، كي لا يصل حدّ الإسراف والتبذير، ولا ينزل لمستوى البخل والتعويق.

1 - أهمّيّة الاستهلاك في الاقتصاد:

اهتمّ خبراء الاقتصاد وعلماؤه بموضوع الاستهلاك كونه مِن أهمّ قضايا

1 - حميد رضا ملك محمّدي، على هاوية النزعة الاستهلاكيّة (بر لبه برتكاه مصرف كرائي)، منشورات مركز وثائق الثورة الإسلاميّة، إيران/طهران، ط1، عام2002م، ص20.

الاقتصاد التي تلتزمها الشعوب والحضارات والمجتمعات في مسيرتها الحياتيّة، حيث أنَّ الكلّ يستهلك ويشتري حاجاته ومقتضيات عيشه الماديّة، حتّى إنَّ بعض أولئك العلماء اعتبر أنَّ الغاية مِن ممارسة كلّ النشاطات والفعاليّات الاقتصاديّة تكمن هنا، في الاستهلاك، كالتوفير، والإنتاج، وتوزيع الثروة.

وتكمن أهميّة دراسة الاستهلاك والعناية به اقتصاديّاً على كلّ المستويات، خاصّة على مستوى التدبير المعيشي الأسري، أنّ للاستهلاك دوراً أساسيّاً في تحديد إطار الإنتاج وتعيين مصادره، وطريق توزيع الثروة. بمعنى أنَّ هناك علاقة عضويّة تفاعليّة تبادليّة بين مسألة الاستهلاك مِن جهة، وبين مجالي الإنتاج والتوزيع مِن جهةٍ أخرى، حيث أنَّ الاستهلاك يُعدّ آليّةً مهمّةً في كيفيّة الإنتاج. والاقتصاد الصحيح الهادف هو اقتصاد استهلاكي متوازن على مستوى الترشيد والوعي ودراسة السياسات الاقتصاديّة، حيث أنَّ الاستهلاك -على هذا الصعيد التحفيزي- له دور وتأثير إيجابي كبير على أسواق الاستهلاك لناحية زيادة الإنتاج، وبالتالي ارتفاع مستوى الدخل العامّ.

والجدير ذكره هنا أنَّ لترشيد عمليّة الاستهلاك الكثير مِن الآثار الطيّبة والإيجابيّة على صعيد حياة الإنسان ومعيشته، فهو وسيلة مهمّة للادّخار وسبيل للترقّي الاقتصادي.

وللإسلام نظريّته ورؤيته الموضوعيّة هنا حول هذا الموضوع، على عكس النظامين الاشتراكي والليبرالي. فحاجات الإنسان الماديّة هي محور عمل وأساس منهج الاقتصادين السابقين، حيث أنّه عند انعدام الحاجات الماديّة الضروريّة، فإنّ التخطيط الاقتصادي عندهما -فيما يخصّ عمليّة

الاستهلاك- سوف يستمرّ على هذا الصعيد لجهة العمل إيجاد حاجات ماديّة كاذبة وواهية وفارغة ولا معنى لها. لكنّ الاستهلاك وفقاً للمنظور والرؤية الدينيّة الإسلاميّة، لا ينحصر بالأمور والحاجات الماديّة فقط، بل يتعدّاه إلى القيم والغايات المعنويّة له التي مِن الممكن لبعضها أنْ يشكّل حافزاً ودافعاً للسعي باتجاه الكسب والتدبير الحياتي. وهذا يعني ضمناً أنَّ مقتضيات ودوافع الاستهلاك في النّظام الاقتصادي الإسلامي أوسع وأشمل منها في النظامين الرأسماليّ والاشتراكيّ.

2 - المعايير الصحيحة للاستهلاك في الدين الإسلامي:

وهي عبارةٌ عن جملة الأحكام والتعاليم الدينيّة الإسلاميّة التي تتحرّك في ضوئها وبناءً عليها كلّ مناهج وآليّات عمل التدبير المعيشي للفرد والجماعة المسلمة، ويمكن معرفتها مِن خلال الاطّلاع على آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول الكريم(ص) وأهل بيته الطاهرين(ع)، حيث وردت بهذا الشأن الكثير مِن النصوص المقدّسة، يمكنْ أن نشير إليها فيما يأتي:

أ- وجوب اجتناب الإسراف:

يختلف الإسراف عن التبذير (الذي سنتطرّق إليه لاحقاً)، فالإسراف مِن السرف، ويعني لغة: تجاوزُ الحَدّ في كلّ فعلٍ يفعلهُ الإنسان، وإنْ كَانَ ذلكَ في الإنفاق أشهر[1]. ويمكن أنْ نستهدي ونستلهم مِن آيات القرآن أنَّ

1 - الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، م.س، مادة «سرف».

الإسراف يقابل التقتير، حيث قالَ تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ إِذا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يُقَتُرُوا وَكانَ بَيْنَ ذلِكَ قَواماً**﴾[1]. وفي هذا إشارة إلى أنَّ فعل الإسراف، هو من الأمور القبيحة والسيّئة غير المحمودة في شرعنا وقيمنا الإسلاميّة التي طلبت تركه ونهت عنه، حتّى إنَّ الله عزّ وجلّ عدّه من السُّنَن الفرعونيّة: ﴿**فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلاَّ ذُرِّيَّةٌ مِن قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الأَرْضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ**﴾[2]، متوعّداً المسرفين بعذاب أليم: ﴿**لا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلا فِي الآخِرَةِ وَأَنَّ مَرَدَّنَا إِلَى اللهِ وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ**﴾[3].

وتأتي حرمة الإسراف المفضي إلى استهلاك موارد الطبيعة انطلاقاً من كونه يشكّل اعتداءً على الموارد والخيرات العامّة التي للجميع حقّ فيها، ولا تختصّ بشخص أو جماعة بعينها. وهذا الاعتداء قد يؤدّي إلى إهدار الثروة العامّة، والتفريط بحقوق الأجيال المقبلة فيها. جاء عن الإمام علي(ع): «السَّرفُ مَثواةٌ»[4].

كما يُعدّ الإسراف خروجاً عن مستوى التوازن؛ أي عن حكم العقل والإذعان لأهواء النفس، فهو إهدارٌ للنعمة التي أكرم الله تعالى بها عباده..[5].

---

1 - سورة الفرقان: 67.
2 - سورة يونس/83.
3 - سورة غافر/43.
4 - محمّد باقر المجلسي، بحار الأنوار، م.س، ج68، ص347.
5 - راجع: حسين مير معزيّ، نظام الإسلام الاقتصاديّ (نظام اقتصادى إسلام)، منشورات المؤسّسة الثقافيّة للعلم والفكر المعاصر، إيران/طهران، ط1، عام 1999م، ج2، ص102.

وحرمةُ الإسراف أيضاً ليست متأتّية فقط مِن كونه إنفاقاً للأموال (الخاصّة والعامّة) في طرقٍ غير مشروعة، بل لأنّه شكلٌ مِن أشكال التصرّف بحقوق الغـير مِن دون إذن شرعي وتوكيل قانوني. مع الإشـارة هنا إلى أنَّ الله عزّ وجـلّ هو المالك الحقيقـي والأصلي لكلّ شيء، والناس مسـتخلفة مِن قبلـه تعالى، وكلّ نـوعٍ مِن التصرّف مِن دون إذنه ورضـاه، فهو قبيحٌ وغير مقبولٍ...[1].

◂ الإسراف مسألةٌ نسبيّةٌ:

الناس مسلَّطون على أموالهم، ولكنْ ضمن المعقول الشرعي والأخلاقي والديني. فالإنسـان الواعي والحكيـم لا ينفق أكثر مِن حاجته، ولا يسرف في مـوارده الماليّة وغير الماليّة، كـما أنَّ عليه واجب أنْ يحتاط دوماً وأبداً لعواقب الأمور، ويحسـب حسـاب تغيّرات الأيام ودوران الزمن، حتّى لو كان باسـتطاعته الإنفـاق أكثر مِن حاجتـه. وأحياناً قد نجد إنسـاناً غنيّاً لا يسرف، بينما بالمقابل نجد إنسـاناً فقيراً يسرف وينفق أكثر مِن حاجته، بل ويسـتدين مِن غيره، فقط ليصرف ويسـتهلك. وقد تحـدّث أئمّتنا عن هذا الأمر بوضوح، فهاهو الإمام جعفر الصادق(ع) يقول: «ربّ فقير هو أسرف مِن الغني، إنّ الغني ينفق ممّا أوتي، والفقير ينفق مِن غير ما أوتي»[2].

وفي هذا إشـارة مهمّة لضرورة أنْ يتّبع الإنسـان –خاصّـة القفراء منهم-

1 - الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، م.س، ج11، ص309.
2 - الكليني، الكافي، م. س، ج4، أبواب الصدقة، باب كراهية السرف...، ح4، ص55.

منهجـاً صحيحاً وحكيماً في تدبّرهم المعيشي الذي يقتضي ألاّ ينفق المرء إلاّ بحسب ما يكسب مِن مال.

طبعاً، الإنفاق الزائد الذي يقوم به الإنسـان الغني، لا يمكن عدّه إسرافاً؛ لأنَّ لديه فوائض عن حاجته. والإسراف هنا يمكن إطلاقه على إنفاق المال في أمور سـلبيّة وقبيحة، وفيهـا هدر عام، وإهدار مـادّي ومعنوي. ولهذا يمكن القول بأنَّ معيار الإسراف نسـبي، يتعلّق بالقدرات الماديّة للشخص الـذي ينفق ويـصرف المال، حيث أنَّ بعـض موارد الإنفـاق قد لا تكون تجـاوزاً عن حـدّ الاعتدال حتّى بقاعـدة العرف والشرع، بينـما قد يعدّها العقل تجاوزاً عن ذلك؛ أي إنَّها لا تُعدّ شكلاً مِن أشكال الإسراف، مع أنّه قد يكون منهي عنهـا في بعض الأحاديث، منها ما يروى عن الإمام جعفر الصـادق(ع): «إنَّ القصدَ أمرٌ يُحبُّهُ اللهُ عزَّ وجـلَّ، وإنَّ السَّرفَ أمرٌ يُبغضُهُ اللـهُ عزَّ وجلَّ حتّى طرحَكَ النَّـواةَ، فإنّها تَصلحُ لشيءٍ وحتّى صبَّكَ فَضلَ شَرابِكَ»[1]. بينما هذه الأفعال لا يعدّها العرف في أيامنا هذه إسرافاً.

◂ اختلاف الزمان والمكان ونسبيّة الإنفاق:

يجـب التأكيـد هنا مـرّة أخرى على أنَّ الإسراف مسـألة نسـبيّة تختلف مِن شـخص لآخـر، ومِن مجتمع لآخـر، ومِن دولة إلى أخرى. والسـبب هـو اختلاف الناس والدول والمجتمعات في مسـتويات التطوّر والرفاهية والعيش الرغيد والرقيّ الاقتصادي والدخل الفردي، وقبلها الناتج القومي،

1 - الكليني، الكافي، م.س، ج4، أبواب الصدقة، باب فضل القصد، ح2، ص52.

فهناكَ دولٌ يصلُ فيها دخلُ الفرد إلى مستويات قياسيّة تزيد جداً عن حاجته مِن الأكل والشرب والكساء وغيرها، وهناك دول فقيرة ومنهكة اقتصاديّاً لا يحقّقُ دخل الفرد فيها حاجته الشهريّة مِن أبسط مستلزمات المعيشة. لهذا، الإنفاق في الدول المزدهرة اقتصاديّاً يختلفُ عن الإنفاق في الدول المتدهورة اقتصاديّاً. والإسراف قد لا يصحّ أنْ يطلق على أفراد تلك الدول الغنيّة، بينما يصحّ أنْ يطلق على الدول الفقيرة، عندما ينفق الفرد فيها أكثر مِن مدخوله، حيث أنَّ اقتناء بعض السلع والمؤن أو تقديم بعض الخدمات، يُعدّ تجاوزاً عن المستوى المحدّد في أحد المجتمعات الفقيرة، لكنّه ليس كذلك في مجتمعٍ متطوّرٍ. لذا، يمكن القول: إنّ الإسراف مسألةٌ نسبيّةٌ[1].

ويجب الإشارة هنا إلى نقطة مهمّة، وهي أنَّ الله تعالى عندما ينعم على عبد، فإنّه يحبّ أنْ يرى أثر نعمته عليه، في لباسه ومأكله ومشربه وحياته عموماً، ولكنْ دون تفريط بالقيم والحكمة والمسؤوليّة. وأمّا إنْ حاول الإعراض عن نعم الله عزّ وجلّ، وقيّد نفسه بقيود حياة الفقر، والعوز، فهذا ليس زهداً ولا تقرّباً مِن الله، وإنّما هو رياء مفضوح. وفي هذا المجال يروى عن مسعدة بن صدقة أنّ سفيان الثوري دخل على الإمام الصادق(ع) فرأى عليه ثياباً بيضاء ناعمة، فقال له: إنّ هذا اللباس ليس مِن لباسك، فأجابه عليه السلام: «اسمَعْ مِنّي وعِ ما أقولُ لَكَ، فإنَّهُ خَيرٌ لَكَ عاجلاً وآجلاً إنْ أنتَ متَّ عَلَى السُّنَّة ولَم تمُتْ عَلَى بدعَة، أُخبرُكَ أنَّ رسولَ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كانَ فِي زَمانٍ مُقفِرٍ جَدبٍ، فَأمّا إذا أقبَلَتْ الدُّنيا

1 - مباني الاقتصاد الإسلامي (مبانى اقتصاد اسلامى)، م.س، ص290.

فَأحَـقُّ أهلها بها أبرارُها لا فُجّارُها، ومؤمنُوها لا مُنافقُوها، ومُسـلمُوها لا كُفّارُهـا، فَـما أنكرتَ يا ثَـوريّ؟! فَوَاللـهِ إنيِّ لَمَعَ ما تَرى مـا أتى عَلَيَّ مُذ عَقلـت صباحَ ولا مسـاءَ وللهِ فِي مـالِي حَقٌّ أمرَنِي أنْ أضَعـهُ مَوضِعاً، إلا وَضَعتُهُ»[1].

كـما روى عليّ بن أسـباط أنّ سـفيان الثوريّ قال للإمـام الصادق(ع): يُروى أنّ عليّ بن أبي طالب عليه السـلام كان يلبس الخشـن من الثياب، وأنت تلبس القوهي المَرْوي!، فقال له عليه السلام: «وَيحَكَ، إنَّ عَليّاً عليه السلام كانَ فِي زَمانٍ ضِيق، فَإذا اتَّسَعَ الزَّمانُ، فَأبرارُ الزَّمانِ أولىَ بِهِ»[2].

مِن هنا وجب القول بأنَّ أفعال الإنسان وطريقة حياته ومعيشته ينبغي أنْ تتطابق وتنسجم مع ظروف ومقتضيات زمانه، بما يعني أنَّ قضيّة الإسراف التي ناقشناها هي قضيّة نسبيّة في الزمان والمكان، وما قد يكونُ إسرافاً في موقع وزمان هنا، قد يكون وعياً وصحّة في موقع وزمان آخر هناك.

ب- وجوب اجتناب التّبذير:

يعني التبذيـر لغةً: التفريق، وأصلـه إلقاء البذر وطرحه، فاسـتعير لكلِّ مُضيِّعٍ لماله، فتبذير البذر: تضييعٌ في الظاهر لمن لم يعرف مآل ما يلقيه[3]. واصطلاحـاً يعني صرف الإنسـان لأمواله بصورة عشـوائيّة وغـير منطقيّة وفاسـدة. هو شكل مِن أشـكال الهدر في غير موقعه الصحيح والشرعي،

1 - الكليني، الكافي، م.س، ج5، كتاب المعيشة، باب دخول الصوفية...، ح1، ص65.
2 - العاملي، وسائل الشيعة، م.س، ج5، كتاب الصلاة، باب7، ح11، ص19.
3 - الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مادة «بذر».

ولو كان قليلاً، بينما إذا صُرِفَ في محلِّه، فلا يُعدّ تبذيراً، ولو كان كثيراً[1].

وتحريم التبذير دينيّاً أمر قائم؛ لأنَّه إنفاقٌ عبثيٌّ لمال وثروة يجب أنْ تصرف وفقاً لما يريده مالكها الأصلي، وهو الله تعالى. وقد أطلقَ القرآنُ الكريم على هؤلاء المبذّرين بأنّهم إخوان الشياطين، يقول عزّ وجل: ﴿**إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا**﴾[2]. ويعود سبب نعت المبذّرين بأنَّهم «إخوان الشياطين»؛ لأنّهم كفروا بنعم الله التي أنعمها عليهم، ولكنّهم قاموا بوضعها وصرفها في سبل عبثيّة إفساديّة، كما فعل الشيطان مع نِعم الله تعالى. ثمّ إنّ استخدام (إخوان)، تعني أنّ أعمالهم متطابقةٌ ومتناسقةٌ مع أعمال الشيطان، كالأخَوين اللَّذَين تكون أعمالهما متشابهةً[3].

◄ مصاديق الإسراف والتبذير:

إنَّ لمفهومي «الإسراف والتبذير» معاني واسعة لا تقتصر على أمر محدّد بعينه، وهي بمعظمها معان تتمحورُ حولَ نقطة أساسيّة، وهي: طبيعة السّلوكيات التي يقوم بها البشر بشكل يومي فيما يتعلّق بتدبّرهم المعيشي.

وقد تحدّثت النصوصُ الإسلاميّة عن الكلمتين أو المفهومين وفقاً لما يلي:

- المأكلُ والمَشرب: ﴿**يَا بَنِي آدَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ**

1 - الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، م. س، ج8، ص452.
2 - سورة الإسراء/27.
3 - ناصر مكارم الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، م. س، ج8، ص453.

﴿وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[1].

■ الإنفاق والعطاء المحدّد بضوابط لا تصل حدّ الإسراف: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا﴾[2].

■ طلب المقام والعلوّ (الاستكبار) في الأرض: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِن الْعَذَابِ الْمُهِينِ * مِن فِرْعَوْنَ إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِن الْمُسْرِفِينَ﴾[3].

■ تجاوز الحدّ في القصاص: ﴿وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلاَّ بِالحَقِّ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلاَ يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾[4].

■ ارتكاب المعاصي والآثام: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[5].

■ القضاء بين الناس بالباطل (بغير حقٍّ): ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِن آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللهُ وَقَدْ جَاءكُم بِالْبَيِّنَاتِ مِن رَّبِّكُمْ وَإِن يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللهَ لا يَهْدِي مَن هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾[6].

وقد رُوي عن النبيّ(ص) أنّه مرّ بسعد، وهو يتوضّأ، فقال له: «ما هذا السّرفُ يا سَعدُ؟!». قال سعد: أَفي الوضوء سرفٌ؟ فأجابه النبيّ صلّى الله

1 - سورة الأعراف/31.
2 - سورة الفرقان/67.
3 - سورة الدخان/30-31.
4 - سورة الإسراء/33.
5 - سورة الزمر/53.
6 - سورة غافر/28.

عليه وآله وسلّم: «نَعَم، وإنْ كُنتَ عَلَى نَهرٍ جار»[1].

وعنـه(ص): «الخلْـقُ عِيالُ اللـه»[2]، وكذلكً هم أُمنـاؤه على ماله. بما يعنـي أنّـه ينبغي عـلى الإنسـان أنْ يصرف ما يكسـبه بناء عـلى إلزامات الـشرع وأخلاقيّاته وأحكامه، بحيث يتمّ إنفاق الأموال فقط للحصول على الحاجات والمتطلّبات المعيشيّة دونما إسراف وتبذير وإنفاق زائد.

ولـو تحدّثنا بأمثلة واقعيّة مِن حياتنا حول الموضوع، نقول: إنَّ المنزل الذي صرفنا عليه الكثير وسـكناه وبات يعـدّ ملاذنا الآمن، لا يجـوز مطلقاً تخريبه لمجـرّد أنّـه بات بعيداً عن موضة العصر، أو أنّه لا يناسـب ذوق العصر، فهذا التخريب هو تبذير. كذلك إنَّ تحويل مساحات زراعيّة واسعة -تمدّنا بالخيرات والإنتاج الزراعي الوفير- إلى مجرّد كتل بيتونيّة سكنيّة، هو تبذير كبير.

نعـم، صحيـح أنَّ الإنسـان صاحـب المـال له حريّـة التـصرّف بماله واسـتثماره في مشـاريع كثـيرة، ولكنَّ ملكيّتـه تلك لا تتيحُ لـه –بناء على الـشرع والأخلاق والقانون- التبذير والاعتداء على حقوق غيره. بمعنى أنَّ هنـاك ضوابط ومحدوديّة في تصرّفه واسـتثماره، إذ لا يجـوز له أنْ يتلف (يبذّر) ماله عامداً[3].

1 - أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، المطبعة الميمنيّة، مصر/القاهرة، طبعة عام 1992م، ج2، ص221.

2 - الكليني، الكافي، م. س، ج2، كتاب الإيمان والكفر، باب الاهتمام بأمور المسلمين...، ح6، ص164.

3 - المبادئ العامّة للاقتصاد الإسلاميّ (كليّات اقتصاد اسلامى)، إشراف محمّد واعظ زاده الخراسانيّ، مشهد المقدّسة، مؤسّسة الأبحاث الإسلاميّة في الروضة الرضويّة، إيران/مشهد، ط1، عام1991م، ج1، ص266-267.

◀ الاختلاف بين الإسراف والتبذير:

يمكن لمفهومي «الإسراف والتبذير» أنْ يستعملا في كثير من الأحايين بالمعنى ذاته، حيث يعطف أحدهما على الآخر توكيداً. جاء عن الإمام عليّ(ع): «ألا وَإنَّ إعطاءَ المالِ في غَيرِ حَقِّه تَبذيرٌ وَإسرافٌ، وَهوَ يَرفَعُ صاحبَهُ في الدُّنيا، وَيضَعُهُ في الآخِرةِ، ويُكرِمُهُ في النّاسِ، وَيُهينُهُ عِندَ الله»[1].

وإذا ما عدنا لكثير من تفاسير علماء الدين، فإنّنا لا نجد تمييزاً واضحاً وجليّاً عندهم بين مفهومي الإسراف والتبذير. فالإسراف هو الخروج عن حدّ الاعتدال في الإنفاق والصرف، فمثلاً قد يشتري رجل ثوباً مكلفاً قد يصل ثمنه عدّة أضعاف ثمن أو سعر الثوب أو الملبس الذي يحتاجه، أو قد يأكل طعاماً غالي الثمن قد يكفي ثمنه لإطعام عشرات الجائعين والفقراء. كلّ هذه أمثلةٌ على الإسراف، وهي تمثّل خروجنا عن درجة الوسطيّة والاعتدال، ولكنْ من دون أنْ نخسر شيئاً. أمّا كلمة (تبذير)، فهي تعني: الصرف الكثير، بحيث يفضي إلى إتلاف الشيء وتبديده، فمثلاً نجهّز طعاماً يكفي لخمسة أشخاصٍ من أجل إطعام شخص واحد، كما يفعل ذلك بعض الجهلة والعابثين، ويعتبرون ذلك تمجّداً وفخاراً، حيث يلقون ما بقي من طعام (وهو فائض وكثير) في حاويات القمامة والمزابل[2].

1 - الشريف الرضي، نهج البلاغة، م. س، ج2، الخطبة126، ص7.
2 - الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، م.س، ج8، ص459.

وما ينطبق إسرافاً وتبذيراً على الطعام واللباس، ينطبق أيضاً على الصرف والإنفاق، حيث نجد أنَّ بعض الناس يصرفون المال الكثير على مجالس العبث واللهو والمجون واللعب، وهذا حرام بعينه، بل هو إثم محض، وتبذير وإسراف.

وفي النتيجة، إنَّ الإنفاق المالي على طرق لا ترضي الله تعالى، وبعيدة عن طاعته، والالتزام بأحكام شرعه، هي كلّها إسرافٌ وتبذيرٌ. يروى عن الإمام جعفر الصادق(ع): «مَن أنفَقَ شَيئاً فِي غَيرِ طاعَةِ اللهِ، فَهوَ مُبَذِّرٌ، وَمَن أنفَقَ فِي سَبيلِ اللهِ، فَهوَ مُقتَصِدٌ»[1].

◀ الآثار السلبيّة للإسراف والتبذير:

هناك آثار سلبيّة ونتائج وعواقب وخيمة للتبذير الذي قد يشيع في أيّ مجتمع، حيث أنّه قد يؤدّي إلى بروز الطبقيّة والتمايز الطبقي الاجتماعي فيها. فالأغنياء أو بعضهم قد يسرف في إنفاقه إلى درجة الاستعراض والتباهي، فقد تجد غنياً يحتفل بزواج ابنه في فندق يصرف فيه كمّاً كبيراً مِن الأموال يمكنها أنْ تطعم أحياءً بأكملها، في حين قد تجد فقراء لا يبعدون عن مكان الفندق سوى مسافة قصيرة، ينامون الليل بلا أكل ولا تدفئة. فما فعله الغنيّ هو هدر وتبذير يصل حدّ اللهو والعبث. وفي عمق هذا السلوك اللا أخلاقي المبتذل نجد حالة لا مبالاة وعدم اكتراث بحال الناس مِن الفقراء وغيرهم.

1 - النوري، مستدرك الوسائل، م.س، أبواب النفقات، باب23، ح4، ص269.

بطبيعــة الحال ما يحدث مِن وقائع طبقيّة واضحة هو -في المقلب الآخر- شــكل مِن أشــكال الابتلاء والاختبار للناس، ابتلاء الفــرد والمجتمع بالفقر والجوع والحرمان، حيث أنَّ الإنسان المسرف والمبذِّر الذي لا يعي مسؤوليّته في حســن التدبير المعيــشي، ولا يلتزم بضوابط أخلاقيّــات الدين، قد يبتليه تعالى بالفقــر والتخلّف نتيجة هذا الإسراف والتبذير الذي ارتكبه، بحيث قد يصل لمرحلة يعجز فيها عن مجرّد تلبية أدنى متطلّبات عيشه اليومي.

جاء عــن الإمام جعفر الصــادق(ع) في هذا المجال قولــه: «إنَّ السّرفَ يُورثُ الفَقرَ، وَإنَّ القَصدَ يُورِثُ الغِنَى»[1].

إنَّ الأمر الأساسي هنا في موضوع الإسراف والتبذير كسلوك عبثي، يؤدّي إلى دمار أيّ مجتمع، ويحيله قاعاً صفصفاً نتيجة التمييز والطبقيّة. هو ضرورة الالتزام بالقوانين والأحكام والحلال والحرام، فالإنسان لا يمكن أنْ يترك يفعل ما يريده لوحده دونما تقييدات وضوابط ومحدّدات. ولهذا حرّمت الشريعة الإسراف والتبذير، ومنعت الإنفاق الواصل حدّ الترف الإفسادي، ورفضت اكتناز الأموال، وشجّعت على الإنفاق الصحيح المتوازن البعيد عن الإساءة للآخرين. يقول عزّ وجل: ﴿**وَهُوَ الَّذِى أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾[2]. وقال

1 - الكليني، الكافي، م.س، ج4، أبواب الصدقات، باب فضل القصد، ح8، ص53.
2 - سورة الأنعام/141.

عزّ وجل: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[1]. وشبّههم في آية أخرى بالشياطين الذين عاقبتهم جهنّم وبئس المصير: ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا * إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾[2]. وذكر القرآن سوء عاقبة المسرفين وأوجب الله تعالى عذابهم في الآخرة: ﴿لا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلا فِي الآخِرَةِ وَأَنَّ مَرَدَّنَا إِلَى اللهِ وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾[3]، وإلى أنَّ عاقبتهم هي الهلاك: ﴿ثُمَّ صَدَقْنَاهُمُ الْوَعْدَ فَأَنجَيْنَاهُمْ وَمَن نَّشَاء وَأَهْلَكْنَا الْمُسْرِفِينَ﴾[4].

◄ النهي عن السير وراء المسرفين:

نهى الله عزّ وجلّ في كتابه الكريم عن السير وراء المسرفين، معتبراً أنَّ مايقومون به من إسراف هو فساد في الأرض، في قوله تعالى: ﴿وَلا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلا يُصْلِحُون﴾[5]؛ لأنّه (أي الإسراف) جاوز عن حدّ قانوني التكوين التشريع، ومن الواضح أيضاً أنّ أيّ تجاوزٍ عن الحدّ موجبٌ للفساد والاختلال..[6].

1 - سورة الأعراف/31.
2 - سورة الإسراء: -26 27.
3 - سورة غافر/43.
4 - سورة الأنبياء/9.
5 - سورة الشعراء/151-152.
6 - انظر: الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، م.س، ج11، ص430.

وللسيّد محمّد حسين الطباطبائيّ تحليل نوعي مهمّ حول هذه النقطة، يعتبر فيه أنَّ الفرد البشري، بما له من القوى والأدوات المختلفة المتضادّة مفطورٌ على تعديل أفعاله وأعماله، بحيث تنال كلّ قوّةٍ من قواه حظّها المقدّر لها، وقد جُهزّ بعقلٍ يميّز بين الخير والشرّ،..... والإنسان الذي هو أحد أجزاء الكون، غير مستثنىً من هذه الكلّيّة، فإنْ جرى على ما تهديه إليه الفطرة، فاز بالسعادة المقدّرة له، وإنْ تعدّى حدود فطرته وأفسد في الأرض، أخذه الله سبحانه بالسنين، والمثلات، وأنواع النكال والنقمة، لعلّه يرجع إلى الصلاح والسداد. قال تعالى: ﴿**ظَهَرَ الفَسادُ فِي البَرِّ وَالبَحْرِ بِما كَسِبَتْ أَيْدِي النّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**﴾[1]....[2].

ج- ذمّ البخل والتقتير على الذات وعلى الآخر:

نهى الله تعالى عن البخل والتقتير والإسراف والتبذير، وطلب من الناس أنْ يلتزموا بالطريق الوسطي المعتدل المتوازن البعيد عن الإفراط والتفريط. يقول عزّ وجل: ﴿**وَالَّذِينَ إِذا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يُقَتِرُوا وَكانَ بَيْنَ ذلِكَ قَواماً**﴾[3].

والبخـل يجعل صاحبه يعيش حياة الـذلّ والمهانة والحاجة والحرمان. وقـد نهى الإمام جعفر الصادق(ع) عن طلب العون والاسـتعانة بالبخيل،

1 - سورة الروم/41.
2 - راجع: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، م.س، ج15، ص306-307.
3 - سورة الفرقان/67.

حيث يقول: «تُدخِل يَدَكَ في فَمِ التنِّينَ إلى المِرْفَقِ خَيرٌ لَكَ مِن طَلَبِ الحوائجِ إلى مِن لَم يَكُن لَه فكانَ»[1]..

إنَّ البخل خصلة قبيحة ومعيبة وهي نقيصة بحقّ فاعلها. وقد نظرت تعاليم الدين نظرة سلبيّة لها، فقد أشار الإمام عليّ(ع) إلى هذه النقطة: «البَخيلُ يَبخلُ عَلَى نفسه باليَسيرِ مِن دُنياهُ، وَيَسمَحُ لوِرّاثِه بكُلِّها»[2]. والإنسان الغنيّ ماديّاً والبخيل في سلوكه وعلاقاته حتّى مع أهل بيته، يعيش فقيراً (حيث لا ينفق ولا يصرف)، ويموت غنيّاً (حيث تبقى أمواله وأملاكه كما هي)، ولكنّه عندما يموت ويُحشر يوم القيامة، فإنّه سيحاسب في زمرة الأثرياء. يقول الإمام عليّ(ع): «عَجبتُ للبَخيلِ الّذي استَعجَلَ الفَقرَ الّذي منهُ هَرَبَ، وفاتَهُ الغِنَى الّذي إيّاهُ طَلَبَ، يَعيشُ في الدُّنيا عَيشَ الفُقَراءِ، ويُحاسَبُ في الآخِرةِ حِسابَ الأغنياءِ!»[3]. فالبخيل لا ينفق أمواله فيما يجب، ويكتنزها لغيره، كما صرّح بذلك الإمام عليّ عليه السلام: «البَخيلُ خازِنٌ لِوَرَثَتِه»[4]. لذا، فهو أسوأ خلق الله تعالى حسب وصف الإمام الصادق عليه السلام: «شِرارُكُم بُخَلاؤكُم»[5]. وبالتالي، فالبخيل سيحرم من جنة الآخرة ونعيمها. يقول الرسول الكريم(ص): «حُرِّمَت

1 - الحرّاني، تحف العقول، م. س، ص365.
2 - الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، م.س، ص56.
3 - الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، م. س، ص330.
4 - الآمدي، غرر الحكم ودرر الكلم، م. س، ح464.
5 - ابن أبي جمهور الإحسائي، عوالي اللئالي، تقديم السيّد شهاب الدين النجفي المرعشي، تحقيق الحاج آقا مجتبى العراقي، مطبعة سيد الشهداء، إيران/قم، ط1، عام 1983م، ص371.

الجنَّةُ عَـلَى المنّانِ، وَالبَخِيـلِ، والقتّاتِ»[1]. بما يعني أنَّ العاقبة ستكون الخسران المبين والانكباب في جهنم وبئس المصير. يقول الرسول(ص): «سِتَّةٌ يَدخُلُونَ النّارَ بِغَيرِ حِسابٍ... وَالأغنِياءُ بالبُخلِ»[2].

د- تجنّب الإفراط في التزين والتجمُّل:

رغم أنَّ الإسلامَ طلبَ من المسلم أنْ يكون متوازناً في صرفه وإنفاقه واستهلاكه، فإنّه بالمقابل لم يمنعه من العيش برقيّ وازدهار ورفاهية، والتمتّع بنعم الله تعالى في الدنيا؛ فقد رخّصت له أحكام الشرع أن يستثمر في طيّبات الله ونعمه الدنيويّة، بشرط الحلية والمشروعيّة في مصادر دخله، وتجنّب الإسراف والتبذير، مع ضرورة أداء الحقوق الشرعيّة لأصحابها. فالله سبحانه ذَكَرَ في كتابه الكريم أنّه لا مانع للإنسان من الانتفاع بطيّبات رزقه، داعياً إيّاه إلى شُكره عليها. يقولُ عزّ وجل: ﴿**لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ**﴾[3]، وقوله: ﴿**وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ**﴾[4].

إنَّ الشكر واجب ملزم على الإنسان الذي أنعم الله تعالى عليه، والشكر لا يكـون فقط بالدعاء والكلمات، بل أيضاً بالعبـادة وإيتاء الحقوق. جاء

1 - ابن بابويه، مَن لا يحضره الفقيه، م. س، ج4، ص17.
2 - الهندي، كنز العمل، م.س، ح44030، ص87.
3- سورة سبأ/15.
4 - سورة الضحي/11.

عــن الإمام الصادق(ع): «إنَّ اللهَ يُحبُّ الجمالَ وَالتَّجَمُّلَ، وَيُبغِضُ البُؤسَ والتَّباؤسَ، فَإنَّ اللــهَ إذا أنعَمَ عَلَى عَبدِه بنعمَةٍ أحَبَّ أنْ يَرَى عَلَيهِ أثَرَها»[1]. والتّمتع بطيّبات الله في الدنيا، واستثمار النعمة والترفيه والتّجمّل، لا يعني ســلوكَ طريق العبث والبــذخ واتّخاذ المزاج والهوى هدفاً وغاية أساســيّة في الحياة؛ لأنَّ التمتّع والتجمّل المُفرط، ســينعكسُ ســلباً على حياة الفرد والمجتمع في الدنيا قبل الآخرة.

◄ الآثار السلبيّة لحياة الترف والتجمّل:

يمكنُ أنْ نسجّلَ هنا بعض الآثار السلبيّة والمآلات السيّئة القبيحة لحياة الترف والتجمّل المفرط:

-الغفلة عن ذكر الله عزّ وجل:

إنَّ الانخراط في مسالك الرفاه والعيش الرغيد المفرط، سيجعل صاحبه مستغرقاً في المتع والملذّات، بما يدفعه للغفلة عن ذكر الله وتناسي واجباته الشرعيّة، فالمظاهر البرّاقة قد تعمي بصيرته وليس فقط بصره، وتدفعه للطغيان النفسي والتمرّد السلوكي. يقول عز وجل: ﴿**كَلاَّ إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَى * أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى**﴾[2]، وقال أيضاً: ﴿**وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى الإِنسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَؤُوسًا**﴾[3].

1 - الطوسي، الأمالي، م. س، المجلس10، ح64، ص275.
2 - سورة العلق/6-7.
3 - سورة الإسراء/83.

◄ ابتلاء الإنسان بالفخر والتكبّر:

إنَّ استغراق الإنسان في الترف وحياة الزخرف والزينة والهوى، ستقوّي في ذات صاحبها التمرّد والطغيان والتفاخر و»شوفة» الحال والتكبّر على الآخرين. وهذه كلّها خُلُقٌ مذمومة وقبيحة رفضها الشارع المقدّس. يقول عزّ وجل: ﴿**لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ**﴾[1]، وقال أيضاً: ﴿**وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولا**﴾[2].

كما يلاحظ أنَّ هناك روايات وأحاديث ذمّت استثمار النعم وتسخير الطيّبات والخيرات لغايات نهى عنها الله تعالى، كالتكبّر، والتبختر، والفساد. قال الإمام عليّ(ع) في تفسير قوله عزّ وجل: ﴿**تِلْكَ الدّارُ الآخِرَةُ نَجعَلُها لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوّاً فِي الأَرْضِ وَلا فَسادَاً**﴾[3]، «إنَّ الرَّجُلَ لَيُعجِبُهُ أنْ يَكونَ شِراكُ نَعلِهِ أجوَدَ مِن شِراكِ نَعلِ صاحِبِهِ، فَيدخُلُ تَحتَها»[4]. والمقصود تحت عنوان التكبّر والتبختر.

وحذّرت الأحاديث النبويّة والإماميّة الشريفة من الوقوع في براثن التكبّر على الناس، حتّى على مستوى أبسط الأمور والمجالات، كشراك النعل مثلاً. فهذا الخلُق القبيح منهي عنه ومرفوضٌ بأيّ شكلٍ كان، وفي جميع مجالات الحياة، في لبس الإنسان، وفي مسكنه، ووسائل زينته، وما إلى

1 - سورة الحديد/23.
2 - سورة الإسراء/37.
3 - سورة القصص/83.
4 - علي بن موسى بن طاووس (رضي الدين)، سعد السعود، منشورات الرضي، مطبعة أمير، إيران/قم، طبعة عام 1984م، ص88.

ذلك. وربمّا يكون السبب في دعاء أئمّة أهل البيت عليهم السلام لأنفسهم ولأتباعهم بأنْ يرزقهم الله ما فيه كفاية لمعيشتهم فحسب، هو حفظ أنفسهم مِن الغفلة، ومِن الوقوع بشباك حبّ الدّنيا، وبالتّالي النّجاة مِن الابتلاء بالتكبّر...[1].

◄ عدم العناية بالطبقة الفقيرة (المحرومة) مِن المجتمع:

وهناك سبب آخر يدفع الشرع لكراهية ورفض العيش التجمّلي المفرط والاستغراق في متاع الدنيا، وهو أنَّ الإنسان الذي يدخل في مثل هذه الأجواء، سيغفل عن أهله وناسه وبني جلدته، ولا سيّما منهم أبناء الطبقة الفقيرة والمحرومة، ولن يتعاطى معهم بل سيعيش في أبراج عاجيّة، وقد يمتنع عن مساعدتهم ومدّ يد العون لهم، وهذا مِن أسباب رواج الفقر والتخلّف في أيّ مجتمع. يقول الإمام عليّ(ع): «إنَّ اللهَ سُبحانَهُ فَرَضَ في أَموالِ الأَغنياءِ أَقْواتَ الفُقَراءِ، فَما جاعَ فَقيرٌ إلاّ بما مَنَعَ غَنيٌّ، واللهُ تَعالَى جَدُّهُ سائلُهُمْ عَنْ ذلكَ»[2]. كما ذكر(ع) هذا الفرض في قول آخر: «إنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَى الأَغنياءِ في أَموالِهِم بِقَدرِ ما يكفِي فُقَراءَهُم، وإن جاعُوا وعَرُوا وجَهدُوا، فَبِمَنعِ الأَغنِياءِ، وَحَقٌّ عَلَى اللهِ أَنْ يُحاسِبَهُم يَومَ القِيامَةِ ويُعَذِّبَهُم عَلَيهِ»[3].

1 - الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام، الصحيفة السجاديّة، خط حاج عبد الرحيم أفشاري زنجاني، قم المقدّسة، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، إيران/قم، طبعة عام 1983م، الدعاء30.
2 - الرضي، نهج البلاغة، م. س، ج4، الحكمة 328، ص78.
3 - الهندي، كنز العمال، م. س، ج6، ح16840، ص528.

طبعـاً، يجـبُ الإشـارة هنـا إلى أنّ حقَّ الفقـير في مال الغنـيّ ثابتة في جوانـب عديدة أخـرى كالزكاة، والخمس. ولكنْ ما نعلمـه أنَّ هناك كثيراً مِـن الناس غير ملتزمين بأدائها رغم كونها فرضـاً بالنصّ والدليل القرآني، ولو التزموا بها لرأينا مجتمعات المسـلمين على غير ما هي عليه اليوم مِن حرمان وتخلّف وفقر شديد. وقد تحدّثَ الإمامُ الصادق(ع) عن هذا الأمر- الحقيقة في قوله: «إنَّمـا وُضِعَتْ الزَّكاةُ، اختباراً للأَغنياءِ، وَمَعُونَةً للفُقَراءِ، وَلَو أَنَّ النّاسَ أَدّوا زَكاةَ أَموالِهُم ما بَقِيَ مُسلِمٌ فَقيراً مُحتاجَاً، وَلاستَغنَى بما فَـرَضَ اللهُ لَهُ، وإنَّ النّـاسَ ما افتَقرُوا وَلا احتاجُوا وَلا جاعُوا وَلا عَرُوا، إلا بِذُنوبِ الأَغنِياءِ»[1].

هـ- ضرورة الاعتدال المعيشي:

لا شـكَّ بوجـود ضوابط شرعيّة حدّدتهـا تعاليم الدين لاسـتثمار النّعم التـي أنعم الله تعالى بها على عباده، حيث الحدود يجب أنْ تبقى متوازنة، معتدلة ووسـطيّة، فلا إفـراط ولا تفريط؛ أي ضرورة وجـود إنفاق معتدل خالٍ مِن الإسراف وأيضاً مِن التقتير. وهذا ما أشارت إليه بعض الأحاديث والروايـات ضمن مفهوم (القصد) أو (الاقتصاد)، فقد جاء عن الإمام علي زيـن العابدين(ع) في دعائـه: «وَاحجُبني عَن السّرفِ وَالازدِيـادِ، وَقَوّمني بالبَـذلِ وَالاقتِصـادِ»[2]. إنَّـه البـذل والعطـاء البعيد عن الـسرف والتقتير

1 - ابن بابويه، مَن لا يحضره الفقيه، م. س، ج2، كتاب الزكاة، باب علّة وجوب الزكاة، ح1579، ص7.
2 - الصحيفة السجاديّة، م. س، الدعاء30.

واستغلال النعم في غير موضعها الشرعي الصحيح، وهو شكل مِن أشكال نظم الأمور وتدبّرها معيشـيّاً وحياتيّاً. يروى عن الإمام الصادق(ع) أنَّ أحد أصحابه سأله: إنّا نكون في طريق مكّة فنريد الإحرام، فلا يكون معنا نخالةٌ نتدلّك بها مِن النـورة، فندلّك بالدقيق، فيدخلني مِن ذلك ما الله به أعلم. فقال عليه السلام: «مخافة الإسراف؟». قلت: نعم. قال عليه السلام: «لَيسَ في ما أصلَحَ البَدَنَ إسرافٌ. أنا رُبَّما أمرتُ بالنّقي فيلت بالزَّيتِ فَأتَدلَّكُ بِهِ، إنَّمـا الإسرافُ في مـا أتلَفَ المالَ وأضَرَّ بالبَدن». قلـت: فما الإقتار؟ قال عليه السلام: «أكلُ الخبزِ والملح، وأنتَ تَقدِرُ عَلَى غَيرِهِ». قلت: فالقصد؟ قال عليه السلام: «الخبزُ، واللَّحمُ، واللَّبنُ، والزَّيتُ، والسَّمنُ، مَرَّةً ذا، ومَرَّةً ذا»[1].

◀ الميزانُ مِن الإسراف والتقتير:

الإنسان مالك اعتباري فقط للمال والثروة، وليس مالكاً حقيقيّاً (بالمعنى التكويني)، ولهذا لا يجوز له التصرّف بمفرده ولوحده بماله مِن دون وجود ضوابط ومحدّدات شرعيّة وأخلاقيّة تلزمه بالإنفاق المعتدل الوسطي.

إنَّ وجـود المال والـثروة بيد العقـلاء الذين يتصرّفون وفقاً للمسـؤوليّة الشرعيّة ضمن ضوابط الوسـطيّة والاعتدال، حتماً سـيكون مصدراً للبناء والرقـيّ والتطـوّر الأسري والمجتمعي. ولكنّه عندمـا يكون بيد أصحاب الهـوى والفاسـدين –مِن العابثـين واللاهـين الذين يسرفـون ويبذّرون-

1 - الكليني، الكافي، م. س، ج4، أبواب الصدقات، باب فضل القصد، ح10، ص53-54.

فسيكون حتماً سبباً لدمار المجتمع وخرابه. يقول الإمام عليّ(ع): «لَنْ يَهلكَ مِن اقتَصَدَ»[1]، ويقول: «مَن لَم يُحسِن الاقتِصادَ أهلكَهُ الإسرافُ»[2].

إنَّ الإنفاق المعتدل والوسطيّ له منافع كثيرة على صعيد المجتمع، حيث أنّه سيسهم في نهضة المجتمع ورفاهيته وارتفاع مستوى كفاءة الفرد والمجتمع ككل، إضافة إلى دوام النعمة واستمرارها. جاء عن الإمام عليّ(ع): «القَصدُ مَثراةٌ»[3].. «الاقتصادُ يُنمي القَليلَ»[4].

وعن الإمام موسى الكاظ(ع): «مَن اقتَصَدَ وَقَنَعَ، بَقِيَت عَلَيهِ النِّعمَةُ، وَمَن بَذَّرَ وَأسرَفَ، زالَت عَنهُ النِّعمَةُ»[5].

و- القناعة (الرضا بالنصيب):

«القَناعة بالفتح: الرِّضا بالقِسْمِ»[6]. وفي اللغة تعني «الرضا باليسير مِن العطاء»[7].

و«القناعة ضدّ الحرص، وهي ملكةٌ للنفس تُوجِب الاكتفاء بقدر الحاجة والضرورة مِن المال، مِن دون سعي وتعب في طلب الزائد عنه، وهي

1 - الحرّاني، تحف العقول، م. س، ص85.
2 - الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، م.س، ص445.
3 - الكليني، الكافي، م. س، ج4، أبواب الصدقات، باب فضل القصد، ح4، ص52.
4 - الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، م.س، ص39.
5 - الحرّاني، تحف العقول، م. س، ص403.
6 - لسان العرب، ابن منظور، م. س، ج8، ص298، مادّة «قنع».
7 - مجد الدين ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، منشورات المكتبة الإسلاميّة، ج4، ص114.

صفةٌ فاضلةٌ يتوقّف عليها كسب سائر الفضائل، وعدمها يؤدّي بالعبد إلى مساوئ الأخلاق والرذائل»[1].

وللقناعة نتائج طيّبة ومهمّة ذكرها الأئمّة(ع) في أحاديثهم، منها:

قال الإمام عليّ(ع): «طَلَبتُ الغِنَى، فَما وَجدتُ إلاّ بالقَناعةِ، عَلَيكُم بالقَناعَةِ تَستَغنُوا»[2].

وقال الإمام جعفر الصادق(ع): «الغِنَى فِي القَناعَةِ، وَهُم يَطلبُونَهُ فِي كَثرَةِ المالِ فَلا يَجدُونَهُ»[3].

كما قال الإمام عليّ بن موسى الرضا(ع): «مَن رَضِيَ عَن اللهِ تَعالى بالقليلِ مِن الرِّزقِ، رَضِيَ اللهُ منهُ بالقَليلِ من العَملِ»، وقال(ع) أيضاً: «لا يَسلكُ طَريقَ القَناعَةِ إلاّ رَجُلانِ: إمّا مُتعَبِّدٌ يُريدُ أجرَ الآخِرةِ، أو كَريمٌ يَتنَزَّهُ مِن لِئامِ النّاسِ»[4].

وهذا يعني أنَّه ينبغي على الإنسان أنْ يمنهج حياته استناداً إلى قيمة القناعة الإيجابيّة في كلّ ما يتّصل بمعيشته وتدبّره الحياتي. وقد شكا رجلٌ إلى الإمام الصادق(ع) أنّه يطلب فيصيب ولا يقنع، وتنازعه نفسه إلى ما هو أكثر منه، وقال له: علّمني شيئاً أنتفع به، فقال له الإمام عليه السلام: «إنْ كانَ ما يَكفيكَ يُغنيكَ، فَأدنَى ما فِيها يُغنيك، وإنْ كانَ ما يَكفيكَ لا

1 - محمّد مهدي النراقي، جامع السعادات، منشورات إسماعيليان، إيران/طهران، ج2، ص101. والمقصود هنا طبعاً الاكتفاء بما يحتاجه الإنسان بنفسه من ضرورات حياته.
2 - المجلسي، بحار الأنوار، م. س، ج66، ص399.
3 - محمّد بن علي ابن بابويه (الشيخ الصدوق)، معاني الأخبار، منشورات مكتبة الصدوق، إيران/ طهران، طبعة عام 2001م، ص230.
4 - المجلسي، بحار الأنوار، م.س، ج75، ص349.

يُغنِيكَ، فَكُلُّ ما فِيها لا يُغنِيكَ»[1].

ونشـيرُ هنا إلى أنَّ القناعـة مطلوبة في الإنفاق والاسـتهلاك، وليس في الإنتاج. وهنا يروى أنّه جاء شـخص إلى أحد المعصومين عليهم السـلام قائـلاً: أنّه يملـكُ مالاً يكفيه حتّى آخر عمره ولا حاجـة بالعمل والتجارة، وهنا نهَره الإمام ولم يؤيّده في ذلك.

وسبيل كسـب القناعة والرضا بالنصيب، عيّنه لنا الإمام الصادق(ع) في قوله: «انظُر إلى مَن هُو دُونكَ في المقدرة، ولا تَنظُر إلى مَن هُو فَوقكَ فِي المقدِرةِ، فإنَّ ذلِكَ أقنَع لَكَ بِما قُسِمَ لَكَ»[2].

ز- الإنفاق في سبيل المعروف ومدّ يد العون للفقراء ومساعدتهم:

الانتماء للإسـلام لا يعني فقط الانتماء النظري والإيمـان الفطري بالله ورسوله، بل يجب أنْ يكون إيماناً كاملاً نظريّاً وعمليّاً، في الفكر والسلوك والممارسة. وهذا ما ينبغي أنْ يدفع ويلزم كلّ مسلم بأنْ يمنهج حياته كلّها بالاسـتناد إلى أوامر الله تعالى ومطابقة أفعاله وسلوكه وعلاقاته مع أحكام أصول دينه ومبادئ شرعه. وعلى مسـتوى التدبّـر المعيشي، فقد منح الله تعالى الإنسـان سـلطة على ماله وموارده وخيراته، وأنعم عليه مِن طيّبات الحياة، واسـتثمار مـا في الطبيعة مِن خيرات وثـروات، وأعطاه الحقّ في الوصـول إليهـا، ولكنّه في الوقت طلب إليه وأمـره كواجب شرعي وديني

1 - الكليني، الكافي، ج2، كتاب الإيمان والكفر، باب القناعة، ح10، ص139.
2 - الكليني، الكافي، م. س، ج8، كتاب الروضة، ح338، ص244.

وأخلاقـي أنْ يبذل ماله في حاجتـه، وأنْ يعطي غيره مِن ماله هذا، في أداء الحقوق، كالخمـس، والزكاة، والحـقّ المعلوم، والقيـام بمهام التصدّي لمسـؤوليّته في تخفيف مسـتويات الفقر في مجتمعه. والفقير الذي يجب البذل والعطاء له، هو الإنسـان الذي لا يملك كفاف عيشه. والفقراء عندنا بحسب الاصطلاح الديني، قسمان:

■ الناس غير القادرين على العمل والإنتاج لسـبب ذاتي فيه، كالإنسـان القـاصر، والمعاق، والعاجـز، والمريـض والمتقدّم في السـن وغيرهم. فهؤلاء لا يمكنهم تحصيل المال مهما بذلوا مِن جهد.

■ النـاس القادرون على العمـل والإنتاج، ولكنّهـم لا يملكون الدخل الشـهري الكافي لسـدّ رمق عيشـهم وتأمين متطلّبات أسرهم؛ أي إنَّهم لم يصلوا حتّى إلى درجة الكفاف.

هذان القسمان مِن الفقراء لهم الحقّ في أموال الأغنياء وبيت المال، مِن خلال تخصيص أموال لهم رحمة وفضيلة وعطاء وحسنة، يقول تعالى: ﴿**وَفِي أَمْوالِهِمْ حَقٌّ لِلسّائلِ وَالمحرُومِ**﴾[1]..

◄ سبل انتفاع الفقراء مِن الأثرياء:

رُوي عن الإمام عليّ(ع) أنّه قال: «إنَّ اللهَ سُبْحانَهُ فَرَضَ فِي أَمْوال الأَغْنياء أَقْواتَ الْفُقَـراءِ، فَما جاعَ فَقِـيرٌ، إلاَّ بِما مَنَعَ غَنِيٌّ، واللهُ تَعالَى جَدُّهُ سـائِلُهُمْ عَنْ ذلِكَ»[2].

1 - سورة الذاريات/19.

2 - الرضي، نهج البلاغة، م.س، ج4، الحكمة328، ص78.

وهذا الحديث يعطينا فكرة عن أنَّ الله تعالى فرض على الأغنياء واجب تأدية المال للفقراء لسدّ حاجاتهم.

وأمّا عن سبل الحصول على حقوق الفقراء من ثروات الأغنياء، فهي:

للفقراء في أموال الأغنياء فريضةً تسـدّ حاجتهم. ويمكن استيفاء حقوق الفقراء من أموال الأغنياء

الخمس: قال تعالى: ﴿**وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِن شَيْءٍ فَأَنَّ للهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ**﴾[1].

الزكاة: قال تعالى: ﴿**إِنَّما الصَّدَقاتُ لِلْفُقَراءِ وَالمساكِين**﴾[2].

الحقّ المعلوم: قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ فِي أَموالِهِمْ حَقٌّ مَعلُومٌ * لِلسّائِلِ وَالمحرُومِ**﴾[3]. وقد سأل رجلٌ الإمام عليّ بن الحسين عليه السلام عن معنى (الحقّ المعلوم) في هذه الآية، فقال عليه السلام: «الحقُّ المعلومُ. الشَّيءُ يُخرجهُ الرَّجُلُ من مالِه لَيسَ من الزَّكاة، وَلا من الصَّدَقَة المفروضَتَين». فقال الرجل: فإذا لم يكن من الزكاة ولا من الصدقة، فما هو؟ فقال الإمام عليه السلام: «هُو الشَّيءُ يُخرِجُهُ الرَّجُلُ من مالِه، إنْ شاءَ أَكثرَ، وإنْ شاءَ أَقَلَّ عَلَى قَدرِ ما يَملكُ». فقال له الرجل: فما يصنع به؟ قال عليه السلام: «يَصِل بِهِ رَحِمَاً، وَيقري بِهِ ضَيفَاً، وَيحملُ بِهِ كَلاًّ، أو يَصِلُ بِهِ أَخَاً لَهُ في اللهِ، أو لِنائبَةٍ تَنُوبُهُ». فقال الرجل: الله يعلم حيث يجعل رسالاته[4].

1 - سورة الأنفال/41.

2 - سورة التوبة/60.

3 - سورة المعارج/24-25.

4 - الكليني، الكافي، م. س، ج3، كتاب الزكاة، باب فرض الزكاة...، ح11، ص500.

فالحـقّ المعلـوم: هو المال الزائد على الخمس والـزكاة، إذ يجب على صاحب المال أنْ يساعد الفقراء بحسب استطاعته.

وأخـيراً، يجـب التنويـه هنـا إلى أنَّ الوصـول إلى الحقـوق الشرعيّة، يجـب أنْ يتمّ بالقانـون، وليس بالقوّة والفوضى. والحـقّ لا يبرّر لصاحبه انتزاعه بالعنف ووسـائل القوّة مِن الآخر؛ لأنَّ هذا السلوك يشعل الفوضى والاضطرابـات في المجتمع. فهناك مسـؤول ومسـؤوليّة وقانـون ونظام اجتماعي وسـياسي واقتصـادي، يجب على الجميع الخضـوع له وتنفيذ مقتضياته.

3 - النزعة الاستهلاكيّة المفرطة:

يختلف الاقتصاد في الإسـلام عن غيره مِن أشكال وأنماط الاقتصادات الأخرى، إذ إنَّ جميع سـلوكيّات الاقتصاد المعروفـة، خاصّة الاقتصادين الاشـتراكي والرأسـمالي، تمحور منظومتهـا الإنتاجيّة وعقليّتهـا العمليّة عـلى تأمين الحاجات الماديّة والاسـتهلاكيّة للفرد؛ أي تعمل على إشـباع متطلّبـات الفرد الماديّة العضويّة وشـهواته الذاتيّة فقط. أمّا في الإسـلام، فهنـاك رؤية مختلفة تماماً، تقوم على تأمـين الحاجات الماديّة مع ضرورة الخضوع لقيم المعنى الروحيّة؛ أي اسـتثمار النِّعم والخدمات والحاجات بطريقةٍ مُثلى، لكي ينعم الإنسـان بسـلامة النفس والجسم معاً، وذلك عبر الامتثـال لأوامر الله تعالى والعمل على رضاه. فالحياة الدنيا في الإسـلام ليست هي الحياة الحقيقيّة الكليّة الشاملة، بل هناك حياة أخرى هي الحياة الآخرة التي يجب أنْ تكون حاضرة في وعي المسـلم وسلوكيّته والتزاماته.

فالدنيا مزرعة الآخرة. وبناء عليه يجب أنْ يستهلك الإنسان ويحقّق حاجاته باعتدال ووعي وأخلاقيّة دونما استغراق استهلاك دنيويّ فارغ.

وقيمة المسلم تقاس فقط بالتزامه وتقواه، وليس بمقدار إنفاقه وترفه واستهلاكه.

ونظراً لأهميّة قضيّة الاستهلاك، سنحاول هنا تسليط الضوء عليها وفقاً لما يلي:

ومِن أجل فهم موضوع النزعة الاستهلاكيّة، وهو موضوع مهمّ بطبيعة الحال، نجد ضرورة مناقشته هنا بشيء مِن التفصيل، وفقاً لما يلي:

أ- أسباب حدوث الاستهلاك واتّساع رقعة النزعة الاستهلاكيّة المُفرِطة:

إنّ الإنسان يحب أنْ ينفق ويتوسّع في الإنفاق إلى درجة الاستهلاك، وذلك كي يلبّي حاجاته، ويحصل على متطلّباته ويوفّر الظروف الملائمة لاستمرار عجلة حياته. وهذا أمر لا نقاش فيه ولا جدال حوله، إذا ما جاء محمولاً على ضوابط ومعايير عقليّة ومنطقيّة مسؤولة وجب مراعاتها والخضوع لها.

ويلاحظ أنّ المجتمعات التي وصلت إلى درجات ومستويات عالية مِن الرقيّ الحضاري والتقدّم العلمي والتطوّر والازدهار المجتمعي، توسّعت فيها أنظمة الاستهلاك مع وجود وفرة في المواد الاستهلاكيّة المعروضة أمام الناس، وهذا ليس اعتباطاً إذا ما بني على التوازن والتناسق والانسجام بين الموارد والإمكانيّات والمتطلّبات والمستلزمات، وهو توازن يقوم على تشجيع الإنتاج الاقتصادي المحليّ لتلك المجتمعات، وتقليص حجم البضائع الاستهلاكيّة المستوردة.

ولكنْ يجب التنويه هنا إلى أنَّ تعمّق النزعة الاستهلاكيّة لدى الأفراد، حتّى لو توافرت لديهم موارد ضخمة وإمكانيّات واسعة، هو أمر مضرّ

وغير مستحسن، وتشوب حياة الناس فيها مخاطر روحيّة وعمليّة كبيرة. ولهذا يجب ترشيد الاستهلاك وتوعية أصحابه، والتركيز على الجانب الإنتاجي للمجتمعات.

◄ حبّ التنافس:

هناكَ بعضُ الناس ممّن ينتمونَ للطبقات الفقيرة يعتقدونَ أنّ الاستهلاكَ والبذخ والترف والتمتّع بزخارف الحياة، هو مسألة تنافس واستعراض يجب أنْ يعملوا عليها؛ لأنّه يجعلهم في مستوى اجتماعي راقٍ. وهذا، حقيقةً، وهمٌ وفخّ وحالة سقوط نفسي؛ لأنّه يورّط هؤلاء الفقراء في مصاعب عديدة ماديّة ومعنويّة، فهو مِن جهة يدفعهم لخسارة ما لديهم مِن موارد ماديّة قليلة، ومِن جهة أخرى يجعلهم يعيشون حالة الوهم النفسي والزيف الاجتماعي، فضلاً عن أنَّ هذا النمط مِن إغراء التنافس يتعارض مع مبادئ الدين والأخلاق الدينيّة، ويشكّل سبباً لرواج الفساد في المجتمع، ناهيك عن عواقبه الاقتصاديّة السيّئة. ولذلك، ردعت تعاليمنا الدينيّة عن كلّ هذه الأفعال، وأمرت بوجوب مواجهتها بمختلف السبل والأصعدة.

طبعاً، هناك شكل آخر مِن التنافس المحمود، بل والمطلوب، وهو التنافس الذي يتمثّل في التسابق لفعل الخيرات، والعمل على مرضاة الله. وبالتأكيد، جاء عن الإمام عليّ(ع): «لا تَكُنْ مِمَّن يُنافِسُ فِي ما يَفنَى، وَيُسامِحُ فِي ما يَبقَى»[1].

1 - الشريف الرضي، نهج البلاغة، م. س، ج4، الحكمة150، ص39.

ب- الأغنياء وحياة الرفاه والبذخ:

هنـاك كثير مِن النـاس ممّن يملكون الأموال والـثروات، ولديهم قاعدة ماديّة واسـعة مِن الأرصدة والأعـمال والقدرات والإمكانيّـات، يندفعون للشراء والصرف والاستهلاك الزائد مِن أجل البقاء في جنان العيش الرغيد والبهيج والتمتّع ببذخ الحياة وزخارفها المتنوّعة الكثيرة. طبعاً هذا السلوك مرض نفسي، بل آفة نفسـيّة وسـلوكيّة، وهو يعبّر في الواقع عن قلّة إيمان ومسـؤوليّة، وضعـف أخـلاق وأنانيّة مفرطـة، ولا علاج لـه إلّا بالإيمان والتقوى والإنفاق في سبيل الله.

◄ الآفات الثقافيّة:

وهناك سـبب آخـر لتعمّـق نزعة الاسـتهلاك المفرط، وهـو الانحراف الثقافيّ والفكري الناجم عن التقليد الأعمى للآخر، خاصّة لنماذج ورموز الثقافة الغربيّة المهيمنة إعلاميّاً وسياسـيّاً وثقافيّـاً التي تعمد آلتها الدعائيّة الهائلة إلى عرض أنماط ثقافتها وسلعها الاستهلاكيّة على نطاقات واسعة، ومحاولة الدفع بها في كلّ الأرجاء، باعتبارها سـلعاً وبضائع ومسـتوردات ذات إنتاجيّة عالية وكفاءة مذهلة، وهذا كلّه يأتي بطبيعة الحال على حساب الإنتاج المحلّي لدولنا ومجتمعاتنا.

وحتّـى لا نحمّل الآخر مسـؤوليّة تعمّق نزعة الاسـتهلاك عندنا، يجب الإشـارة إلى أنّنـا نعاني في مجتمعاتنـا من حالة ضعف ثقافيّ يرسّـخ في النفس نزعةً اسـتهلاكيّةً مفرطةً، حيـث أنَّ طبيعة البرامج التربويّة الخاطئة، تُعدّ مِن الأسباب المساعدة على شيوع هذا التوجّه والسلوك المنحرف.

إنَّ أثـر النزعـة الاسـتهلاكيّة لا يقف عند مـا ذكر أعلاه، بـل يتعدّاه إلى إشـاعة أجواء التقاعس والتكاسـل والراحة، وتعمّـق روح الاتكاليّة لدى قطاعات واسعة من أبناء مجتمعاتنا، نتيجة اعتمادهم الكامل على منتجات واستهلاكيّات الآخر.

◂ النظام التعليميّ:

التلميـذ الذي يذهـب إلى مدرسـته يوميّـاً ويجلس وراء مقعـده لمدّة سـت سـاعات تقريباً متلقّياً للعلم والمعرفة من معلّميه ومدرّسيه، سيتأثّر بشـكل كامل بما يلقى عليه منهم من أفكار وسلوكيّات ومخاطبات فكريّة وسـلوكيّات تربويّـة. بمعنـى أنَّ هنـاك تأثيراً كبـيراً بلا أدنى شـكّ للنظم التعليميّـة على أبنـاء مجتمعاتنا فيما يتعلّق بموضوعة الاسـتهلاك، حيث أنَّ تعاليم المعلّمين ووصاياهـم وقناعاتهم التي يلاحظها ويقلّدها ويتربّى عليهـا التلميذ، لها بالغ الأثر عليه. من هنا نلاحظ أهميّة التعليم في توعية التلاميـذ والطلبـة على أنماط الاسـتهلاك المعتـدل والوسـطي، والتأثير الإيجابي على سلوكهم الاستهلاكي الإيجابي في هذا المجال، في ضرورة الترشيد والوعي والمسؤوليّة، في عدم الإسراف وترشيد الاستهلاك، وعدم الانجرار وراء البذخ والترف الفارغ.

◂ الدعايات ووسائل الإعلام:

ومثلـما للتعليـم دورٌ فعّال في تربية الأجيال على الاسـتهلاك المعتدل، كذلـك إنَّ للإعلام بأنواعه وأشـكاله المتنوّعة والمتعدّدة الواسـعة الدور

الأكبر في توجيه سياسات الاستهلاك وترشيدها وتوعية الناس عليها، خاصّة في أيامنا هذه، حيث أنَّ ثقافة المعلومات منتشرة على نحو واسع وعميق، ويمكن بسهولة وصولها إلى الإنسان في حجرة نومه.

إذاً، إنَّ الإفراط في الاستهلاك له نتائج وخيمة على تطوّر المجتمعات ونهضتها، وقد يوقعها في وديان الانحطاط والتخلّف. ومحاولة البعض إشاعة مثل هذه الثقافة الاستهلاكيّة القاتلة في مجتمعاتنا، ليس له مِن غرض وغاية سوى إبقاء مجتمعاتنا مرتهنة في حاجاتها ومتطلّبات عيشها للآخر، الأقوى والأغنى والأكثر ثراءً وقدرة على الابتكار، بما يدفع المجتمعات للتقليد والاستلاب، وإهدار ثرواتها وخيراتها وانهيار اقتصادها.

ب- الآثار السلبيّة للاستهلاك المفرط:

الإنسان مكوّن مِن جسد وروح، مِن عقل وغرائز، وفيه شهوات ورغبات ذاتيّة تضغط عليه لكي يشبعها. إنَّه يطلب مشتهيات ويستزيد منها، وكلّما أشبع رغبة طلبت منه المزيد. ولكنَّ تحقيق الرغبات وإشباع الشهوات والغرائز، أمر مضرّ وقبيح، وله نتائج عكسيّة على صحّة الإنسان وعلى اقتصاده ووجوده كإنسان عاقل له حكمة مِن وجوده وغاية راقية لحياته، وهي بناء الحياة على أسس الحقّ والعدل والكرامة الإنسانيّة. وهذه أمور لا تجتمع مع التوسّع في تحقيق متطلّبات الجسد العضويّة، ولا يمكن لموارد الأرض كلّها إشباعها بما قد يفضي إلى تفجّر الصراعات وهدر الطاقات والثروات وشيوع ثقافة العنف والتعصّب الواصلة حدّ إراقة الدماء.

إنَّ تعاليم الإسلام تقوم -فيما يتعلّق بالإنفاق والتدبّر المعيشي- على

قاعـدة أنَّ كلّ إنفـاقٍ غير متعارف ويتجـاوز حدّ الكفاف، يُعدّ اسـتهلاكاً مفرطـاً يجب إيقافـه وعدم الارتهان له؛ لأنّه يتسـبّب بـأضرار كبيرة للفرد والمجتمـع، حيث أنّه سـيؤدّي إلى تبديد الطاقـات والإمكانيّات الماديّة، وإهدار الطاقـات البشريّة، ومحاربـة الإبداع والإنتاج المحلّي، وإشـاعة ثقافة الكسـل والتقاعس، إضافة إلى أنَّ الاسـتهلاك المفرط سيكون سبباً في هيمنة القوى الشـهويّة البهيميّة على الإنسـان، وهذا بالنتيجة سيفضي إلى انحطـاط المجتمع وتفكّكه. وبالنظر إلى هذا، فقد عدّت القيم الدينيّة والتعاليم الإسـلاميّة الناس المفرطين والمسرفين والمستهلكين زيادة عن الحـدّ، أمراضاً وآفات اجتماعيّـة وجب علاجها؛ لأنّهم يعاكسـون طبيعة القيم الصحيحة في الحياة، ويتسبّبون في أزمات كثيرة للمجتمع بأسلوبهم الخاطئ في المعيشة، وميلهم المفرط نحو التجمّل[1].

وأمّـا إذا تـمّ التعامل مع الاسـتهلاك بوعـي وحكمة ومسـؤوليّة شرعيّة وأخلاقيّة، مِن خلال الاسـتخدام الأمثل والأنفع لمقتضياته المعيشيّة، فإنَّه سـيصبح بالإمكان إتاحة الفرص أمام الجميع لتلبية متطلّباتهم وحاجاتهم ضمـن قاعـدة العدل والإنصـاف، بما يـؤدّي إلى الاسـتقرار الاجتماعي والسلامة المجتمعيّة وشعور الناس بالاطمئنان والسعادة.

ج- المعيار الأنسب في الاستهلاك المعيشي:

لقد أوضحت أحكام الدين وقيمه وتعاليمه المبادئ الصحيحة والمعايير

1 - الحكيمي، الحياة، م. س، ج3، ص102-103.

الأخلاقيّة السلوكيّة لاستثمار النعمة، حيث وضعت السبيل القويم لاستهلاك النعم، بما يراعي الأولويّات الدينيّة ومصالح النظام الاجتماعي الإسلامي.

د- ضرورة الحفاظ على القيَم في الاستهلاك:

وعندما نتحدّث عن الأصول القيميّة، فنحن نعني بها المبادئ والأخلاقيّات التي رسمها الدين تحقيقاً لمعنى الخلق وأساس وجود الإنسان في الحياة، وهي تشتمل على كلّ شيء وتدخل في بنية أيّ شيء، حتّى في صلب وبنية الاقتصاد الإسلامي، وتنطلق مِن قاعدة أداء الواجبات وترك المحرّمات.

وقد أوضح كتاب الله تعالى القاعدة الأساس والمعيار الصحيح في الوصول للنعم واستثمارها، حيث الضرورة هنا تقتضي الالتزام بما يلي:

- التقوى والإيمان: ﴿**وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ حَلاَلاً طَيِّبًا وَاتَّقُواْ اللهَ الَّذِيَ أَنتُم بِهِ مُؤْمِنُونَ**﴾[1].
- العملُ الصالح: ﴿**يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِن الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ**﴾[2].
- الشكرُ لله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُواْ لِلهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ**﴾[3].

1 - سورة المائدة/88.
2 - سورة المؤمنون/51.
3 - سورة البقرة/172.

■ أداءُ الحقوق وتجنُّب الإسراف والتبذير: ﴿وَهُوَ الَّذِى أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[1].

■ تركُ الذنوب وعدم اتّباع الهوى والشيطان: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِى الأَرْضِ حَلاَلاً طَيِّباً وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾[2].

لقد أجمعَ كثير مِن المفسّرين على أنَّ المراد مِن كلمة (كلوا) التي خاطب بها تعالى عباده، إيذاناً منه بالعمل على استثمار نعمه التي أسبغها عليهم. وليست الغاية هنا الأكل فقط، بل هو مطلق التصرّف بالنعم، والأكل هو أحد مصاديق التصرّف بالنعمة. يقول عزّ وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُواْ لِلهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾[3]. وفيها تحفيز وحضّ للناس على أنْ يبادروا بالشكر والثناء على نعمه تعالى، مع ضرورة معرفة أنَّ استهلاك الإنسان للنعمة، لا يُعدّ حراماً.

وينبغي أنْ يكونَ معروفاً أنَّ الالتزام بالقيَم المعياريّة الإسلاميّة العليا والسامية في استثمار الثروات، لا يتقيّد بزمن ومرحلة محدّدة بذاتها، بل هذا الالتزام وتلك المراعاة المطلوب تشمل كلّ المراحل الاقتصاديّة في واقع التدبّر المعيشي، ابتداء مِن مرحلة الإنتاج، ومروراً بالتوزيع، وانتهاء

1 - سورة الأنعام/141.
2 - سورة البقرة/168.
3 - سورة البقرة/172.

بالاستهلاك. والالتزام أو المراعاة تكليف شرعي قبل أنْ يكون واجباً أخلاقيّاً دينيّاً.

هـ -استهلاك الثروة وفق المصالح العليا للنظام الإسلامي:

لا شكَّ بأنَّ المصالح العليا للدولة الإسلاميّة هي المعيار الحاسم في بناء العلاقات السياسيّة وغير السياسيّة بينها وبين باقي البلدان والمجتمعات، فقد تستلزم تلك المصالح أحياناً عدم استهلاك البضائع وتحريم الاستثمار وشراء السلع مِن تلك البلدان التي تشكّل خطراً على مصالح الدولة الإسلاميّة العليا، خاصّة عندما تستهدف تلك الدول المعادية أساس وجود الدولة، وتعمل على إسقاطها وبسط السيطرة عليها، واتّساع مساحة نفوذها، بما يؤدّي إلى إخضاع المسلمين وإضعافهم وتفرقتهم وانقسامهم. وفي هذا السياق يذكر الإمام روح الله الخمينيّ(قده) في كتابه (تحرير الوسيلة) مِن أنّه لو خِيف على حوزة الإسلام مِن الاستيلاء السياسيّ والاقتصاديّ المنجرّ إلى أسرهم السياسيّ والاقتصاديّ، ووهن الإسلام والمسلمين وضعفهم، يجب -عندها- الدفاع بالوسائل المشابهة، والمقاومات المنفيّة، كترك شراء أمتعتهم، وترك استعمالها، وترك المراودة والمعاملة معهم مطلقاً[1].

و-كيفيّة التصدّي للنزعة الاستهلاكيّة المُفرِطَة:

1 - روح الله الخميني، تحرير الوسيلة، دار التعارف، لبنان/بيروت، ط3، عام 1983، ج1، ص485، المسألة4.

تنبع أهميّة التصدّي للنزعة الاستهلاكيّة مِن ضرورة ترسيخ فكرة الادّخار وبالتالي الإنتاج؛ لأنَّ شيوع ثقافة الاستهلاك في أيّ مجتمع بحيث ينفقون بمستويات عالية مِن دخلهم، لن يكون بإمكانهم توفير المال اللازم لتطوّر عمليّة الإنتاج، وبالتالي توسيع نطاق الادّخار.

ولكنْ لا يمكن الوصول إلى مجتمعات تهتمّ بمستقبلها الاقتصادي على صعيد الإنتاج والادّخار مِن دون تربية وسلوك تربويّ وتعليم مستمرّ منذ بداية تفتُّح المدارك العقليّة للإنسان، كي يترسّخ مبدأ القناعة كسلوك تربويّ أصيل مترسّخ بموجب العقيدة الدينيّة، مع ضرورة تأصيل مبدأ التوازن وعدم الاستهلاك المفرط، بل واستئصاله مِن النفس كليةً.

وهذا الموضوع الثقافيّ التربويّ لا يقتصر على بلداننا، فهناك في كثير مِن البلدان الغربية ثقافة تربويّة ومجتمعيّة عامّة رافضة للإسراف والاستهلاك الزائد عن حدّه، بل هناك محاربة ورفض لأصل فكرة الإسراف في تلك المجتمعات على جميع المستويات والأصعدة التي فيها استهلاك، مثل الكهرباء والماء والغذاء والوقود وغيرها، رغم أنَّ تلك البلدان المتطوّرة تمتلك ثروات طائلة ولديها إنتاجيّة اقتصاديّة عالية وحالة رفاهية ورقيّ اجتماعي كبير.

- **ثالثاً- الادّخار:**

لا شكَّ بأنّ الادّخار هو مِن أهمّ العوامل المؤثّرة على النشاط الاقتصادي والتدبّر المعيشي لأيّ أسرة على مستوى تماسكها ورصانتها ومقدرتها العالية على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تواجهها في حركتها الحياتيّة

ووصولها لمستوى الرقيّ والازدهار.

وهناك نصـوص دينيّة كثيرة في الواقع تحضّ عـلى الادّخار، وتنظر إليه بعـين الرضا والأهميّة القصوى، يمكننا تسـجيل بعضها مِن خلال البحث في العناوين الآتية:

1 - أهمّيّة الادّخار:

لا يمكن تحقيق الادّخار على المستوى الأسري مِن دون تآلف كلّ أفراد الأسرة وتآزرهـم وتعاضدهـم وانسـجامهم وتعاونهم مـع بعضهم، حيث يتولّى ربّ الأسرة وولي أمرها مسـؤوليّته كمدبّـر يتحرّك على هذا الصعيد التدبـيري مـع قناعة ووعي باقـي أعضـاء الأسرة بالموضـوع الادّخاري وضرورته بعيداً عن عقليّة الإسراف وسـلوكيّة التبذير، وهذا شرط أساسي للنهوض بالأسرة ولاحقاً بالمجتمع ككل. ولا شـكَّ أنَّ تراثنا الديني حافل بالروايـات والنصوص التي تلقي الضوء على فكرة الادّخار وأهمّيتها، فقد جاء عن الإمام الرضا(ع): «إنَّ الإنسـانَ إذا أدخل (ادّخر) طَعامَ سَنَةٍ، خَفَّ ظَهرُهُ وَاسـتَرَاحَ. وكانَ أبو جَعفر وَأبو عَبدِ اللهِ عليهما السـلام لا يَشـتَرِيانِ عُقدَةً، حَتَّى يُحرِزا طَعامَ سَنَتِهما»[1].

ولا شـكَّ بأنَّ اتّباع سـبيل الادّخار والتوفير كأسـلوب أسـاسي للتدبير المعيشي الأسري (والمجتمعي)، سـيجعل الأسر تعيش الاستقرار وراحة البال، بعيداً عن الاضطرابات والقلق السـلبي ومجمل الاهتزازات الحياتيّة

1 - الكليني، الكافي، م. س، ج5، كتاب المعيشة، باب إحراز القوت، ح1، ص89.

والمعيشـيّة الأخرى. وكما يعلم الجميع، إنَّ الاسـتقرار النفسي والسكينة الروحيّـة، هي مِن أهمّ شروط الإنتاج والفاعليّة الحضاريّة، والدفع للعطاء والتقدّم.

ولا بـدَّ مِـن التنويه هنـا إلى نقطة مهمّة حـول فكرة الادّخـار، وهي أنَّ الادّخـار لا يعني دوماً الناحية الماديّة المتمثّلـة في توفير المال، بل هناك أيضاً ادّخار مِن نوع آخر، معنوي، أشار إليه الرسول الكريم(ص):»إذا ماتَ المؤمِنُ انقَطَعَ عَمَلُهُ، إلاّ مِن ثَلاثٍ: صَدَقَةٌ جاريَةٌ، أو عِلمٌ يُنتَفَعُ بِهِ، أو وَلَدٌ صالِحٌ يَدعُو لَهُ»[1].

2 - أنواع الادّخار:

نميّز في موضوع الادّخار (بحسـب غاياته وأهدافه) بين نوعين، ممدوحٌ (ادّخارٌ محمودٌ مطلوبٌ)، ومذمومٌ (اكتناز منهيٌّ عنه):

أ- التوفير المحمود:

الادّخار سـلوك اقتصادي تلجـأ إليه الأسر والمجتمعـات لحفظ مالها وثرواتهـا واسـتخدامها أوقات المحـن والصعوبـات. والادّخار الأفضل والأحسـن والأكثر نفعاً، هـو الذي يجب السـير به والالتـزام بمقتضياته الاقتصاديّة. هو الذي يحقّق غايات اقتصاديّة لا تتعارض مع أحكام الشرع والعقـل، حيـث يتمّ مِن خلاله حفـظ كرامة الفرد المسـلم وعدم رميه في

1 - الإحسائي، عوالي اللئالي، م. س، ج2، ص53.

أودية القلق والفقر والحرمان، وبما يساعده على المضي قدماً في تحقيق حاجاته ومستلزماته الأسريّة والمجتمعيّة دونما اضطرابات وقلاقل.

كما يتمثّل مثل هذا الادّخار والتوفير في أمورٍ كثيرة يتمّ تنفيذها من قبل الحكومات، لتعود بالنفع على الفرد والمجتمع معاً، منها: الوقف، والإنفاق في سبيل الله، ومساعدة الفقراء، وإنشاء طرقٍ، وتوسيع شبكات المياه، وبناء جسور، وبناء مدارس، وبناء مستشفيات، وما إلى ذلك من أعمالٍ ممدوحة.

ولنا في قصّة النبيّ يوسف(ع) التي أوردها القرآن دليل نوعي وحيويّ على الأهميّة الكبرى لعقليّة الادّخار والتوفير، حيث أنّه(ع) قام بتفسير رؤيا «فرعون مصر» في البقرات السبع العجاف بسنوات الجفاف والجدب، ومن ثَمَّ اقترح عليه توفير القمح لتجاوز هذه المحنة. قال عزّ وجل في كتابه المجيد: ﴿**يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلاَتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ * قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ**﴾[1]. وهذا ما تفيدنا منه هذه الآيات المباركة، حيث أنَّ الادّخار لوقت الشدّة، أمر محمود ومطلوب وممدوح، إذا كانت الغاية منه حماية الناس في اقتصادها وحاجاتها.

روي عن الإمام جعفر الصادق(ع): «فَإِنَّ النّاسَ إنمَّا يُعطَونَ من السَّنةِ

1 -سورة يوسف/46-49.

إلى السَّنةِ، فَللرِّجُلِ أنْ يَأخُذَ ما يَكفِيهِ وَيَكفِي عِيالَهُ مِن السَّنَةِ إلَى السَّنَةِ»[1].

كما أجاب الإمام عليّ الرضا(ع) على سؤال معمّر بن خلّاد عن توفير طعام سنة، قائلاً: «أنا أفعَلُهُ»، ويعني بذلك إحراز القوت[2].

واعتبر الإمام محمّد الباقر(ع) طلب الرزق في الدنيا، بهدف التعفّف عن سؤال الناس، وتلبيةً لمتطلّبات الأسرة، وإعانةً للجار، أنّه أمرٌ ممدوحٌ، وثوابه الأخرويّ عظيمٌ جدّاً، حيث قال: «مَن طَلَبَ الرِّزقَ في الدُّنيا، استعفافاً عَن النّاسِ، وَتَوسِيعاً عَلى أهلِه، وتَعَطُّفاً عَلَى جارِهِ، لَقِيَ اللهَ عزَّ وَجلَّ يَومَ القِيامَةِ وَوَجهُهُ مِثلُ القَمَرِ لَيلَةَ البَدرِ»[3].

خدمة المجتمع كتوفير اقتصاديّ:

لا شكَّ بأنَّ تأمين الخدمات العامّة لأفراد المجتمعات، له دور كبير في المساعدة على ادّخار النعمة، ويمكن عدّه -في الوقت نفسه- ذخراً معنويّاً للعبد في آخرته، كحفر بئرٍ، أو شقّ قناة، لتأمين مياه الشرب والسَّقي للناس. ولهذا التوفير آثاره المعنويّة التي لا ينكرها أحدٌ. قال الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «ستٌّ خِصالٍ يَنتَفِعُ بِها المؤمنُ بَعدَ مَوته: وَلَدٌ صالِحٌ يَستَغفِرُ لَهُ، وَمُصحَفٌ يُقرَأ فِيه، وَقُلَيبٌ يَحفِرُهُ، وَغَرسٍ يَغرِسُهُ، وَصَدَقَةُ ماءٍ يجرِيهِ، وَسُنَّةٌ حَسَنَةٌ يُؤخَذُ بِها بَعدَهُ»[4].

1 - ابن بابويه، معاني الأخبار، م. س، ص153.
2 - ابن بابويه، مَن لا يحضره الفقيه، م. س، ج3، ح3620، ص167.
3 - الكليني، الكافي، م.س، ج5، كتاب المعيشة، باب الحث على الطلب...، ح5، ص78.
4 - ابن بابويه، الأمالي، م.س، ص233.

وينقل لنا تاريخ وسيرة أهل البيت(ع) الكثير من القيم والفضائل التي تجسّدت في أعمال وأفعال أئمّتنا حول مسألة الادّخار والتوفير، فقد ذكر المؤرّخون أنَّ الإمام علي(ع) كانت له على هذا الصعيد فضائل كثيرة، منها: قيامه بحفر بئر «ينبُع» وقنوات عديدة، كقناة «أبو نيزر»، و«بغيبغة»، حيث جعلها وقفاً في سبيل الله تعالى، ولا زالت آثار بعضها باقيةً حتّى يومنا هذا في منطقةٍ تُعرف باسم آبار عليٍّ[1].

فرسول الله(ص) وأهل بيته الكرام(ع) كانوا نموذجاً ومثالاً عالياً سامقاً يُحتذى به في التسابق إلى فعل الخيرات والفضائل، وذلك بهدف حفظ المصالح العامّة ورعاية شؤون الناس، وتوفير شتّى أنواع الخدمات لأبناء مجتمعهم، ودائماً ما كانوا يوصون الناس بذلك. فقد روى معتب: قال لي الإمام الصادق(ع): «وَقَدْ يَزِيدُ السِّعرُ بالمدينة، كَمْ عِندَنا من طَعام؟». قلت: عندنا ما يكفينا أشهراً كثيرةً. قال(ع): «أخرِجْهُ وَبِعْهُ». قلت: وليس بالمدينة طعامٌ؟! قال(ع): «بِعْهُ». فلمّا بعته، قال(ع): «اشترِ مَعَ النّاسِ يَوماً بيَوم»، ثمّ قال(ع): «يا معتبُ، اجعَلْ قُوتَ عِيالي نِصفاً شَعيراً، وَنِصفاً حِنطَةً، فإنَّ اللهَ يَعلَمُ أنِّي واجدٌ أنْ أُطعِمَهُم الحِنطَةَ عَلَى وَجهِها، وَلكِنِّي أُحِبُّ أنْ يَرانِي اللهُ عزَّ وَجَلَّ قَد أحسَنتُ تَقديرَ المعِيشَةَ»[2].

1 - العاملي، وسائل الشيعة، م.س، ج13، ص303-307.
2 - محمّد بن الحسن الطوسي، تهذيب الأحكام، منشورات دار الكتب الإسلاميّة، إيران/طهران، ط4، عام 1987م، ص161.

ب- الادّخار المستقبح:

تركـزُ التعاليـم الدينيّة والأحـكام الشرعيّة عـلى أنَّ جوازَ فعـل أو ترك أيّ أمـر، مرهون بغاياته وأهدافه المتوخّاة، خاصّة تلـك الأمور المتعلّقة بالناحية الاقتصاديّة المعيشيّة للناس. فجواز أو عدم جواز فعل التوفير كسلوك اقتصادي يعـبرّ عنه مِن خلال جمع الأموال وادّخارها لأوقات الحاجة والمحن، مرتبط بالغايات المنشـودة منه، فإنْ كانت الأهداف عقليّـة مفيدة للناس والمجتمع والصالح العام، وجب الأخذ به، بل كان الادّخار ساعتئذ مطلوباً جداً، وأمّا إنْ كانـت تلك الغايات والأهداف بعيدة وغير منسـجمة مع روح العقل وأحكام الشرع، ولا تحقّق المصلحة العامّة، يجب ترك فعل الادّخار؛ لأنَّه ساعتها قد يـؤدّي إلى تحقيق أغراض بعيدة عن مصلحة النـاس، ولا يرضى عنها الدين والشرع، كأن يتمّ تسـخير الثروة والأموال في غير السبل التي يرضاها تعالى، بما يحرم الناس –خاصّة الفقراء- مِن قدرتهم على تأمين حاجاتهم ومعيشتهم. لذلـك، فإنَّ جمع المال وادّخاره بهدف جني ثـروةٍ طائلة، أو احتكار بضاعةٍ يحتاجها الناس، سيؤدّي إلى حرمانهم مِن حقوقهم المشروعة.

وهذا العمل قبيح بذاته، رفضه الشرع، وعدّه مذموماً، وهدّد فاعليه بالعذاب الشديد الأليم. قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّ كَثِيرًا مِن الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾[1]. كما ذمّ عزّ وجلّ البخلاء، والذين يكنزون الأموال ولا

1 - سورة التوبة/34.

ينفقوها، بقوله: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾[1].

وبالعودة إلى الروايات والأحاديث الواردة بهذا الشأن، نلاحظ أنَّها ذمّت فعل الادّخار المؤدّي للاكتناز فيما حرمه تعالى. جاء عن الرسول الكريم(ص): «إذا أبغَضَ النّاسُ فُقَراءَهُم، وَأظهَرُوا عِمارَةَ أسواقِهِم، وَتَبارَكُوا عَلَى جَمعِ الدَّراهِمِ، رَماهُم اللهُ بِالقَحطِ مِن الزَّمانِ»[2].

3 - الأسلوب الأنجع والأفضل في حفظ المال المدّخر وتناميه:

إنَّ حسن التدبير والتخطيط المبرمج الواعي والمسؤول، القائم على حسابات دقيقة وواقعيّة حاضرة ومستقبليّة، هو أهمّ أسلوب وأفضل منهج لإدارة مختلف شؤون الحياة المعيشيّة، وضمان عدم الوقوع في مطبّات وأزمات كبرى، خاصّة عندما يأخذ بعين الاعتبار حسابات المستقبل والتخطيط لما هو آت. يقول الإمام عليّ(ع): «فَدَعْ الإسرافَ مُقتَصِداً، وَاذكُرْ فِي اليَومِ غَدَاً، وَأمسِكْ مِن المالِ بِقَدَرِ ضَرورَتِكَ، وَقَدِّمْ الفَضلَ لِيَومِ حاجَتِكَ»[3].

وعن طريقة الحفاظ على المال وآليّة ادّخاره، روي أنَّ رجلاً أتى الإمام جعفر الصادق(ع) شبيهاً بالمستنصح له، فقال له: يا أبا عبد الله كيف صرت اتّخذت الأموال، قطعاً متفرّقة، ولو كانت في موضعٍ واحد كان أيسر لمؤنتها وأعظم لمنفعتها. فقال أبو عبد الله عليه السلام: «اتَّخذتُها

1 - سورة النساء/37.
2 - النراقي، جامع السعادات، م. س، ج2، ص65.
3 - الرضي، نهج البلاغة، م. س، ج3، الرسالة21، ص19.

مُتفَرِّقَةً، فإنْ أصابَ هذا المالَ شيءٌ، سَلِمَ هذا، وَالصّرّةُ تَجمعُ هذا كُلَّهُ»[1].
إنَّه يعطينا فكرة عن أفضل سبيل لتوفير المال، وذلك مِن خلال ادّخاره في عدّة أماكن، وليس في مكان واحد، بمعنى ضرورة استثماره والاستفادة منه في عدّة مشاريع وليس في مشروع واحد، والسبب أنَّه يمكن لمشروع ما إنْ يفشل ويخسر، فتبقى المشاريع الأخرى قابلة للتعويض.

نعم، إنَّ حفظ المال أمر مهمّ وحيويّ اقتصاديّاً، فقد يتعرّض البلد للركود والتضخّم. ولهذا، يجب ادّخاره من خلال استثماره في مشاريع عديدة ينتفع بها أبناء المجتمع، بما يعني أنَّه يجب عدم الاحتفاظ بالمال مِن خلال ادّخاره نقداً؛ لأنَّ ذلك يقلّل مِن قيمته مع مرور الزمن، بل يجب استبداله في مشاريع أو ببضاعات تتزايد قيمتها مع الأيام. فالذهب والعقارات مثال حيّ على ما تقدّم، وهي يمكن شراؤها والاحتفاظ كونها تملك قيمتها بذاتها لا مِن غيرها.

● خلاصة الفصل الثالث:

■ طريقة التدبّر المعيشي: هي الطريقة التي يتمّ عبرها اختيار محدّدات ومعايير السياسة الاستراتيجيّة العامّة المتعلّقة بمختلف شؤون المعيشة وإيصالها إلى حيّز وواقع التنفيذ والإجراء.

■ الدخل: وهو عبارة عن الأموال وأثمان السلع التي يحظى بها إنسانٌ، أو جماعة بشريّة، أو مؤسّسةٌ، أو أيّ تكوين اقتصادي، في مدّةٍ معيّنةٍ، مِن

1 - الكليني، الكافي، م. س، ج5، كتاب المعيشة، باب شراء العقارات...، ح1، ص91.

أجل أنْ تمكّنه مِن تدبّر واقعه الحياتي المعيشي.

■ لا يوجد حدٌّ معيّن في الشرع الإسلامي للدخل مِن الناحية الكميّة، ولكنْ كيفيّاً حدّد الشرع ضرورة أنْ يكون الدخل حلالاً وذا مشروعيّة دينيّة.

■ يقسم الدخل المادّيّ للإنسان إلى قسمين، دخل حلال يكتسبه الإنسان مِن خلال العمل في مشاريع مشروعة، ودخل حرام يأتي مِن خلال مشاريع محرّمة غير مشروعة.

■ السبيل الأمثل والمنهج الأقوم في موضوع الاستثمار، هو أنْ يأتي مبنيّاً على أسس ومعايير دينيّة ترضي الله والقيم الإسلاميّة، وذلك مِن خلال: البعد عن الإسراف والتبذير، وتجنّب البخل والتقتير، واجتناب الوقوع في مطبّات الهوى والنزعات الفارغة والإفراط في الزينة والتجمّل.

■ نعني بالإسراف أنْ يخرج المرء عن حدّ الاعتدال في الإنفاق. والتبذير: هو ميل المرء للإنفاق الكثير، دون حساب عواقب الأمور، بحيث يفضي إلى إتلاف النعمة وتبديدها.

■ عدم الإفراط في الاستهلاك؛ لأنّه يتخزّن في داخله غاية التكبّر على الآخرين، والتفاخر، والتنافس في غير طاعة الله.

■ إنَّ الانسجام مع مصلحة النظام الإسلامي، هو المعيار الأهمّ في موضوعة الاستهلاك.

■ الادّخار له تأثير كبير جداً على تقدّم المجتمع وتطوّره ورقيّه الاقتصادي، ويمكن عدّه مِن أهمّ معايير تكامل الأسرة وانسجامها مع بعضها البعض في ظلّ رعاية واهتمام وقيادة مسؤول الأسرة الراعي القادر على السير بمقتضيات حسن التدبير المعيشي.

الفصل الرابع:

نتائج ومآلات حُسن التدبير وعواقب سوئه

في آخـر فصول الكتاب، سـنحاول المـرور على قضايـا مهمّة لها صلة بقضيّة المعيشـة وحسـن التدبير المعيشي، في سـياق أمرين، هما: حُسن التدبير، وسوء التُدبير.

المبحثُ الأوّل:
النتائجُ الإيجابيّة الحَميدة لحُسن التدبير

إنَّ وصولَ أيّة أسرة أو عائلة في أيّ مجتمع إلى مسـتوى الحياة المعيشيّة الراقية والمثاليّة، خالية مِن المنغّصات اليوميّة على مستوى القلّة والضعف والعيـش الهامش، مشروط ومرهون بـأنْ تمنهج الأسرة حياتها على قاعدة حُسـن التدبير والتخطيط الواعي لكلّ ما يتعلّق بمعيشتها اليوميّة الحاضرة والمستقبليّة ضمن إطار القيم والمعايير الإسلاميّة التي ترضي الله تعالى.

وما نعنيه بالحياة المثالية الرغيدة، هو العيش في ظلال القيم الإسـلاميّة بعيداً عن الإفراط والتفريط في النعم، وسـلوكيّة الاسـتهلاك الفراغ. يعني هـي حياة الكفاف والمسـؤوليّة والوعـي، حياة القناعة والرضـا، المؤديّة لتحقيق سلامة النفس والجسد.

طبعاً، على مسـتوى الواقع يجبُ تأمينُ نفقات المعيشـة على المستوى الشخصيّ، وهي نفقات تشـتمل أجور الطعام، والثياب، والسكن، وأجور النقـل، وغيرها. كـما أنَّ النفقـات تصل لـضرورة تأمين وسـائل النظافة الشخصيّة في المنزل، والإنفاق على الصحّة، والتزيين المعتدل، والاهتمام

باللباس، وغيره.

أمّـا نفقات الأسرة، فتشـمل كلّ ما يحتـاج إليه ممَّن تجـب نفقتهم مِن أفرادهـا، إذ يجب على المسـؤول عن العائلة أنْ يعمـل على تأمين جميع مسـتلزمات أسرته مِن والدين وزوجة وأولاد، كما يجـب أنْ يكون مؤهّلاً -ماديّاً طبعاً- على استضافة أصدقائه وأقاربه والإنفاق عليهم طعاماً وغيره.

وأمّـا النفقات الاجتماعيّة، فهي الأموال التـي يخصّصها المرء لكي يتمّ إنفاقها لاحقاً لتطوير واقع المجتمع المحيط به، وتنظيم شـؤون ومختلف أموره التي تعود بالفائدة عليه وعلى الجميع. فالحقوق الماليّة على قسمين: واجبةٌ ومستحبّةٌ، منها القرض والعارية.

وهناك أمورٌ تتعلّق بموضوع الرفاهيّة في العيش، ينبغي الإشارة إليها هنا، وهي:

أ- الإسلام لا يمنع الناس وعباد الله مِن التنعّم بحياة مرفّهة وراقية، فنعم الله كثيرة ولا تحصى، ولكنْ كلّه بمقدار ورضا وقيمة إسلاميّة. يقول تعالى: ﴿**قُلْ مِن حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيِّبَاتِ مِن الرِّزْقِ قُلْ هِي لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**﴾[1]. ويسرّ تعالى لهم استثمار هذه النِّعم دون عناء ومشقّة ﴿**وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُواْ بَالِغِيهِ إِلاَّ بِشِقِّ الأَنفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ**﴾[2].

1 - سورة الأعراف/32.

2 - سورة النحل/7.

ب- إنَّ الإسلام يعتبر أنَّ تأمين الإنسان لأدوات راحته ووسائل رفاهيته، هو دفع له لشكر الله والتقرّب منه، على طريق تهذيب النفس وترقيتها بالقيم الدينيّة، وبما يرضي الله تعالى.

ج- هناك اختلافٌ جذريّ -بطبيعة الحال- بين نظرة الإسلام لمعنى الرفاهية ونظرة غيره -من الأفكار والنظريّات- إليها، فالإسلام يعتبر أنَّ رفاهية العيش، يجب أنْ تتقوّم بالدين في السعي إليها بطرق مشروعة، وعدم إيذاء النفس والآخر، وعدم الانجرار وراء الحرام، والوقوع في مآسي الإسراف والتبذير.

د- إنَّ حكومة الإمام المهدي التي سينشرها في آخر الزمان بعد ظهوره المنتظر، هي المثال الأعلى للحياة المرفّهة المنشودة للعيش في المجتمع الإسلامي. قال النبي الأكرم(ص): «تَنَعَّمُ أُمَّتِي فِي زَمَنِ المهديِّ عليه السلام نِعمَةً لَم يَتَنَعَّمُوا مثلها قَطُّ، يُرسِلُ السَّماءَ عَلَيهِم مِدراراً، وَلا تَدَعْ الأرضُ شَيئاً مِن نَباتِها إلّا أخرَجَتهُ»[1].

ثانياً- العائلة الصغيرة:

لا شكّ بأنَّ زيادة أعداد السُّكان في أيّ بلد، ووصوله إلى درجة الانفجار السكّاني في ظلّ قلّة الموارد، هو أمر غير محمود، حيث تتجسّد المشكلة هنا في عدم القدرة على تأمين الحاجات المعيشيّة الأساسيّة للأعداد المتزايدة مِن الناس، وتوقّف فرص النمو وخطط التطوّر الاقتصادي

1 - المجلسي، بحار الأنوار، م. س، ج51، ص97.

الموضوعة لتنمية المجتمع، فضلاً عمّا قد تنتجه هذه الحالة مِن تفشٍّ للفوضى وشيوع الجريمة وتفكّك للأخلاق وغيرها مِن المشكلات الاجتماعيّة.

مِن هنا ينبغي السيطرة على التزايد السكّاني، وضبط موضوع التكاثر في المجتمع. وهناك نصوص ودينيّة كثيرة جداً تشير إلى هذا الأمر المهمّ، يقول الصادق(ع): «هَلَكَ صاحِبُ العِيالِ»[1].

إنَّ التخطيط الاجتماعي والاقتصادي مطلوب جداً في هذا المجال، وهذا شكل مِن أشكال التدبير المعيشي الواقعي، يهدف للتحكّم في معدّلات النمو السكانيّة، بما يؤدّي إلى خفض عدد السكّان، ومتابعة برامج التنمية الحقيقيّة. والإسلام لا يقف في وجه الكثافة السكانيّة، مادام أنَّها متوازنة ومنسجة مع القدرات والإمكانيّات الاقتصاديّة، فهذا من أسس تحقّق الرفاه الاقتصادي للمجتمع. جاء عن الإمام عليّ(ع): «قِلَّةُ العِيالِ أحَدُ اليَسارَينِ»[2].

1 - المجلسي، بحار الأنوار، م. س، ج62، ص281.
2 - الرضي، نهج البلاغة، م. س، ج4، الحكمة141، ص34.

في آخـر فصول الكتاب، سـنحاول المـرور على قضايـا مهمّة لها صلة بقضيّة المعيشـة وحسـن التدبير المعيشي، في سـياق أمرين، هما: حُسن التدبير، وسوء التُدبير.

المبحثُ الثاني:
زيادة معدّل الإنتاج وتزايد الدخل

إنّ وصول أيّ بلد من البلدان إلى مستوى الاستقرار الفردي والمجتمعي، مشروط -في أحد أهمّ معاييره- بطريقة استغلال الثروات واستثمار الطاقات الطبيعيّة والموارد الماديّة في ذلك البلد. وقد أمرت الشريعة المقدّسة بضرورة اتّباع أفضل وأقوى وأجدى السبل والمناهج للوصول إلى تلك الحالة، بما يؤدّي إلى تطوير حياة الفرد وتنميته وتوفير ظروف العيش الكريم له. وهذا الأمر هو بدوره مرهون بوجود أشخاص من ذوي الخبرة والأخلاق والمسؤوليّة العمليّة. يقول تعالى: ﴿**وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلاً مَّعْرُوفًا**﴾[1].

إنَّ الاسـتثمار الحقيقي للثروات بوجود منهـج اقتصادي صحيح وتآزر اجتماعي فعّال وجهود فرديّة ومجتمعيّة فاعلة مسـتمرّة، هو الذي سيحقّق للناس حياة رغيـدة وعيش حقيقي. أمّا العشـوائيّة والفوضى الاقتصاديّة،

1 - سورة النساء/5.

فلـن تخدم المجتمع في شيء. بالعكس، سـيكون الاسـتثمار عندها عبئاً عـلى الناس والبلد ككل، سـيؤدّي إلى التقاعس والتكاسـل والارتماء في أحضان القوى المتربّصة تبعيّة واستلاباً لهم.

إنَّ المطلوب هو الاسـتثمار فيما يملـك المجتمع مِن خيرات بين يديه، وهي كبيرة وواسعة وضخمة، فالماء والأراضي والخيرات الزراعيّة والمواد الخام والمعادن، كلّها قابلة للاسـتثمار الصحيـح الفعّال المفيد والمنتج، ولكنّه يحتـاج كما قلنا للتخطيـط والبرمجة وعدم الارتهـان للخارج. أمّا الاسـتثمار السـيّئ للموارد، فهو أمر ضارّ للغاية، والشرع المقدّس رفضه وواجهه حتّى على مسـتوى إهـدار كميّة قليلة مِن المـاء. جاء عن الإمام الصـادق(ع): «إنَّ الـسَّرفَ أمرٌ يُبغِضُهُ اللهُ عزَّ وَجـلَّ... حَتَّى صَبُّكَ فَضلَ شَرابكَ»[1].

إنَّ المـاء والتراب (كناية عـن أهمّ الموارد الطبيعيّـة للمجتمع) مِن أهمّ مجالات الاستثمار التي يجب عدم إهمالها أو الغفلة عنها. جاء عن الإمام الصادق(ع) عن جدّه الإمام علي(ع) أنَّه قال: «مَن وَجَدَ ماء وَتُراباً ثُمَّ افتَقَرَ، فَأبعَدَهُ اللهُ»[2].

النجاة مِن النّدم:

تُعـدّ الإدارة مِـن أهمّ عناصر النجاح في أيّ عمل أو مشروع أو اسـتثمار

1 - الكليني، الكافي، م. س، ج4، أبواب الصدقة، باب فضل القصد، ح2، ص52.
2 - الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، مصدر سابق، ج17، أبواب مقدّمات التجارة، باب استحباب الغرس...، ح13، ص40-41.

اقتصـادي وغـير اقتصـادي. وفي كتابنا هذا حيث جـرى الحديث عن فنّ التدبير المعيشي، يمكن القول بأنَّ المسؤول الإداري الناجح، هو الصاحب المنهـج التدبيري القادر مِـن خلاله على النهوض بواقـع مجتمعه، وذلك بعد أنْ يضع منهجيّة خططيّة اقتصاديّة ملائمة في مجمل فعاليّاته ونشاطاته الإداريّـة الاقتصاديّة، كي يصل إلى النتائج المطلوبة دونما مفاجآت أو زلل وانحراف. جاء عن الإمام علي(ع): «التَّدبِيرُ قَبلَ العَمَلِ يُؤمِنُكَ مِن النَّدَمِ»[1].

مهارة العمل وإتقانه:

لا يمكن لأيّ عمل أنْ ينجح فيه صاحبه مِن دون خبرة ومهارة فيه وإتقان حقيقي له ولكلّ متطلّباته، وهذا يتحقّق فقط عبر حسـن التدبير والتخطيط الناجح وبرمجة الأعمال. يقول الرسـول الكريـم(ص): «إذا عَمِلَ أحَدُكُم عَمَلاً فَليُتقِن»[2]. وإتقان العمل مهمٌّ، لدرجة أنّ رسـول الله صلىّ الله عليه وآله وسـلّم نزل في مرقد سـعد بن معاذ وسـوّى اللّبن عليه، وجعل يقول ويكرّر: «ناوِلْنِي حَجَراً، ناوِلْنِي تُراباً رَطِباً»، لكي يسـدّ به ما بين اللّبن. فلمّا فرغ وحثا التراب عليه وسوّى قبره، قال: «إنِّي لأَعلَمُ أنَّهُ سَيبلَى وَيَصِل إليهِ البلاءُ، وَلَكِنَّ اللهَ يُحِبُّ عَبداً إذا عَمِلَ عَمَلاً أحكَمَهُ»[3].

1 - ابن بابويه، الأمالي، م. س، ص532.
2 - الكليني، الكافي، م. س، ج3، كتاب الجنائز، باب النوادر، ح45، ص263.
3 - محمّد بن علي ابن بابويه، (الشيخ الصدوق)، علل الشرائع، تقديم السيّد محمّد صادق بحر العلوم، منشورات المكتبة الحيدريّة ومطبعتها، العراق/النجف الأشرف، طبعة عام 1966م، ج1، ص310.

ارتفاع مستوى الادّخار[1] والاستثمار:

قلنا سابقاً بأنَّ المراد مِن مفهوم الادّخار، حفظ الأموال التي يكسبها الإنسان مِن خلال عمله ودخله، وذلك بغاية وهدف إنفاق تلك الأموال في المستقبل القريب أو البعيد. أمّا الاستثمار، فهو يعني الاستفادة مِن الأموال (التي تمّ ادّخارها وحفظها) في مشاريع وأعمال تعود بالمنفعة مِن خلال الحصول على كسب جديد؛ أي هي عمليّة تسخير هذه الأموال في عجلة الإنتاج، وكسب دخلٍ جديدٍ[2].

ولا يمكن لأيّ مخطّط اقتصادي أو برنامج عمل اقتصادي يخصّ الاستثمار (انطلاقاً مِن فكرة الادّخار) أنْ ينجح مِن دون وجود وعي تدبيريّ فعّال لمن يريد القيام بمهمّة الاستثمار بعيداً عن الاستهلاك المفرط وسياسات التبذير والتبديد الفارغ.

التنميّة الاقتصاديّة الفاعلة:

تتحقّق التنمية الاقتصاديّة –مِن جملة عوامل عديدة- مِن خلال التخطيط للقدرات الذاتيّة والإمكانيّات المتاحة، ووضع الأهداف الصحيحة الممكنة التي تخصّ عمليّة المعيشة والشأن الحياتي المعيشي؛ لأنَّ الغاية مِن فعل التنمية، هو تنمية الفرد مِن خلال تدريبه وتركيز مهاراته ومواهبه،

1 - الادّخار هنا يشمل نوعيه، الماديّ والمعنويّ.

2 -علي أكبر رشاد، موسوعة الإمام عليّ عليه السلام (دانشنامه إمام عليّ عليه السلام)، منشورات مركز الثقافة والفكر الإسلاميّ، إيران/طهران، ط1، عام 2002م، ج7 (الاقتصاد)، ص302.

وصــولاً لتمكينه مِــن العيش التدبــيري الحياتي الفاعــل والمنتج، بحيث يمكنه الوصول لواقع مســتقبلي اجتماعي مزدهر ومتطــوّر، وهذا بالنتيجة ســيفضي إلى نموّ المجتمع وتنميته ككل نمــواً اقتصاديّاً ورخاء اجتماعيّاً. جاء عن الإمام عليّ(ع):»حُسن التَّدبيرِ ينمي قَليلَ المالِ»[1].

حفظ كرامة النفس:

هنــاك علاقة وثيقــة ورابطة عميقة راســخة بين كرامة الفــرد وبين تطوّر معيشــته وامتلاكه للقدرة العمليّة -مِن خلال تطوّر مهاراته وحسن تدبيره- على الإنتاج والحضور الفاعل في حياته، فالإنسان المنتج المدبّر سيحفظ كرامته في مجتمعه ومحيطه.

فالعزّة: «حالةٌ مانعةٌ للإنسان مِن أنْ يُغلَب. مِن قولهم (أرضٌ عِزازٌ)، أي صلبةٌ»[2]. والقرآن الكريم بدوره أكّد على سموّ هذه الصفة في آيات عديدة، نذكر منها ما يلي: أنّ العزّة الحقيقيّة لله جلّ شأنه: ﴿**وَلاَ يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيم**﴾[3]. كما أنّ العزّة لله تعالى، فكذلك لرسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم وللمؤمنين: ﴿**يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ**﴾[4].

1 - الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، م.س، ص227.
2 - الأصفهاني، مفردات غريب القرآن، م.س، مادّة «عزّ».
3 - سورة يونس/65.
4 - سورة المنافقين/8.

وطريق كسب العزّة، هو التقرّب إلى الله عزّ وجلّ وطلبها منه: ﴿**مَن كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُوْلَئِكَ هُوَ يَبُورُ**﴾[1]. وقد شرح السيّد محمّد حسين الطباطبائيّ تلك الآية بقوله: «هذا القول ليس بمسوقٍ لبيان اختصاص العزّة بالله، بحيث لا ينالها غيره، وأنّ مَنْ أرادها فقد طلب محالاً وأراد ما لا يكون، بل المعنى: مَن كان يريد العزّة، فليطلبها منه تعالى، لأنّ العزّة له جميعاً لا توجد عند غيره بالذات....»[2].

إنَّ امتلاك المؤمن لعزّة النفس، ستعود بنتائج طيّبة على كلّ جوانب حياته، خاصّة الاقتصاديّة منها:

- فهي تساعد على زيادة معدّل الإنتاج، وتخفيض مستويات الاستهلاك.
- تعمل على تحريض الإنسان على الاستثمار الزائد عن حاجته مِن خلال دعم الفقراء والمحتاجين.
- منع الإنسان مِن الإفراط في الإنفاق المالي على الاستهلاك والعبث والتبذير.
- سعة الرّزق:

يتحقّق الرزق مِن خلال وجود أسباب موضوعيّة لتحقّقه، أهمّها: وضع برنامج اقتصادي صحيح، الإدارة الفعّالة، خاصّة على صعيد حسن التدبير

1 - سورة فاطر/10.
2 - انظر: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، م. س، ج17، ص22.

وفي الأمور المعيشيّة.

والرزق لا يتحدّد فقط بالناحية الماديّة فقط، كما قلنا سابقاً، فهناك رزق معنويّ أيضاً يتحقّق مِن خلال العطاء والبذل بما يؤدّي إلى توفيق الله ورضاه وتوسعة الرزق.

وقد قسّمت بعض الروايات الرزق إلى قسمين[1]، هما:

القسم الأوّل: رزقٌ عام شامل يمنحه الله تعالى لعباده كلّهم مِن دون مشقّة وعناء، كالمطر، ونور الشمس، اللذين تحيا بسببهما المخلوقات كافّةً، وكذلك الهواء، وأيضاً العقل والإدراك الذي يولد مع ولادة الإنسان.

القسم الثاني: رزقٌ يأتي فقط عبر العمل والجهد والمثابرة ووجود برامج للإنتاج. قال عزّ وجل: ﴿**وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى**﴾[2].

مِن شروط كسب الرزق:

نشيرُ هنا إلى نقطتين لاستكمال هذا البحث:

الأولى: يعتمد كسب الرزق أساساً على التخطيط والعمل الصحيح الذي لا تدنّسه سلبيّات الإفراط والتفريط. ولعلّ هذا الأمر هو الذي دفع الإمام علي(ع) لتقديم ذِكر الرزق الذي يَطْلُبُه الإنسان على الرزق الذي يَطْلُبُ الإنسان بقوله: «يا ابنَ آدمَ، الرِّزقُ رِزقانِ، رِزقٌ تَطلُبُهُ وَرِزقٌ يَطلُبُكَ»[3].

---

1 - قال الإمام عليّ عليه السلام: «يا ابنَ آدمَ، الرِّزقُ رزقان رزقٌ تَطلُبُهُ وَرزقٌ يَطلُبُكَ فَإنْ لَم تَأته أتاكَ». (انظر: الرضي، نهج البلاغة، م.س، جَ3، اَلكَتاب31، صَ55).

2 - سَورة النجم/39.

3 - الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، م. س، ج8، ص258.

الثانيــة: إنَّ وصولَ الإنســان لرزقــه ليسَ مشروطاً بالحــرص والبخل أو بالتعفّــف والتجلّد. ونلاحظ في الأحاديث الإســلاميّة تعابير دقيقة في هذا المجــال، ففي حديث عن النّبي الكريــم(ص): «إنّ الرِّزقَ لا يَجرُّهُ حِرصُ حَريــصٍ، وَلا يَصرِفُهُ كُرهَ كارِه»[1]. وفي حديث آخر عن الصادق(ع)، جواباً على بعض أصحابه، حيث طلب منه أنْ يعظه وينصحه، فقال عليه السلام: «وَإِنْ كانَ الرِّزقُ مَقسُوماً، فَالحِرصُ لماذا؟!»[2].

رغــم وجود عوامــل ماديّة عيانيّة تجــب مراعاتها للوصــول إلى الرزق، كالتنظيم ووجود برنامج وامتلاك الرؤى المســتقبليّة ووضع استراتيجيّات العمل وغيرها مِن الشروط والعناصر المادّيّة المؤثّرة في ســعة الرزق، فإنَّه لا ينبغــي أنْ يغيــب عن بالنا وأنظارنــا أنّه توجد عوامــل معنويّة يمكن أنْ يكون لها الأثر الكبير في موضوع ســعة الرزق وتحقّقه في حياتنا العمليّة، وهي مسألة نبّهت إليها وذكرتها آيات كريمة عديدة ونصوص كثيرة شريفة، حيث أشــارت كلّها إلى أنَّه يوجد في الحياة الدنيا نظامان علّيّان، أحدهما: مادّيٌّ. والآخر: معنويٌّ، وجميع العلل الدنيويّة تستفيض أساس علّيّتها مِن الله ســبحانه وتعــالى، فهو قادرٌ في كلّ آنٍ على أنْ يســلب العلّيّة مِن تلك العلــل، إذا ما اقتضت المصلحة ذلك، كما حصل في ســلب حرارة النار، عندما أُلقي فيها سيّدنا إبراهيم عليه السلام.

1 - الكليني، الكافي، م. س، ج2، كتاب الإيمان والكفر، باب اليقين، ح2، ص57.
2 - ابن بابويه، الأمالي، م.س، ص56.

في آخـر فصول الكتاب، سـنحاول المـرور على قضايـا مهمّة لها صلة بقضيّة المعيشـة وحسـن التدبير المعيشي، في سـياق أمرين، هما: حُسن التدبير، وسوء التُدبير.

المبحثُ الثالث:

العواقب الوخيمة لسوء التدبير المعيشي

● أوّلاً- الفقرُ والحرمانُ:

لا يأتي الفقر لوحده ولا يحصلُ مِن تلقاء نفسه، بل له أسبابه الموضوعيّة في المجتمع، وهو في الغالب يحصل نتيجة سوء التدبير والفشل في الإدارة الناظمة للأسرة والمجتمع.

ويمكن تقسيم الفقر إلى قسمين، فقرٌ مطلقٌ، وفقرٌ نسبيٌّ. أمّا الفقر المطلق، فهو عدم امتلاك الإنسان الفقير لأيّة قدرات أو إمكانيّات لتلبية احتياجاته المعيشيّة الضروريّة (الأكل-اللبس-المسكن-العلاج-وغيرها). وأمّا الفقر النسبيّ، فهو انعدام قدرة الإنسان على توفير مستلزمات عيشه وحياته الطبيعيّة. بمعنى أنّه يمكنُ للفقير (فقراً نسبيّاً إذا صحّ التعبير) أنْ يعيش ويحيا حياةً تتوافر فيها الاحتياجات الضروريّة لعيشه، ولكنّه محروم مِن بعض وسائل الرفاهية.

● ثانياً- الإسراف والتبذير:

هناك آثار عديدة لسوء التدبير المعيشي وافتقار الإنسان للأسلوب

الصحيح في المعيشة، ومنها: ابتلاء الإنسان بالإسراف والتّبذير (سبق الحديث عنهما)، حيث أنَّ حياة البذخ والرفاه حسب التعاليم الإسلاميّة تُعدّ كفراناً للنّعمة ومن كبائر الذنوب التي تُوجب العقاب الإلهيّ في الحياة الآخرة. قال تعالى: ﴿**لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ وَأَنَّ مَرَدَّنَا إِلَى اللهِ وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ**﴾[1].

وينبغي على الإنسان أنْ يراعي دائماً حُسن التدبير في حياته ومختلف شؤون معيشته، وأنْ يمتنع عن السرف والتبديد والتبذير. جاء عن الإمام عليّ(ع) في هذا المجال: «مِن العَقلِ مُجانَبَةِ التَّبذيرِ وَحُسنُ التَّدبيرِ»[2].

ونذكر فيما يلي بعض أهمّ عواقب الإسراف الوخيمة:

■ الحرمان من محبّة الله تعالى: قال الله عزّ وجل: ﴿**وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾[3].

■ زوال النعمة والحرمان من البركة: قال الإمام موسى الكاظم(ع): «وَمَن بَذَّرَ وَأسرَفَ زالَتْ عَنهُ النِّعمَةُ»[4]. وقال الإمام جعفر الصادق(ع):«إِنَّ مَعَ الإسرافِ قِلَّةُ البَرَكَةِ»[5].

---

1 - سورة غافر/43.

2 - الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، م.س، ص468.

3 - سورة الأنعام/141.

4 -ابن أبي الحرّاني، تحف العقول، م.س، ص297.

5 - الكليني، الكافي، م.س، ج4، أبواب الصدقات، باب كراهية السرف...، ح3، ص55.

■ عدم استجابة الدعاء: قال الإمام جعفر الصادق(ع): «أربَعَةٌ لا يُستَجابُ لَهُم دعاءٌ: رَجُلٌ جالسٌ في بَيته يَقولُ يا رَبِّ ارزُقني، فيقولُ لَهُ: أَلَم آمُرْكَ بالطَّلَبِ؟! وَرَجُلٌ كانَتْ لَهُ امرأَةٌ فَدَعا عَلَيها، فيقولُ لَهُ: أَلَم أَجعَل أمرَها بيدِكَ؟! وَرَجُلٌ كانَ لَهُ مالٌ فَأفسَدَهُ، فَيَقُولُ يا رَبِّ ارزُقني، فيقولُ لَهُ أَلَم آمُرْكَ بالاقتِصادِ أَلَم آمُرْكَ بالإصلاحِ؟!»[1].

■ الفقر والحرمان: جاء عن الإمام عليّ(ع):»سَبَبُ الفَقرِ الإسرافُ»[2].

● ثالثاً- التبعيّة الاقتصاديّة:

تتحقّق التبعيّة الاقتصاديّة في أيّ بلد عندما تفشل قيادته في اتّباع منهجيّة اقتصاديّة صحيحة وفعّالة تقوم بوضع برامج وخطط بعيدة الأمد لتدبير المعيشة للفرد والمجتمع ككل. وهذه الوضعيّة لها آثار ونتائج سلبيّة لا تُحمد عُقباه، فالتبعيّة ستؤدّي حتماً إلى:

أ- هدرُ الطّاقات الفرديّة الخاصّة والمُجتمعيّة العامّة:

الدولُ التابعة اقتصاديّاً لغيرها تهدرُ طاقات أبنائها عندما تفشلُ في استثمار تلك الطاقات والقدرات الذاتيّة والاستفادة الأمثل مِن موارد المجتمع. والأسباب عديدة لا تتعلّق بالأفراد فقط، بل بطبيعة النظم والقوانين السائدة وعدم وجود قيادات مستقلّة واعية ومسؤولة، الأمر الذي

1 - الكليني، الكافي، م.س، ج2، كتاب الإيمان والكفر، باب الدعاء على العدو، ح2، ص511.

2 - الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، م.س، ص282.

قد يسمح للدول الأخرى بالنفاذ والتحكّم والهيمنة.

ب- الشعورُ بالنّقص:

إنّ أبناء المجتمعات المستلبة والتابعة اقتصاديّاً لغيرها، قد يشعرون بحالة نقص تجاه أبناء المجتمعات المتطوّرة اقتصاديّاً، فينظرون إليهم نظرة علوٍّ واحترام؛ لأنّهم تمكّنوا مِن بلوغ أهدافهم.

ج - مسخ الثقافة الوطنيّة:

والتبعيّة الاقتصاديّة قد تفضي للأسف إلى تبعيّة ثقافيّة وسلوكيّة. فالاقتصاد الأقوى عندما يقتحم الاقتصادات الأضعف، يجلب معه ثقافته ورؤيته وكلّ ما يتعلّق برمزيّاته، بما يشكّل ضغطاً على الثقافات المحليّة التي يشعر أتباعها بحالة نقص وتقزّم ثقافي وعملي.

د- العبوديّة:

حيث أنَّ الإنسان العاجز عن تأمين احتياجاته، سيكون مكسور النفس والخاطر، وربمّا يصبح عبداً ذليلاً لغيره.

- **رابعاً-البطالة:**

هناك أسباب كثيرة للبطالة في مجتمعاتنا، فهناك مثلاً: سوء تدبير معيشي، وهزالة في الخطط والبرامج الاقتصاديّة، وترهل في مستوى الوعي والإدارات القائمة، وغيرها. جاء عن الإمام الصادق(ع) في هذا

المجال: «وكانَ النّاسُ أيضاً يَصيرُونَ بِالفَراغِ إلى غايَةِ الأشَرِ وَالبَطَرِ، حَتَّى يَكثرُ الفَسادُ، وَيَظهَرُ الفَواحِشُ»[1].

مِن هنا تكون عمليّة تطبيق وتمثُّل القيم والمعايير الدينيّة في مجال العمل والإنتاج الفردي والمجتمعي بأخلاقيّاتها العالية، نقطة قوّة لسلامة المجتمع ككل، ومِن خلالها يمكن أنْ يصل الإنسان الملتزم للعيش في ظلّ حياة سعيدة ومثاليّة.

نعم، العمل أمرٌ حيويّ للغاية، وهو يجب أنْ يتحقّق لكلّ أفراد المجتمع. جاء عن إمامنا علي الرضا(ع): «لَيسَ لِلنّاسِ بُدٌّ مِن طَلَبِ مَعاشِهِمْ، فَلا تَدَعْ الطَّلَبَ»[2]. وكلمة (الناس) في هذا الحديث ذات معنىً شاملٍ. والمقصود أنّ جميع أبناء المجتمع مكلّفين بالسعي في تأمين متطلّبات معيشتهم، وإلّا فإنَّ الحياة مِن دون عملٍ ليست ممكنة[3].

● خامساً- هدر المال:

مفهوم الهدر واسع، ولكنْ يعني هنا في المجال الاقتصادي تبديد الثروة الماليّة وغير الماليّة وإتلافها على طرق غير اقتصاديّة، بل استهلاكيّة بحتة، كالإسراف، والاستهلاك المُفرِط، والجهل بأُسس الإنفاق، واستغلال الثروة، والتقصير، وغيرها.

---

1 - الجعفي، التوحيد، م. س، ص72.

2 - العاملي، وسائل الشيعة، م. س، ج17، أبواب مقدّمات التجارة، باب استحباب الاستعانة...، ح11، ص32.

3

وقد يكون مِن أهمّ الأسباب أيضاً عدم وجود مسؤولين حقيقيين، لديهم الكفاءة والخبرة والأخلاق الرصينة. يقول عزّ وجل: ﴿**وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلاً مَّعْرُوفًا**﴾[1]. وجاء عن الإمام عليّ الرضا(ع): «إِنَّ اللهَ يُبغِضُ القِيلَ وَالقالَ، وَإِضاعَةَ المالِ، وكَثرَةَ السُّؤالِ»[2].

1 - سورة النساء/5.
2 - الحرّاني، تحف العقول، م. س، ص443.

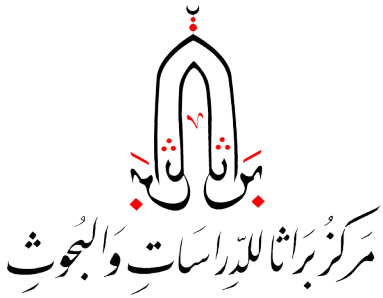

هو مركز بحثي مستقل غير ربحي، مركزه في بيروت وبغداد. ويهدف لفتح المجالات العلمية والاكاديمية الواسعة، أمام الباحثين والمتخصصين؛ للقيام ببحوث تسعى إلى فهم واقع الإنسان والإنسانية، من خلال التركيز على دراسة الميادين الفلسفية، والاجتماعية، والإنسانية المتنوعة، التي تشكّل في مجموعها ذلك الحراك الاجتماعي والانساني الكبير، الحاصل في العالم، وخصوصا في بلادنا العربية والإسلامية؛ ورصد الظواهر والتحديات الفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية المختلفة، التي يمكن أن يواجهها الفرد والمجتمع، ومحاولة فهم ومدارسة الأسس الفلسفية والإجتماعية والدينية التأصيلية بموضوعية وجدة، سعيًا للوصول إلى حلول لها؛ من أجل السمو بالإنسان وتقدّمه في أبعاده الإنسانية المختلفة.

في هذا الكتاب

تقتضي الضرورةُ الحياتيّةُ والوجوديّةُ للإنسانِ المسلمِ، والمسؤوليّاتِ الشرعيّةِ والأخلاقيّةِ الواقعةِ على عاتقه، أنْ يقومَ بتدبيرِ شؤونِ معيشتِه وحياتِه في مختلفِ مواقعِها وأنماطِها ومتطلّباتِها، بالاستنادِ إلى التدبيرِ الإداريِّ وبرمجةِ الخططِ وسبلِ العملِ التي سيسيرُ عليها لتحصيلِ كسبِه وتأمينِ مستلزماتِه واحتياجاتِه، بما يعني أنَّ فعلَ «التدبيرِ» ليس حالةً تخمينيّةً أو ظاهرةً ظنيّةً أو فعلاً اتكاليّاً، بل هو –انطلاقاً من المسؤوليّةِ وقيمةِ العيشِ في ظلِّ قيمِ اللّهِ تعالى– فنٌّ محسوبٌ، وسلوكٌ مضبوطٌ، وأنظمةٌ إداريّةٌ فعّالةٌ ومنتجةٌ، تُعطي الخيرَ والازدهارَ للفردِ والمجتمعِ المسلمِ.

من هنا يأتي كتابُنا هذا ليبحثَ في مختلفِ مجالاتِ جوانبِ العيشِ التدبيريِّ للإنسانِ والمجتمعِ والدولةِ الإسلاميّةِ، بحيثُ ينطلقُ ابتداءً من مستوى تدبُّرِ اقتصادِ الفردِ ثمَّ الأسرةِ وصولاً لتدبُّرِ اقتصادِ المجتمعِ والدّولةِ ككلٍّ، والفكرةُ فيه تتحركُ من حقيقةِ أنَّ الإسلامَ دينٌ وسطيٌّ ينظرُ إلى فعلِ الإنسانِ وكسبِه الحياتيِّ الخاصِّ والعامِّ في الدنيا كأساسٍ وقاعدةٍ لحصدِ النتائجِ الطيّبةِ في آخرتِه، فالدنيا هي مزرعةُ الآخرةِ، بما يعني أنَّ هناك مسؤوليّةً جسيمةً وأمانةً كبيرةً ملقاةً على كاهلِ الفردِ المسلمِ (والمجتمعِ المسلمِ) في ضرورةِ تحصيلِ كلِّ ما يتعلّقُ بشؤونِ عيشِه وبرامجِ كسبِه وطرائقِ تدبيرِه لتأمينِ وجودِه الماديِّ، انطلاقاً من إيمانِه باللّهِ تعالى، وما يترتّبُ على إيمانِه هذا من التزاماتٍ وضوابطَ ومحدّداتٍ شرعيّةٍ وأخلاقيّةٍ وقيميّةٍ إسلاميّةٍ معروفةٍ ترتكزُ على فكرةِ وقيمةِ «الحلال».

• الدراسة لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز •

مركز براثا للدراسات والبحوث
بيروت - بغداد

Baratha Center for Studies and Research
www.barathacenter.com
barathacenter@gmail.com
مدير المركز د. محمد مرتضى
009613821638